

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل بين عامي
(2019-2000)

سعيد محمد سعيد بشارات

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ / 2019م

دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل بين عامي
(2019-2000)

إعداد:

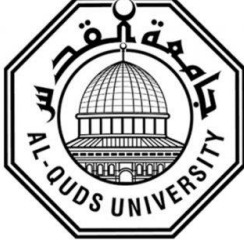
سعيد محمد سعيد بشارات

بكالوريوس شريعة وقانون من الجامعة الإسلامية/ 2013 (فلسطين)

المشرف الرئيس: أ.د. وليد حسن المدلل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في مسار الدراسات
الإسرائيلية/ من معهد الدراسات الإقليمية/ الدراسات العليا/ جامعة القدس

1440هـ / 2019م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج مسار الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل بين عامي (2000-2019)

اسم الطالب: سعيد محمد سعيد بشارت

الرقم الجامعي: 21612941

المشرف: أ.د. وليد حسن المدلل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/5/12 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

- | | |
|----------------|---|
|: التوقيع | 1- رئيس لجنة المناقشة: أ.د. وليد حسن المدلل |
|: التوقيع | 2- ممتحناً داخلياً: د. خالد شعبان |
|: التوقيع | 3- ممتحناً خارجياً: د. عدنان أبو عامر |

القدس_ فلسطين

1440هـ / 2019م

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله نبع الحب والحنان

إلى زوجي ورفيقة دربي وأبنائي قرة عيني

وإلى كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي في أثناء دراستي

وإلى كل من لم يدخر جهداً في مساعدتي


إلى كل الشعب الفلسطيني المناضل والمقاوم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: سعيد محمد سعيد بشارات

التوقيع: 

التاريخ: 2019/5/12

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لدين الإسلام، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واهتدى بهداه إلى يوم الدين، وبعد:

في بداية هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله له القبول، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور وليد المدلل لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة العلمية، وتقديم بالتوجيه والمساعدة بكل ما هو مفيد، ولكل ما أبداه من ملحوظات وإرشادات قيمة كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه. كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري لأفراد عائلتي وأصدقائي الذين بذلوا ما بوسعهم لمساعدتي، ولكل من أسدى لي مشورة، وقدم لي معونة، جزاهم الله عنا جميعاً كل خير.

وفي الختام اللهم إني أسألك السداد والفلاح، وأن يكون عملي هذا خالصاً لوجهك الكريم، وأداة لرفع شأن بلدنا فلسطين وأمتنا العربية والإسلامية، وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

قائمة المحتويات

دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل بين عامي (2000-2019)

أ.....	
ب.....	الإجازة
ج.....	الإهداء
د.....	الإقرار
ه.....	الشكر
ط.....	الملخص
ك.....	Abstract
و.....	قائمة المحتويات
1.....	مقدمة الدراسة
3.....	موضوع الدراسة وإشكالية البحث
3.....	مشكلة الدراسة والتساؤل الرئيس
4.....	أهداف الدراسة
4.....	أهمية الدراسة
5.....	فرضيات الدراسة
5.....	منهجية الدراسة
6.....	حدود الدراسة
7.....	الدراسات السابقة
12.....	قائمة المصطلحات
19.....	الفصل الأول: حقيقة الصهيونية الدينية
19.....	1.1 تمهيد
23.....	2.1 الأساس الديني والفكري للصهيونية الدينية
25.....	1.2.1 الخلفية الدينية والاجتماعية والسياسية للصهيونية الدينية

27	2.2.1 الآباء المؤسسون لفكر الصهيونية الدينية
30	3.2.1 الصهيونية الدينية بعد قيام الدولة
33	3.1 التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت عليها بعد فك الارتباط مع غزة
34	1.3.1 الخلفية السياسية والاجتماعية
38	2.3.1 خطة فك الارتباط وأسباب معارضتها
39	3.3.1 خطة فك الارتباط وضعف التعبئة الصهيونية الدينية
41	4.3.1 أثر خطة فك الارتباط وتداعياته السياسية والاجتماعية على التيار
48	الفصل الثاني: وسائل الصهيونية الدينية في الصعود داخل الدولة
48	1.2 تمهيد:
49	2.2 تيارات الصهيونية الدينية وأذرعها التنفيذية
49	1.2.2 الحزب الديني القومي "المفدال"
51	2.2.2 المتدينون الوطنيون التوراتيون "تاكوم/ الخرداليم"
53	3.2.2 الاتحاد الوطني
54	4.2.2 البيت اليهودي
57	5.2.2 اليمين الجديد
59	6.2.2 شباب التلال "توهر هجفعوت"
60	7.2.2 الحركة الاستيطانية "نحالاه"
61	8.2.2 منظمة "أماناه" الاستيطانية
63	3.2 الإعداد المسبق في المدارس الدينية تهيئة لدخول الجيش
64	1.3.2 الأكاديميات الدينية التحضيرية ما قبل العسكرية
65	2.3.2 تأثير الحاخامات على طلاب المدارس العسكرية
72	4.2 تراجع نفوذ العلمانية في الجيش لصالح الصهيونية الدينية
75	الفصل الثالث: أثر وصول تيار الصهيونية الدينية للسلطة
76	1.3 السيطرة على مؤسسات الدولة السيادية
78	1.1.3 أثر سياسات الصهيونية الدينية على إسرائيل
81	2.1.3 أثر الصهيونية الدينية على الصفة العلمانية للدولة

83	3.1.3 أثر الصهيونية الدينية على النظام القانوني في إسرائيل
87	2.3 تبني الأحزاب اليسارية والعلمانية لمواقف هذا التيار
87	1.2.3 من اليسار إلى اليمين، حزب ميرتس، والعمل نموذجاً
89	2.2.3 من اليمين إلى أقصى اليمين، الليكود نموذجاً
91	3.3 تسارع عملية ضم الضفة الغربية لإسرائيل
92	1.3.3 ضم الضفة بين مؤيد ومعارض
93	1.1.3.3 خطة الأمن أولاً
96	2.1.3.3 خطة فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية
100	2.3.3 إجراءات ضم الضفة الغربية فعلياً
103	الخاتمة
103	الاستنتاجات
106	التوصيات
109	الملحقات:
109	1. وثيقة إعلان "دولة إسرائيل" (وثيقة الاستقلال)
110	2. قانون فك الارتباط
112	3. معطيات حول التجنيد 2017
116	4. قانون القومية الإسرائيلي 2018
118	5. وثيقة قادة من أجل أمن إسرائيل
119	6. قانون تبيض المستوطنات في الضفة الغربية
130	قائمة المصادر والمراجع
130	المراجع العربية
130	المراجع العبرية
135	المراجع الإنجليزية
137	مواقع الإنترنت

الملخص:

هدفت الرسالة إلى كشف حقائق جديدة حول الصهيونية الدينية، ودورها المتجدد في السياسة الإسرائيلية، وأثرها على التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، وقد حددت الدراسة ضمن محددتين رئيسيتين، الحد المكاني، الذي ينحصر مكانه في إسرائيل، والحد الزمني، المحدد بالفترة الممتدة بين عامي (2000-2019).

تناولت الدراسة دور الصهيونية الدينية بصفاتها مركبًا مهمًا في السياسة الإسرائيلية، وتأثير ذلك على تغيير نظام الحكم في "إسرائيل" وتحويله من دولة برلمانية إلى نظام يشبه الأنظمة الدكتاتورية "الشمولية"؛ عبر طرق ورافعات سياسية وقانونية وعسكرية عديدة، وكان المبرر للذهاب إلى هذا المسار هو ضعف الأحزاب السياسية العلمانية وتشتتها، والذي فتح المجال لتنامي الصهيونية الدينية وتصاعدها، وبالتالي تنامي خطورتها المتمثلة بالأفكار الأكثر تشددًا وخطرًا.

سعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف، من أهمها: توضيح حقيقة الصهيونية الدينية، ومدى نفوذها في الحياة السياسية في إسرائيل. والوقوف على الوسائل التي استخدمتها الصهيونية الدينية لتحقيق أهدافها، والوقوف على أشكال تدخل الصهيونية الدينية في نظام الحكم في "إسرائيل". وتوضيح الآثار المترتبة على سيطرة الصهيونية الدينية على المجتمع الإسرائيلي والدولة، وإظهار مدى مشاركة الصهيونية الدينية في السياسة الإسرائيلية وتأسيس الدولة، وبيان أهمية سيطرة الصهيونية الدينية على نظام الحكم في "إسرائيل" وتحديد مستقبلها، وإظهار حجم الضعف الذي أصاب الأحزاب العلمانية والحريدية نتيجة نمو هذا التيار، إضافة لإبراز حجم النفوذ الذي تؤديه الصهيونية الدينية في السياسة وصناعة القرار على حساب التيار العلماني في الفترة المحددة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي؛ للتعرف على الصهيونية الدينية من أجل وضعها في إطارها الصحيح، كما استخدم المنهج التحليلي؛ لتحليل عملية التفاعل بين كل المركبات السياسية والمستجدات التي برزت على الساحة السياسية نتيجة هذا التفاعل، ثم منهج المقارنة؛ للوقوف على الفروق بين العلماني والديني والعلاقة بينهما، ودوافع المنافسة بينهما، واعتمد الباحث كثيرا على النظرية الواقعية، وهي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة: السياسة الجماعية، والأنانية، والفوضى، والقوة السياسية.

ومن النتائج التي توصل لها الباحث أنّ الصهيونية الدينية تيار موجود حقيقةً وبعمق في التركيبة السياسية الإسرائيلية، وبرزت في المجتمع الإسرائيلي عند الأجيال الأخيرة، وأدى نجاحها في الاندماج في النظم العامة في "إسرائيل" - إلى ظهور توترات وأنواع من الرفض لهذا الاندماج، وارتكزت على عدة محاور: التدين، والقومية الصهيونية والانفتاح المحدود على الحداثة.

شهدت الصهيونية الدينية تغيرات كثيرة؛ نتاج خطوات بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأخذت منحى معتدلاً تجاه استيعاب عناصر علمانية في صفوفها، وشكل فك الارتباط وما ترتب عليه من الانسحاب من غزة أماً لدى الصهيونية الدينية؛ لأن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم كانوا أبناءها، وكان هذا دافعاً للسير نحو التغير والصعود، وكان من النتائج أيضاً أن هذا التيار ذاهب في السنوات القادمة إلى ضم الضفة الغربية إلى "إسرائيل".

جاءت التوصيات التي قدمها الباحث على النحو التالي: بناء استراتيجية تتعامل مع هذا المستجد الخطير في السياسة الإسرائيلية، كون الفلسطينيين أكثر المتأثرين بذلك، وكون المشروع الذي تحمله هذه المجموعة، مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالقضية الفلسطينية، ومحاولة تصفيتيها. والتذكير بهذه النقطة التي تعد مانعاً كبيراً أمام إحرار أي تقدم سياسي في الحاضر والمستقبل، وأوصت الدراسة بالعمل على كل المستويات من أجل توضيح خطورة هذا الموضوع، وخاصة بين صفوف شريحة الشباب المستهدفة أكثر من غيرها بفكرة الهجرة والإغراء بالمال، ومن أجل أن يكون لدى القوى المقاومة إمام بتفكير ذلك التيار. والعمل على متابعة تطور هذه المجموعة والتيارات التابعة لها من أجل عدم الوقوع في فخ الخديعة، وخسارة ما تبقى من مساحة جغرافية استراتيجية للشعب الفلسطيني، وضرورة ملاحظة انجرار جميع أطراف المجتمع الإسرائيلي سياسياً واجتماعياً نحو المسار الذي حددته الصهيونية الدينية، لذلك على الفلسطينيين دق ناقوس الخطر، بعد فوز هذا التيار في انتخابات 2019، وتحالفه مع قوى التطرف في العالم من جديد، مكرراً لأحداث تاريخية مؤلمة، ليحكم قبضته على كامل فلسطين ضمن تمرير خطط أمنية بدعم عالمي وإقليمي، وخطط سياسية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

The role of religious Zionism streams in Israeli political life between (2000-2019)

prepared by: Said M S Bsharat

Supervisor: Prof. Waleed Al-Modallal

Abstract

This thesis aims to uncover new facts about the religious Zionism, and its renewed role in the Israeli politics, and the socio-political transformations it leads in Israeli society, two main determinants for this thesis were identified. Spatial determinant, which is limited to its place in Israel, the thesis studied the role of religious Zionism as an important component in politics. The time limit, specified in period (2000-2019).

The thesis studied the role of religious Zionism as an important component of Israeli politics in changing the Israeli regime, and transforming it from a parliamentary state into a system similar to the totalitarian regimes through many political, legal and military methods and levers. The justification for going to this subject was the weakness of secular political parties and their dispersion, which opened the way for the growth and escalation of religious Zionism, and thus the growing danger of the most radical and dangerous ideas.

The study sought to achieve several goals, one of the most important goals was to clarify the reality of religious Zionism and its influence on political life in Israel. And to identify the means used by religious Zionism to achieve its objectives, and to identify the forms of interference of religious Zionism in the Israeli regime. As well as, to clarify the implications of the Zionist religious control on Israeli society and the state, and to show the extent of the participation of religious Zionism in Israeli politics and the establishment of the state, and show the importance of religious Zionism's control on the erosion of the Israeli regime and determine its future, and show the extent of weakness that hit secular parties as a result of growing this political trend in Israel, in addition to showing the magnitude of the influence of religious Zionism in politics and decision-making at the expense of the secular trend in the specified period.

The study uses the analytical method: the commencement of the analysis process between the political components and the developments that talk about that, the descriptive approach: for the comparison between them, the study adopted Hebrew language sources: where the researchers believe that they are in a set of ideas that revolve around the four central proposals collective politics, selfishness, chaos and Political power.

Among the results of the study: actually, the religious Zionism is existed deeply in the Israeli political structure. In addition, it has emerged in Israeli society in recent generations. The success of religious Zionism in integrating into the general systems of Israel has led to the emergence of Tensions and types of struggles against this integration, Zionism has been based on several points: religiosity, nationalism (Zionism) and a certain openness to modernity. Changes in religious Zionism have been seen as the product of steps that began in the 1980s. The result is that this trend has taken moderate steps toward assimilating secular elements within its ranks. The disengagement caused a special pain on the religious Zionism. Because the vast majority of the evacuees were their children, and this was a motive for the path to change and rise, in the recent years one of the results that this trend is going to combine West Bank to Israel.

The recommendations presented by the study were as follows: It is necessary to build a strategy that deals with this dangerous innovator in Israeli policy, because the Palestinians are the most affected by this, and the fact that the project that this group is carrying is very connected to the Palestinian issue and the attempt to liquidate it. And to remind this point, which is a major obstacle to any political progress in the past, present and future, and also recommended work at all levels to clarify this issue and seriousness, especially among the youth segment most targeted by displacement, and in order to give the resistance forces the knowledge of them. To monitor the development of this group and its followed trends in order to avoid falling into the trap of their trick, and loss the rest of the strategic geographical area of the Palestinian people, the need to note that all segments of Israeli society are politically and socially driven towards the path set by religious Zionism, After winning in the elections of 2019, and its alliance with the forces of extremism in the world again, repeating history, to control the grip on the whole of Palestine within the passage of security plans with global and regional support, and political plans aimed at the liquidation of the Palestinian issue.

مقدمة الدراسة:

عند الحديث عن الصهيونية الدينية فإننا نقصد ذلك التيار المتبني للأيديولوجية الدينية القومية المرتبطة برؤية الحاخام (أبراهام يتسحاك كوك) الذي قال:

"فإن هناك أناساً يخافون الله، ولكنهم ليسوا منشغلين بإحياء الأمة على أرضها؛ لأن إحياء الأمة يعني دولة، وجيش، وأمة، وليس مجموعة من الأفراد فقط. ولا يقتصر على التحول الجغرافي من المنفى إلى الأراضي المقدسة، فهناك صهاينة منشغلون بإحياء الأمة، لكن ليس بحسب التوراة؛ بل حسب العلمانية، الصهيونية الدينية هي إحياء الأمة في أرضها حسب تعاليمها" (أبين، ما هي وظيفة الصهيونية الدينية، 2015)

بالمقابل هناك من يتساءل، هل هناك شيء اسمه القطاع الديني الوطني، أو الصهيونية الدينية؟ هناك دراسات إسرائيلية ترى أنه لا يوجد صهيونية دينية، كما يعتقد (كيمي كابلان) من جامعة (بار إيلان) في دراسة نشرها في المجلة الأكاديمية "اتجاهات" يدعي أن "الصهيونية الدينية كانت ولم تكن"، بمعنى أنها موجودة كجزء من المجتمع والسياسة، لكنها ليست تياراً منظماً. (فاركش، الصهيونية الدينية، كانت ولم تكن، 2017)

لكننا حين ندرس كل المعايير التي تخص التركيبة السياسية الإسرائيلية، مثل: الانتماء السياسي، والتعليم، والملابس، والأيديولوجية الدينية، إلخ، فإننا نكشف وجود تلك الفئات والتيارات بعمق في التركيبة السياسية، ومع الاقتناع بما ذهب إليه (كابلان) فالفجوات كبيرة بحيث إن القدرة على الاستمرار في تعريفها كمجتمع واحد أمر مشكوك فيه للغاية؛ لكن ذلك لا يمنع وجودها وتأثيرها (فاركش، الصهيونية الدينية، كانت ولم تكن ، 2017)

هناك من يدعي بأن الصهيونية الدينية أكثر خطورة على دولة إسرائيل من أعدائها، وي طرح ذلك التساؤل، ما هو دور الصهيونية الدينية منذ أن وضعت المستوطنات على رأس قائمة أولوياتها؟

في واقع الحال هناك دور حقيقي للصهيونية الدينية في الجوانب الإيديولوجية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وهذا الدور تولد من مشروع الصهيونية الدينية، المتمثل بإقامة المستوطنات في مناطق الضفة الغربية، حيث أعطت حلول إسكان رخيصة لجزء صغير من القطاعات الأضعف في

المجتمع الإسرائيلي، خاصة الأرثوذكس المتطرفين. لكن لم يكن لهذه المستوطنات أي أثر أو قيمة أمنية، والدليل أنه تم إجلاء المستوطنات من قطاع غزة لخطرهما على سكانها، وتسببها في إحداث مشاكل أمنية مستمر للجيش الإسرائيلي، وما شكلته المستوطنات في قطاع غزة يشهد عليه واقع الحال اليوم بما يتعلق بمستوطنات الضفة الغربية؛ لكن وفق حسابات أخرى تتعلق بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الضفة الغربية.

وتختلف الآراء حول دور الصهيونية الدينية في المجال الديني في العصر الحديث، والمتمثل بسد الفجوة بين المتدينين والعلمانيين، وتقوية الترابط بين اليهود في إسرائيل والشتات؟

لم تكن الصهيونية الدينية رأس الحربة في الحروب التي سبقت قيام الدولة، لكنها كانت شريكة فيها، لذلك تبحث اليوم عن مكان مركزي لها، وتحاول أن تثبت وجودها كطرف فعال داخل مؤسسات الدولة.

تُعد الصهيونية الدينية، حركة سياسية قومية دينية، تهدف إلى كسب داعمين لها عن طريق الخطاب الديني. ومن هذا المنطلق صنع قادتها معادلة ذات وزن سياسي مؤثر في السياسة الإسرائيلية؛ تتمثل بالنهج الديني السياسي المتطرف الذي تتبعه، والذي يراه البعض نهجاً قد يحرف البوصلة الديمقراطية للدولة نحو التطرف، بحيث تصبح عدواً وخطراً على العلمانية، وخطراً على أمن الدولة ومستقبلها.

لكن في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط بشكل عام خلال السنوات الأخيرة من تحولات كبرى على كل المستويات، سواء على مستوى الأيديولوجيا أو أنظمة الحكم والسياسة والدين، فإن إسرائيل تأثرت بما يحدث في المنطقة من تحولات، خصوصاً على مستوى تركيبها الاجتماعية والدينية، وسياساتها الداخلية والخارجية، لذلك تشهد إسرائيل حالياً صراعاً يسعى فيه كل طرف من الأطراف للسيطرة على نظام الحكم ومؤسساته الحيوية، وإضفاء أيديولوجيته عليها، وبالتالي تسيير النظام وفقاً لتوجهاته الفكرية.

موضوع الدراسة وإشكالية البحث:

تتناول الدراسة دور الصهيونية الدينية كلاعب مهم في السياسة الإسرائيلية، وتغيير نظام الحكم في إسرائيل، وتحويله من دولة برلمانية إلى نظام يشبه الأنظمة الدكتاتورية "الشمولية"، عبر طرق ورافعات سياسية وقانونية وعسكرية عديدة، مثل: طرح مشاريع قوانين تخدم أيديولوجيتها ورؤيتها أمام الكنيست خاصة فيما يخص الاستيطان، وتغيير آليات اتخاذ القرار، والسيطرة على مؤسسات الحكم الرئيسية، مثل: المحكمة العليا، والجيش عبر "المدارس الدينية" التي تزود الجيش في السنوات الأخيرة بالعنصر البشري الذي يبحث عنه الجيش؛ وهو الجندي المحارب الذي يُعد رأس الحربة في أي مواجهة مع أعداء إسرائيل. وبالتالي زاد العنصر الديني القومي فيه، كونه أصبح الأقدر على الدخول في الوحدات القتالية التي منها يتخرج قادته، وخاصة الجندي الأول "قائد هيئة الأركان العامة"، وقد أدى بروز هذا الدور للصهيونية الدينية في السنوات الأخيرة إلى التنافس بينها وبين الأحزاب الأخرى، وخاصة العلمانية التي أصبحت تميل إلى تبني خط يميني يستطيع أن ينافس، وأقرب مثال على ذلك الانقلاب الكبير الذي شهده حزب (ميرتس) وقبوله بأن يكون جزءاً من الحكومة، وكل ذلك من أجل جذب أصوات مجتمع يميل في غالبيته نحو التطرف. (هيرمان ت' ، 2014).

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس:

ما دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل بين عامي (2000-2019)؟

ويتفرع من السؤال الرئيس، أسئلة فرعية، على النحو التالي:

1. ما حقيقة الصهيونية الدينية، وما الفرق بينها وبين المتدينين (الحريديم)، وأهم التيارات والأذرع

التففيذية المنضوية تحت مظلتها؟

2. كيف تسلل هذا التيار إلى مؤسسات الدولة الحيوية؟

3. ما الوسائل والأدوات المستخدمة من هذا التيار في الصعود والسيطرة على المؤسسات الحيوية

داخل الدولة؟

4. ما تأثير وصول هذا التيار لسدة الحكم على صناعة القرار في إسرائيل؟

5. ما أثر تنامي التيارات الصهيونية الدينية على مستقبل إسرائيل؟

أهداف الدراسة:

الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها والوصول إليها من هذه الدراسة، هي:

1. توضيح حقيقة الصهيونية الدينية، ومدى نفوذها في الحياة السياسية في إسرائيل.
2. الوقوف على الوسائل التي استخدمتها الصهيونية الدينية لتحقيق أهدافها.
3. الوقوف على أشكال تدخل الصهيونية الدينية في نظام الحكم في إسرائيل.
4. توضيح الآثار المترتبة على سيطرة الصهيونية الدينية على المجتمع الإسرائيلي والدولة.
5. إظهار مدى مشاركة الصهيونية الدينية في السياسة الإسرائيلية وتأسيس الدولة.
6. إظهار أهمية سيطرة الصهيونية الدينية على تآكل نظام الحكم في إسرائيل وتحديد مستقبلها.
7. بيان حجم الضعف الذي أصاب الأحزاب العلمانية والحريدية نتيجة نمو هذا التيار في دولة إسرائيل.
8. إبراز حجم النفوذ الذي تؤديه الصهيونية الدينية في السياسة وصناعة القرار على حساب التيار العلماني في الفترة المحددة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

1. تتناول موضوعاً يتمثل بـ صعود تيار الصهيونية الدينية المتطرفة إلى سدة الحكم في إسرائيل، وهو من شأنه أن يُسرّع في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة متوترة أصلاً.
2. تعميق فهم السياسات المتطرفة الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية تجاه الفلسطينيين، بمعنى أن الدراسة ستسهم في الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا يتصرفون بهذه الطريقة ضد الفلسطينيين؟ لماذا يحدث قتل وطرده جماعي للفلسطينيين؟
3. تساعد صانع القرار الفلسطيني في تصويب الخيارات، وتقوية عناصر القوة ومراكمتها، وتقليل عناصر الضعف وتجنبها.
4. إثراء المكتبة العربية في موضوع حيوي، وله تأثيرات على مصير الشعب الفلسطيني بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

فرضيات الدراسة:

- 1- ساهم ضعف الأحزاب السياسية العلمانية وتشتتها في فتح المجال لتنامي الصهيونية الدينية وتصاعدها.
- 2- التحولات الإقليمية وتنامي خطورتها على إسرائيل دفعت إلى التحول نحو تبني الأفكار الأكثر تشدداً من الأحزاب السياسية، وتقدم للأحزاب الصهيونية الدينية على غيرها من الأحزاب.
- 3- من أجل الوصول إلى النقاط السيادية في نظام الحكم في إسرائيل ركزت الصهيونية الدينية على الجيش والقضاء والتعليم.
- 4- حجم المنافسة السياسية الداخلية والتأثير الذي أصبح للأحزاب الدينية القومية دفعت الأحزاب للتحول يمينا.

منهجية الدراسة:

- 1- **المنهج الوصفي:** للتعرف على الصهيونية الدينية من أجل وضعها في إطارها الصحيح، عبر وصفها وصفاً علمياً؛ للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين قادرة على وضع أطر محددة للمشكلة، وسيتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.
- 2- **المنهج التحليلي:** لتحليل عملية التفاعل بين المركبات السياسية والمستجدات التي برزت على الساحة السياسية نتيجة هذا التفاعل، وتأثير البيئة الخارجية والداخلية على تشكل القوة السياسية للصهيونية الدينية، وهذا يعتمد على تحليل أجزاء الظاهرة وطبيعة العلاقة للوصول إلى النتيجة المرجوة.
- 3- **منهج المقارنة:** وذلك للوقوف على الفروق بين التيارين العلماني والديني والعلاقة بينهما، والدافع للمنافسة بينهما، لمقارنة ظاهرة الصهيونية الدينية، وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين غيرها من الظواهر السياسية الإسرائيلية، معتمداً على مجموعة من الخطوات والأدوات العلمية التي يمكن الاستعانة بها للوصول إلى النتيجة، وهي سيطرتها على صناعة القرار مقارنة بغيرها.

المصادر العبرية: اعتمد الباحث كثيراً على مراجع باللغة العبرية، كونه يجيد اللغة العبرية بوصفها لغة ثانية إلى جانب اللغة العربية كلغة أم، وكون الموضوع يتعلق بإسرائيل، والتي تُعد اللغة العبرية لغتها الرسمية، وكون معظم المراجع التي سيعود إليها الباحث هي مراجع إسرائيلية باللغة العبرية.

النظريات التي يسعى الباحث لإسقاطها على بحثه:

النظرية الواقعية: وهي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة: (السياسة، والأناثية، والفوضى، والقوة السياسية) وتركزت على عنصر القومية وربطتها بالدين، وهنا يمكن تطبيق مفهومها على الدراسة؛ لأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هي محور الارتكاز عند الصهيونية الدينية. وأدواتها في ذلك خلق الفوضى السياسية، والتوجه نحو الحكم الشمولي المبني على الأناثية والقوة السياسية لهذه الأحزاب.

النظرية الليبرالية: وهي نظرية أو فلسفة سياسية تقوم على أفكار تدعو للحرية والمساواة، فالليبرالية الكلاسيكية تدعو إلى الحرية، بينما الليبرالية الاجتماعية تدعو إلى المساواة، ويتبنى الليبراليون أفكاراً تدعو إلى حرية التعبير، وحرية الدين، والحفاظ على الحقوق المدنية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين. اليسار في إسرائيل في إطار تبنيه لهذه النظرية أفقده بقاءه كفاعل مهم، في ظل الظروف المحلية والإقليمية، وبالتالي أدى إلى بروز التيار اليميني الذي يعد نفسه الجدار الذي سيقف في وجه الواقع المعقد محلياً وإقليمياً وعالمياً.

حدود الدراسة:

تم تحديد الدراسة في إطار محددتين رئيسيتين، هما:

الحد المكاني: ينحصر مكان الدراسة في إسرائيل، كون الموضوع محل البحث يُعد أحد مركبات الخارطة السياسية والاجتماعية في إسرائيل.

الحد الزمني: تكمن الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة بين عامي (2000-2019) حيث شهدت هذه الفترة أهم التحولات الجذرية في تفكير وسلوكها الصهيونية الدينية، وأخذ تأثيرها يتنامى في المؤسسة الحاكمة، وفي صناعة القرار.

الدراسات السابقة:

اهتم عددٌ من الدارسين والباحثين بموضوع التركيبة السياسية والحزبية والاجتماعية وتفريعاتها في إسرائيل، من عدة نواحٍ، ورصدت بعض تلك الدراسات الدور الذي أدته الأحزاب السياسية في التأثير على خريطة الحكم في إسرائيل وفيما يلي بعض تلك الدراسات:

1- سليم ماضي، "حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل (2008-2014)، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر غزة 1437هـ - 2016م.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الجذور الأيديولوجية للأحزاب الصهيونية الدينية، وكذلك التعرف على التركيبة البنائية للقوى المشاركة في ائتلاف البيت اليهودي، ومعرفة الدور الذي يلعبه هذا الحزب في النظام السياسي الإسرائيلي، كما سلطت الدراسة الضوء على مدى تأثير حزب البيت اليهودي في دوائر صناعة السياسة الخارجية، ولم يغفل الباحث بيان أثر العامل الديني في رسم السياسات العامة في إسرائيل، محاولاً استشراف مستقبل حزب البيت اليهودي في ظل التغيرات الدراماتيكية في المجتمع الإسرائيلي وميوله نحو اليمين. وتكمن أهمية الدراسة حسب ما قدمه الباحث إلى أنها تسلط الضوء على أكثر الأحزاب اليمينية تطرفاً وتشدداً في إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي جر المجتمع الإسرائيلي إلى التطرف، وفرض أجندته على السياسة الإسرائيلية. وخلصت الدراسة إلى مناقشة مدى تأثير "حزب البيت اليهودي" في عملية صناعة القرار السياسي، ورسم السياسات العامة في إسرائيل، وتعمقت في بيان دوره الفاعل في الحياة السياسية خلال الفترة الممتدة من 2008-2014.

2- راني الأغا، بعنوان: "التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس (2000-2011) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر 2013.

تعالج الدراسة موضوعاً غاية في الأهمية، كونه يحمل مجموعة من التداخيات التي تتعلق بالقدس، وتعد إحدى النقاط التي ترفض "إسرائيل" التفاوض حولها، أو حتى طرحها على

الطاولة، وتقع في فترتين تتجه فيها إسرائيل نحو اليمين، بدءاً من العام 2000، حيث اندلعت انتفاضة الأقصى، ومن ثم تولي زعيم حزب الليكود (أريئيل شارون) للحكم لفترتين متتاليتين خلال الفترة (2001-2005) وصولاً إلى عام 2011. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البيئتين الداخلية والخارجية بكل أبعادها الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية دفعت المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والتوجه يميناً في السياسة والأيدولوجيا، وأدى ذلك إلى حصول الساسة على التقاف من الجماهير حولهم؛ نتيجة تلك التحولات التي أشرنا إليها سابقاً، وجند أيضاً المجتمع لدعم مشاريعه التهويدية والاستيطانية في القدس محاولاً فرض أمر واقع يصعب من إمكانية حل قضية القدس في أي حل مستقبلي.

3- محمد السيد، الحركات الدينية الرفضة للصهيونية داخل إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، القاهرة 2007.

حيث قسم الباحث دراسته إلى 10 مباحث، وقد تناول في المبحث الأول موقف الحركة الصهيونية من الدين اليهودي بشكل عام، وفي المبحث الثاني تابع فيه الباحث بداية الرفض اليهودي للصهيونية منذ لحظة ميلادها ودعوتها إلى قيام وطن قومي، وفي المباحث التالية تناول الباحث العقيدة التي بنى عليها رفض اليهود للصهيونية بناءً على ما ورد في الكتاب المقدس، وتناول أيضاً مكانة الدين لدى المجتمع الإسرائيلي، وأهم القضايا الخلافية في المجتمع الإسرائيلي، والتي أساسها الدين، وأيضاً تطرق في المباحث الأخيرة إلى الحركات الرفضة للصهيونية من حيث تاريخها وعقائدها وأبرز قادتها وموقفها من الصهيونية.

4- أنس أبو عريش، خطاب الأصلانية في الفكر الصهيوني: من هيرتزل إلى بنتياهو، رسالة ماجستير منشورة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين.

تعرض الرسالة للخطاب الأصلاني الصهيوني بالنقد والتحليل، باعتباره أداة من أدوات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، كما تحاول الدراسة الكشف عن تناقضات هذا الخطاب وتعريفه من خلال الكشف عن ميزاته الاستعمارية التي يحاول التنصل منها، ومن أجل ذلك، سلط الباحث الضوء على مجموعة من نصوص القادة الصهاينة بدءاً من هيرتزل وانتهاءً ببنتياهو لفحص مدى اشتغالها على خطاب الأصلانية وعلى طبيعة هذا الخطاب

وتطوره عبر الزمن. كما حاول الباحث معرفة فيما إذا كان هذا الخطاب يشهد تماثلاً أم تناقضاً بين القوى اليمينية في الصهيونية والقوى اليسارية فيها. كما عمل الباحث على إيجاد علاقة بين الخطاب الأصلي ومفاهيم الإنكار والتملص التي يجريها المستعمر تجاه الأرض المستعمرة وسكانها.

5- خالد شعبان، "تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثره على عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين" بحث منشور في مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46، سنة 2014.

هدفت الدراسة إلى رصد التطور المتزايد لقوى اليمين السياسية والاجتماعية والدينية وبشكل مضطرد، وبالتالي فإن تحليل وتفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من القوى الفاعلة من فكر وحركات وأحزاب، للوقوف على أثر هذه القوى اليمينية وتطورها في عملية السلام الدائرة مع الفلسطينيين، حيث تحتل كثير من الضوابط والرؤى مكانة واسعة وممتدة داخل أفكار قيادات وأفرادها بشكل مناقض لعملية السلام تلك المجموعات، انطلاقاً من ذلك وجد الباحث أن هناك أشكالاً متعددة للصراع، وأهم مؤشرات وجود أحزاب وحركات يمينية تزيد من هذا الصراع بل تدفعه نحو التطرف، وتتعدد الحركات والأحزاب السياسية اليمينية، واليمينية المتطرفة في إسرائيل ويربطها جميعاً دعم وتعزيز الاستيطان في كل فلسطين، وتسعى جاهدة لتحقيق أهدافها من خلال المبادرة للعمل والتنفيذ في مجال الاستيطان دون انتظار قرارات الحكومة الإسرائيلية، وكذلك يتزايد عدد أعضاء الكنيست المحسوبين على اليمين واليمين المتطرف، فالمجتمع الإسرائيلي بعمومه يتجه نحو التشدد، وذلك لطبيعته العسكرية ونزعتة الأيديولوجية، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على مجمل عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين.

6- حنان موزس وموشيه هيلينجر، "الصهيونية الدينية والاستيطان في يهودا والسامرة. في ضوء السيناريوهات المحتملة لإخلاء المستوطنات دون اتفاق سلام أو إبقاء المستوطنات خارج حدود السيادة الإسرائيلية". قسم العلوم السياسية - جامعة بار إيلان "9 ديسمبر 2014.

تقوم الدراسة على التساؤل الرئيس وهو: ما الدروس المبدئية التي تراكمت في الوعي الديني الوطني، وفي وعي المستوطنين من تطبيق خطة الانفصال؟ وكيف أثرت الدروس على سلوك الجمهور في حال إمكانية إخلاء واسع في الضفة الغربية؟

أيضاً تطرح الدراسة تساؤلاً فرعياً: ما هو موقف الجمهور الديني الوطني وجمهور المستوطنين في حال إخلاء واسع النطاق؟ (عشرات الآلاف، وقد يصل إلى مائة ألف مستوطن)، ما مستوى التأثير ومدى الشرعية لمعارضة مثل هذه الخطوة؟ من ناحية رفض الأوامر بشكل واسع، واستخدام وسائل احتجاج عادية، واستخدام العنف بدرجة منخفضة، واستخدام العنف المفرط، هل ستختلف طريقة التعامل عن تلك التي استخدمت في فترة الانسحاب من قطاع غزة؟ ما هي السيناريوهات المتوقعة من إخلاء واسع في الضفة الغربية؟ وهل ستشابه السيناريوهات التي كانت لحظة إخلاء (جوش قطيف) في غزة؟ وما هو رد المستوطنين في حال إبقاء مستوطنات خارج السيادة الإسرائيلية؟ وما هي تداعيات الإخلاء بشكل عام على الجمهور الديني الوطني والجمهور المدني في إسرائيل؟

7- (تمار هيرمان، جلعاد بيرى، ايل هيلر، حنان كوهين، يوفال ليبيل، حنان موزس، وكالمان نيومان) متدينين؟ قوميين! المعسكر الديني القومي في إسرائيل 2014، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

الأهداف الرئيسية للدراسة هي: تحديد ما إذا كان المعسكر الديني القومي فئة اجتماعية متميزة، ذات خصائص واضحة، ومواقف ثابتة ومغايرة لتلك التي تبنتها التيارات السياسية والدينية الأخرى، كما وتهدف هذه الدراسة لفحص درجة التجانس الإيديولوجي والفكري والسياسي داخل هذا المعسكر، وتحديد مجموعاتها الفرعية وتقييم وزنها الاجتماعي والسياسي في إسرائيل. ودراسة منهجية الانتشار والتوزيع، ومعرفة القوة النسبية للتصورات السياسية والاجتماعية والثقافية لدى هذا المعسكر على القضايا الأساسية للخطاب الاجتماعي والسياسي في إسرائيل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يتضح ما يلي:

1. تناولت الدراسات تيارات دينية، أو يمينية، أو قومية، دون التطرق بالتفصيل إلى دور تيار الصهيونية الدينية في السياسة الإسرائيلية، وأسباب التحولات التي حدثت داخل هذا التيار، وتأثيرها على مجمل الحياة السياسية في إسرائيل، ولم تدرس أثر هذا التحول في السياسات والوسائل على مستقبل السياسة الإسرائيلية، ونظام الحكم في إسرائيل.

2. معظم الدراسات تميل الى دراسة الجانب التاريخي للأحزاب والتيارات السياسية والدينية والعلمانية واليسارية، وتكون في العادة متخصصة في بيان أهدافها وخططتها وأوجه الاختلاف والتمايز بينها، دون التطرق للآثار المترتبة على صعودها إلى هرم السلطة السياسية، وسياستها تجاه القضايا الحساسة، سواء الداخلية، أو الخارجية.
3. تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات بأنها ارتكزت على دراسة أثر نمو وصعود تيار الصهيونية الدينية، والنتائج المتوقعة لهذا الصعود السريع، وخاصة بعد الانسحاب من غزة، على القضية الفلسطينية، التي ستكون أكثر المتأثرين بهذا الصعود، وشملت الدراسة عدة محاور مهمة في هذا الموضوع، منها التغييرات التي حدثت داخل تيار الصهيونية الدينية، وأثر ذلك على مستقبل إسرائيل، ومستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
4. تغطي هذه الدراسة فترة زمنية لم تتناولها دراسات أكاديمية سابقة، سواء كانت دكتوراه أم ماجستير، وحتى تلك الدراسات التي تناولت بعض الأحزاب المنتمية لهذا التيار لم تأت على الآثار الناتجة عن صعود تيار الصهيونية الدينية، خاصة في الفترة المحددة في الدراسة.

مصطلحات البحث:

أرض إسرائيل: والتي يشار إليها غالباً بفلسطين، مصطلح مأخوذ من كلمة "Palestine"، وهو مصطلح توراني يطلق على منطقة تقع في جنوب غرب آسيا، في قسم من منطقة الشرق الأوسط المعروفة باسم بلاد الشام. يضاف إليها الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك تيارات صهيونية دينية توسع المساحة لتشمل أجزاء أخرى تقع ضمن الأردن ومصر ولبنان وسوريا.

“أرض إسرائيل” (فلسطين)، ذات الموقع الاستراتيجي بين مصر وسوريا وشبه الجزيرة العربية، ذات أهمية دينية وثقافية وتجارية وسياسية كبيرة. سكنها وحكمها العديد من الشعوب، بما في ذلك المصريين القدماء، الكنعانيين، العبرانيين، الآشوريين، البابليين، الفرس، الإغريق، الرومان، البطالمة، المسلمين، الصليبيين، العثمانيين، البريطانيين، الإسرائيليين، الأردنيين، المصريين والفلسطينيين (بن-نون، 2005).

اليهودية المسيحية (Messianic Judaism): هي مجموعة تضم مئات الآلاف من اليهود في جميع أنحاء العالم، العناصر الرئيسية المكونة لفهمها، هي الاعتقاد بأن يسوع هو ابن الله والمسيح، والاعتقاد بأن العهد الجديد هو استمرار طبيعي ومباشر للتوراة. اليهود المسيحيون يرون أنفسهم خلفاء لليهود الذين انضموا إلى يسوع عندما بدأ نشر تعاليمه. وتقول إحدى النظريات أن أساس اليهودية المسيحية الحالية هو جماعة مسيحية بروتستانتية إيرلندية ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر، ووفقاً لنظرية أخرى، بدأ تطور اليهودية المسيحية المعاصرة في الولايات المتحدة في ستينيات من القرن الماضي.

يوجد في العالم اليوم حوالي 13.5 مليون يهودي، من بينهم حوالي 250,000 إلى 500,000 يعرفون أنفسهم بأنهم يهود مسيحيون. وهم يهود وإسرائيليون مثلهم مثل كل اليهود والإسرائيليين الآخرين، فهم يدفعون الضرائب ويعملون في "الجيش الإسرائيلي" ويسكنون في المستوطنات ويخدمون في جميع الوحدات النظامية والنخبة، كجنود وضباط. ويتطوعون في مختلف المنظمات، ويعيشون في المدن والبلدات والمدن في "إسرائيل" (iGod.co.il، 2015).

الأرثوذكسية اليهودية "الحريديم": هي تقسيم يتبع الطوائف اليهودية الدينية المتشددة "الأرثوذكسية" التي تتميز بالتقيد بدقة نسبياً بتنفيذ القانون الديني، والمحافظة من حيث الثقافة وأسلوب الحياة،

في عام 2015، شكل الحريديم 9% من السكان اليهود المتدينين في "إسرائيل" الذين تزيد أعمارهم على 20 عاماً حسب معطيات "دائرة الإحصاء المركزية" لعام 2015، (Aaron D. Rubin, 2015, p. 594).

الهالاخاه (Halakha): هو مصطلح يستخدم في اليهودية لجميع القوانين والفرائض التي بموجبها يتم أمر اليهودي بالعمل، يصف المصطلح أيضاً جميع القوانين والوصايا في الديانات العظمية الأخرى التي تعتمد في الأساس نظاماً مماثلاً، مثل الشريعة الإسلامية (بار، 1888، صفحة 49).

أجداه/ الأسطورة (Aggadah): هي كلمة شاملة لما قاله الحكماء اليهود والذي لا يتعلق بالهالاخاه (halakha).

تشمل الأدبيات الأسطورية مجموعة من الموضوعات، تتراوح بين القصص العامة، وقصص المديح والثناء، وتفسير الكتاب المقدس التوراة، والحكمة والأخلاق. وساعدت لغة الحكماء على التعبير عن الرسائل الصعبة والأفكار العميقة في التوراة والتي تشكل مبادئ أساسية للفكر اليهودي (بار، 1888).

مركز هاراف: المدرسة المركزية الدينية الصهيونية العالمية، هي أول مدرسة دينية صهيونية عالية المستوى في "أرض إسرائيل".

تأسست مدرسة "يشيفا مركز هاراف" على يد أول حاخام أشكنازي في "إسرائيل"، الحاخام (أبراهام يتسحاك هاكوهين كوك)، في عام 1924 وتقع حالياً في حي (كريات موشي) في القدس. وتعد هذه المدرسة أم مدارس اليهود الصهيونيين؛ لأنها كانت أول مدرسة دينية صهيونية، ومعظم مؤسسي المدارس الدينية الصهيونية في الجيل الحالي درسوا ويدرسون هناك أو كانوا طلاباً للحاخامات الذين درسوا في مركز هاراف (فيلبار ي' ، 2011).

غوش ايمونيم: هي حركة وطنية قومية دينية، تأسست بعد حرب أكتوبر 1973، في فبراير 1974، وتسعى لتجديد الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة/ الضفة الغربية، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، ولتعزيز الاستيطان في النقب والجليل. ونشأت الحركة من شعور ديني بشكل رئيس، ولكن في سنواتها الأولى جرفت معها كثيراً من العلمانيين إلى صفوفها، معظمهم من أعضاء مستوطنات العمل. (ريجف، 1974) (تحالف حركة الكيبوتس يرفض مظاهرات الاستيطان، 1974)

خطة فك الارتباط: هي خطة إسرائيلية أخلت خلالها "إسرائيل" جميع مستوطناتها وقوى الأمن والجيش ومنشآتها العسكرية من قطاع غزة وعادت إلى حدود عام 1967، وإخلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية (غنيم، وكديم، وحموش وسانور) ومنشآت عسكرية دائمة في المنطقة. وأبقت "إسرائيل" سيطرتها الأمنية الكاملة على الجو والبحر؛ لكن سمحت للسلطة الفلسطينية بفتح موانئ بحرية ومطار جوي في قطاع غزة (بحور نير، 2004).

التالينا / Altalena: سفينة اشترتها عصابة الأرجون في صيف عام 1947 وأبحرت إلى "إسرائيل" في يونيو 1948، تحمل نحو 940 مهاجراً، ومعها معدات عسكرية طبية، وصلت إلى شواطئ "إسرائيل" خلال الهدنة الأولى في حرب 48، بعد 5 أيام من إنشاء دولة "إسرائيل"، وبعد ثلاثة أسابيع من موافقة منظمة الأرجون على نزع السلاح والاندماج في "جيش الدفاع الإسرائيلي". بعد وصول Altalena إلى شواطئ تل أبيب في ليلة 22 يونيو، جرت محاولات للتوصل إلى اتفاق من أجل تسليم الأسلحة التي على متن السفينة "لجيش الدفاع الإسرائيلي"، ولكن دون جدوى؛ في الصباح، اندلع تبادل لإطلاق النار بين قوات "الجيش الإسرائيلي" وأعضاء الأرجون في تل أبيب، وتعرضت السفينة لقصف مدفعي أطلقته مدفعية "الجيش الإسرائيلي" مما أدى لاحتراقها، وبقيت محترقة على شاطئ تل أبيب، وأغرقت بقايا السفينة بعد أكثر من عام. (نكديمون، 1978، الصفحات 467-465).

شباب التلال: هي مجموعة ثقافية واجتماعية استيطانية، والتي تستغلها الدولة من أجل السيطرة على تلال الضفة الغربية، وحدودها الأيدلوجية قريبة إلى تيار الصهيونية الدينية. ويعيش شباب التلال في البؤر الاستيطانية، أو في المباني المعزولة في المناطق المفتوحة، خاصة في الضفة الغربية. وغالباً ما يقومون بذلك في إطار مجتمع محلي، وتحت قيادة شخصيات ذات صلاحيات في الدولة - مثل: (أفري ران)، (مئير بيرتزر) أو (إيتي زار). وعادة ما يتميز شباب التلال بترك الشعر على أطراف الرأس، وترك الذقن، ولبس القبعة الكبيرة؛ وهي القلنسوة الصغيرة التي توضع على مؤخرة الرأس، وكثير منهم يعملون في الرعي أو الزراعة (Tidhar, 1971, p. 5734).

الوطنيون الدينيون: وهم مجموعة في المجتمع الإسرائيلي تُعدُّ نفسها ملتزمة بالحفاظ على القانون والتقاليد اليهودية، وتدعم الصهيونية والمشاركة النشطة في المجتمع العام في دولة "إسرائيل".

هذه المجموعة هي ما يعرف بالصهيونية الدينية، التي تعود جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر. والصهاينة المتدينون مرادفون للدين القومي. ويطلق على المتدينين في اللهجة الإسرائيلية، في بعض الأحيان (سيروجيم/ المحبوكون)، نسبة الى نوع القلنسوة التي يرتديها معظم أعضاء المجموعة، وتبلغ نسبة هؤلاء وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي، حوالي 11٪ من اليهود المقيمين في "إسرائيل" ممن تزيد أعمارهم عن 20 عامًا، ويعرّفون أنفسهم على أنهم متدينون (شفارتس د.، الصهيونية الدينية وفكرة الرجل الجديد، 2009).

الكيباه/ القبعة: تمثل غطاء رأس يهودي ديني. والكيباه المحبوكة أو ما تعارف عليها في أوساط التيار بـ "سيروجيم" وهي لقب للأشخاص المتدينين الوطنيين، على اسم الكيباه التي تميزهم.

الكيوتس: هو شكل فريد من أشكال المستوطنات التعاونية للصهيونية للمستوطنات ودولة "إسرائيل"، على أساس رغبة الصهيونية في تجديد الاستيطان في "أرض إسرائيل" على القيم الاشتراكية - والدعوة إلى المساواة بين الناس والمشاركة الاقتصادية والأيدولوجية، الكيوتس عادة ما يكون مستوطنة صغيرة مع عدة مئات من السكان، ومعيشتهم من الزراعة والصناعة (Shapira, 2013, pp. 35-36).

الوضع الراهن (Status quo): وهو مصطلح مستخدم كثيراً في السياسة الإسرائيلية، وهو مشتق من التعبير الدبلوماسي (status quo ante bellum) الذي يعني (حالة ما قبل الحرب) في اللاتينية. وفي لغة الكلام يشير المصطلح إلى الوضع الراهن أو الوضع القائم، في بعض الأحيان، تفضل بعض المجتمعات السياسية الحفاظ على الوضع الحالي، وتعتبر التمسك به ميزة يجب الحفاظ عليها، وهي ميزة داخلية غير مستمدة من طبيعة الوضع القائم، ولكن من المخاطر المحتملة أن حدثت التغييرات. يستخدم مصطلح (الحفاظ على الوضع الراهن) لوصف عدم إجراء تغييرات في الوضع الاجتماعي أو السياسي. يمكن العثور على أمثلة لاستخدام مصطلح (الوضع الراهن/ الوضع القائم) في النضالات الاجتماعية المستمرة في دولة "إسرائيل" بين العلمانيين والدينيين. (Seymour, 2015)

حزب ماباي: حزب عمال "أرض إسرائيل" الإسرائيلي ماباي (Mapai): وهو حزب يساري صهيوني اشتراكي أسس في "إسرائيل" عام 1930 من قبل اتحاد العمال الشباب واتحاد العمال، وأصبح الحزب الرئيسي في اليسوف والحركة الصهيونية، وهو خليفة حزب العمل، الحزب الحاكم الوحيد في "إسرائيل"، منذ تأسيس "دولة إسرائيل" في عام 1948 إلى الانقلاب السياسي في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977.

عندما تأسس حزب ماباي، ترأسه ديفيد بن غوريون وإلى جانبه (بيرل كاتزينلسون وحايم أرلوسوروف). انتخب بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، واستمر في منصبه حتى الستينيات. أدت قضية لابون، التي تم الكشف عنها في عام 1960، إلى أزمة وانقسام أدى إلى استقالة بن غوريون من الحزب الذي أسسه.

يمثل انسحاب بن غوريون من الحياة السياسية نهاية ماباي وتحولها إلى إطار تنظيمي جديد باسم حزب العمل الإسرائيلي والذي يرى البعض أنه خليفة ماباي التنظيمي والإيديولوجي. (فرهوديان، 2016)

قضية لابون أو القضية المخزية: وهي القضية التي تم الكشف عنها في عام 1960، والتي أدت إلى أزمة وانقسام سياسي أدى إلى استقالة بن غوريون من الحزب الذي أسسه "ماباي". وتسمى هذه القضية، أيضاً "العمل المخزي" وهو مصطلح يصف العمل الإرهابي السري الذي تم تنفيذه في مصر من قبل "إسرائيل" في ذلك العام. تم إخفاء العملية لإعطاء الانطباع بأن من نفذها منظمة إرهابية مصرية. عندما تم التخطيط للعملية وتنفيذها، كانت تسمى عملية سوزانا، بسبب سريتها، ظل فشل هذه العملية على جدول الأعمال السياسي العام لسنوات عديدة، وأدى إلى سلسلة من الأزمات السياسية في "إسرائيل"، والتي أطلق عليها اسم "قضية لابون" أو "القضية المخزية" (فرهوديان، 2016، الصفحات 106-133).

حزب كاديفا: أنشأه (أرييل شارون) في نوفمبر 2005 بعد استقالته من حزب الليكود في أعقاب خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، فاز حزب كاديفا بقيادة إيهود أولمرت بإنجاز كبير وأصبح أكبر حزب، ولأول مرة، لم يُعد حزب الليكود أو حزب العمل هما أكبر حزبين في الكنيست. في انتخابات عام 2009، فاز حزب كاديفا برئاسة تسيبي ليفني بأكثر عدد من الأصوات، لكنه بقي في المعارضة بسبب عدم دعم معظم أعضاء الكنيست له أمام رئيس الدولة كي يشكل الحكومة، في عام 2015، لم يقدم الحزب قائمة بالمرشحين لانتخابات الكنيست، ومنذ ذلك الحين، لم يعد هذا الحزب موجوداً. (زهر، 2012).

شرط التجاوز: هو عبارة عن بند في القانون الأساسي يسمح للكنيست بتفعيل التشريعات التي تتعارض مع هذا القانون الأساسي.

الغرض من تمرير شرط التجاوز وفقاً لمؤيديها، هو تحقيق التوازن بين القوة العظمى للمحكمة العليا منذ الثورة الدستورية، وإقامة حوار دستوري بين السلطات. ويضيف معارضو الفقرة أن المحكمة العليا

تمارس ضبط النفس الكافي في استبعاد القوانين، وأن السماح للكنيسة بإعادة سن القوانين التي رفضتها المحكمة سيجعل المراجعة القضائية لقوانين الكنيسة لا معنى لها. (إسحاق رابين، 1994)

اليشوف: هو الوجود اليهودي في فلسطين، يقول عبد الوهاب المسيري في موسوعته عن اليشوف: "كلمة عبرية تعني التوطن أو السكن، وهي تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية".

واليشوف القديم كان يستعمل للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم جماعات يهودية أخرى، وهذا اليشوف القديم لم يكن عند أعضائه أي مطامع سياسية لأن الغرض من وجودهم كان دينيا محضاً، وكانوا على علاقة طيبة بالعرب. أما اليشوف الجديد وهو المراد عند إطلاق مصطلح اليشوف وهو الأكثر استعمالاً وشيوعاً، فيشير إلى التجمع الاستيطاني اليهودي الصهيوني قبل قيام "دولة إسرائيل"، ما بين عامي 1882-1948.

وأعضاء اليشوف بهذا المعنى هم جماعة قومية استيطانية صهيونية ذات برنامج سياسي محدد تستهدف إقامة "الوطن اليهودي"، لتحقيق هذه الغاية، وقد ركزوا جهودهم على تأسيس بنية اقتصادية وسياسية وحضارية في إطار مفاهيم انعزالية تفصلهم عن العرب.

ومع تحقق هدف اليشوف بإقامة دولة "إسرائيل" عام 1948، أصبحت فترة النشاط الصهيوني الاستيطاني قبل هذا التاريخ، هي فترة اليشوف (المسيري، 2005).

الفصل الأول: حقيقة الصهيونية الدينية

الأساس الديني والفكري للصهيونية الدينية

التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على الصهيونية الدينية بعد فك الارتباط مع غزة

حقيقة الصهيونية الدينية:

1.1 تمهيد:

في شهر آذار من العام 2001، أكملت حركة "همزراحي" عامها المائة، وهي حركة سياسية صهيونية دينية تأسست عام 1902، بعد أن قرر المؤتمر الصهيوني أنه يجب على الصهاينة الانخراط في التعليم الصهيوني العلماني، لذلك رأت مجموعة من الصهاينة المتدينين بقيادة الحاخام (اسحق يعقوب راينيس) أن الحفاظ على الفرائض اليهودية سبب للحفاظ على الشعب اليهودي. لذلك قررت الحركة الاستمرار في العمل وفقاً لمبادئها ومعتقداتها الدينية، لكن في إطار الحركة الصهيونية (لوز، 1985، صفحة 304).

شهدت هذه الحركة سنوات من الصعود والهبوط، وحدث فيها انشقاقات واتحادات، ولا تزال هذه الحالة سائدة فيها إلى الآن، أسماء كثيرة أعطيت طوال السنين لأذرع الحركة المختلفة، مثل: حركة مزراحي وبوعيل مزراحي، وحزب المفدال، والصهيونية الدينية وبني عكيفا، وحركة التوراة والعمل، واليوم انقسمت إلى الاتحاد الوطني، والبيت اليهودي، واليمين الجديد.

بالمقابل هناك من يتساءل: هل هناك شيء اسمه القطاع الديني الوطني أو ما اصطلح على تسميته بالصهيونية الدينية؟ هناك دراسات إسرائيلية ترى أنه لا يوجد مثل هذا الشيء (أريئيل، 2001). كما ويعتقد البروفيسور (كيمي كابلان) من جامعة (بار إيلان) في دراسة جديدة نشرها (كابلان) في المجلة الأكاديمية (اتجاهات) بأن الصهيونية الدينية كانت ولم تكن، بمعنى كانت موجودة كشريحة اجتماعية تحمل أفكار تخلط بين الدين والسياسة، ولكن لم تكن ممثلة بجسم سياسي منظم (فاركش، الصهيونية الدينية، كانت ولم تكن، 2017).

لكن عندما ندرس كل المعايير التي تتعلق بالتركيبة السياسية الإسرائيلية، مثل: الانتماء السياسي، والتعليم، والملابس، والأيدولوجية الدينية... إلخ، قد نكشف عن وجود تلك الفئات والتيارات بعمق في التركيبة السياسية، ومع القناعة بما ذهب إليه البروفيسور (كابلان). وافترضه أن الفجوات الكبيرة بين

اتباعها تمنع القدرة على الاستمرار في تعريفها كمجتمع واحد منظم، لكن ذلك لا يعني عدم وجودها وتأثيرها (فاركش، الصهيونية الدينية، كانت ولم تكن ، 2017)، وهناك من يدعي أنها موجودة؛ لكنها لم تصل إلى حد اعتبارها موجودة كمبدأ أيديولوجي كامل (أرئيل، 2001).

لذلك فإن الصهيونية الدينية كمجموعة أيديولوجية، موجودة اليوم، وتتميز بالأصولية الدينية والتطرف السياسي، والذي أخذ يجذب انتباه القطاعات كافة، سواء وسائل الإعلام أو الأوساط الأكاديمية، وحتى الشباب. مما دعا إلى الوعي بهذه الظاهرة، والبحث عن نسب وإحصائيات حولها، وجمعها وترتيبها من أجل معرفة حجم هذا التيار ومدى تأثيره، لأنه فيما يتعلق بالصهيونية الدينية، يبدو أنه ليس فقط لا يوجد نسب وإحصائيات غير محفوظة حولها، إنما كل من الخطاب العام والأكاديمي يسيطران على اتجاه واضح، يتميز بالتعميم الكاسحة تجاه هذا التيار، وعدم التفرقة بين أذرعه المختلفة.

إن التعميمات الكاسحة المبنية على معلومات منقوصة وتكثيفها، تؤدي إلى ما يلي:

أولاً: التركيز على المجموعة المتطرفة وتجاهل المجموعة الواسعة، التي يتكون منها التيار.

ثانياً: خلق حالة من عدم الإلمام التام بالمجموعة المعنية على خلفية المسافة بين الثقافات الفرعية في "إسرائيل"؛ لأن وسائل الإعلام الإسرائيلية أصبحت المصدر الرئيس للمعلومة، خاصة بعد الانقلاب الكبير في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وتحول القنوات الرئيسية إلى مجال للمنافسة التجارية والسياسية، والتي تميل إلى تكثيف الاستثناء الواضح. وفي هذه الحالة تعرض المجموعات الهامشية المتطرفة كمثل للمجموعة الواسعة.

كانت بداية هذا الاتجاه التعميمي الواسع واضحة في ثمانينيات القرن الماضي، وتكثفت بوضوح بعد اغتيال رئيس الحكومة (إسحاق رابين) عام 1995م، بعد ذلك جاء كتاب (حمار المسيح لتسيفي راتفيسكي)، وكتاب (هم خائفون لتزيفيا غرينفيلد)، وكتاب (رابين، اغتيال سياسي بمساعدة الله لمايكل كاربين)، ومؤخراً أضيف لهؤلاء كتاب (سادة الأرض) الذي كتبه (عكيفا إدار وإيديت زرتال). هذه الكتب مصحوبة بعدد كبير من المقالات الصحفية، تلاقت مع اتجاه يقترب من تغليب طرف على آخر فيما يخص تعميم الوصف المتطرف على الصهيونية الدينية بشكل عام. (كوهين آ'ك'، 2011).

وقد تحولت الصهيونية الدينية للتطرف، وتبنت الأنماط الأصولية في فترة ما بعد الانسحاب الكبير من سيناء عام 1982، وزاد هذا التطرف حدةً بعد الانسحاب من قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية عام

2005، وأصبحت وجهات النظر السياسية اليمينية السائدة تعتمد على نظرة دينية أصولية متطرفة فعالة في عالم السياسة. فمثلاً: عكس التجنيد في الوحدات القتالية طموحاً للسيطرة على الجيش كوسيلة لتحقيق الطموحات المسيحية الدينية الأصولية، نسبة إلى المسيح المخلص، التي تركز على "أرض إسرائيل"، وضرورة التعجيل بإقامة المستوطنات على كامل "أرض إسرائيل" حسب رؤيتهم الدينية المتشددة. وهكذا، وبناءً على هذا التحول نحو التطرف، بدأ صدور فتاوى شرعية، تدعو إلى رفض الأوامر العسكرية، وحينها تنبأ الإعلام والشخصيات الأكاديمية على حد سواء بأن مئات أو حتى الآلاف من الجنود المتدينين كانوا على وشك اتباع أوامر حاخاماتهم لرفض الأوامر (كوهين آ'ك، 2011).

من خلال ذلك نفهم أن التحول الكبير بدأ بكامل قوته قبل فك الارتباط المتمثل بالانسحاب من غزة، وإخلاء بعض المستوطنات في الضفة عام 2005. لكنه زاد مع بدء الانسحاب فعلياً، لدرجة أن المراسل العسكري لإحدى الصحف اليومية، وفي اليوم الذي بدأ فيه إخلاء مستوطنات "جوش قطيف"، أعلن أن هذا كان "اختباراً وجودياً لجيش الدفاع الإسرائيلي" (كوهين آ'ك، 2011).

ومن خلال مقارنة السلوكيات طويلة الأجل للصهيونية الدينية، وما طرأ عليها من تغيرات، وخاصة بعد نكسة الانسحابات من سيناء وقطاع غزة، يظهر لنا أنها مجموعة موحدة نسبياً، ذات لغة دينية وثقافية وأيديولوجية داخلية، هذا على المستوى الاجتماعي. أما على المستوى السياسي فقد بدأ الاختلاف في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وبعد انهيار الحزب الديني القومي "المفدال" في عام 1981، حيث لم تعد الحركة الدينية القومية هي نفسها، والصهاينة المتدينون تشتتوا عبر ألوان الطيف السياسي، من حزب العمل/ميماد، إلى الليكود إلى الأحزاب اليمينية.

لكن هذا التيار الإيديولوجي في الحركة الصهيونية الذي يقوم على أساس دعم القومية اليهودية، وإقامة دولة لليهود كواجب نابع من تورا إسرائيل (ميمون، 1989، صفحة 19)، يركز على الجانب اليهودي في الصهيونية، وعلى النقيض من النظرة الحريدية الأرثوذكسية، التي تركز على أن أسطورة الشعب والأرض لن تحدث إلا مع مجيء المسيح اليهودي المخلص، الذي يؤمن اليهود المتدينون بنزوله وعودته في آخر الزمان. تدعم الصهيونية الدينية العمل الإنساني لتحقيق السيادة اليهودية، ويرى الكثيرون أن إقامة دولة "إسرائيل" بداية تحقق أسطورتها، وترى الصهيونية الدينية أن جذورها التاريخية مرتبطة بأصل الشعب اليهودي من الفترة التوراتية (ميمون، 1989، صفحة 21). كما يتحدث كثير

في الصهيونية الدينية عن دمج المفاهيم الثلاثة: تورا إسرائيل، وشعب إسرائيل، و"أرض إسرائيل". لذلك تسمى المجموعة الاجتماعية التي تحمل أيديولوجية الصهيونية الدينية "دينية قومية" ويشار إليها أحياناً باسم "الكيباه المحبوكة/ المخاطة".

إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من اختلاف الصهيونية الدينية عن التيار الحريدي الأرثوذكسي، فهي حركة روحانية كبيرة، برزت في المجتمع الإسرائيلي كثيراً خلال ثمانينيات القرن الماضي، وتحديداً بعد عام 1982 واستمرت حتى يومنا هذا، ووضعت مبادئها الأساسية على يد كبار الحاخامات والقادة السياسيين، منذ بداية نشأتها تعاقبت عليها تيارات مختلفة ومتنوعة؛ لكنها ظلت على الهوامش وفي الصفوف الوسطى.

وفيما يتعلق بالشريعة اليهودية، لم تأت الصهيونية الدينية بجديد في هذا المجال، ولم ترّ نفسها أنها من عالم مختلف عن عالم الشريعة اليهودية وعقيدتها التي سادت في "إسرائيل" من جيل إلى جيل.

توحد تيار الصهيونية الدينية، حول شعاره المتمثل "بفريضة استيطان أرض إسرائيل" فقط، ومع أهمية هذا المبدأ؛ إلا أن بعض المعنيين بالسياسة وعلم الاجتماع السياسي، يرون أن هذا المبدأ، لا يبرر قيام هذه الحركة الأيديولوجية. إذاً ما الذي جاءت الصهيونية الدينية لتجده؟

ترى الحركة أن الهجرة إلى "أرض إسرائيل" والاستيطان فيها ليس فقط فريضة، وإنما نقطة تحول سلطت الضوء على الفهم التوراتي الشامل. وبناءً على ذلك فالأمر حسب مؤسسيها لا يتعلق بفريضة فردية، وإنما يوجد هنا بداية لفترة جديدة في تاريخ الشعب اليهودي، انتهى معها المنفى اليهودي، وفتحت صفحة جديدة في تاريخ شعب إسرائيل، كان لها تداعيات على مستوى العمل العام والعمل الفردي، وبالتالي، فإن الجديد الذي جاءت به هو العمل على تحقيق فريضة استيطان "أرض إسرائيل"، وفق فهمنا للتوراة (أرئيل، 2001).

تشكل فتاوى الحاخام (أبراهام يتسحاك هاكوهين كوك) (1865-1935) الأساس لأحكام القانون والشريعة، والفرائض المتعلقة "بأرض إسرائيل" حيث إن فلسفته التي كتبت في الكتب التي ألفها وحررها بشكل رئيس في مجالات "الهلاخاه" وتعني الشريعة اليهودية"، "والأجاده" وتعني الأسطورة الدينية اليهودية"، والفلسفة والأخلاق، هي عنصر مهم في النظرة العامة لمختلف تيارات الصهيونية الدينية،

والفكر الصهيوني خاصة، والفكر اليهودي عامة، بما في ذلك الأرثوذكسية الحديثة (أفينيري، الفكرة الصهيونية، الأسباب، 1980).

ووفقاً للتقديرات التي يُعدها مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، يشكل أتباع الصهيونية الدينية 10-12% من الجمهور اليهودي، ويعتبرون أن أكبر مظاهرة خرجت لهم، كان عدد الحاضرين فيها حوالي 700,000 شخص، وهي مظاهرة تعكس حجمهم، وتأثيرهم، وتماسكهم. (كوهين آ'ك، 2011)

هذا المد الواسع لهم، أتى بعد نجاح الصهيونية الدينية في الاندماج في النظم العامة داخل "إسرائيل"، وخاصة بعد تزايد وارتفاع عدد الجنود والضباط المتدينين في الجيش، وظهرت في السنوات الأخيرة (2002-2018) توترات وأنواع من النضالات ضد هذا الاندماج، ويرجع السبب وراء معظم هذه المواقف المناهضة لاندماج الصهيونيين الدينيين في الجيش إلى الخوف والخشية من فرض التدين، والسيطرة، وفقدان المسؤولية العقلانية وما شابه، مثل الخوف من الحسد، وربما حتى من الكراهية والحق (سادان، 2017).

هناك أيضاً من يرى أنه في السنوات الأخيرة (2002-2018) حدث تغيير في وضع التيار الصهيوني الديني في الحياة العامة الإسرائيلية. وانعكس هذا التغيير في ارتفاع حصتهم الديموغرافية بما يخص الفئات العمرية الأصغر سناً، وتزايد أهمية خطابهم العام والسياسي نتيجة للتغيرات التي حدثت لدى الجمهور العلماني، وتزايد الرغبة في التواصل مع جذورهم اليهودية، فإن آفاقاً للتعاون فتحت بينهم وبين مختلف القطاعات في العلمانية الإيديولوجية، بعد أن كانت في الماضي هامشية. وفي هذا الإطار رُصدت ظاهرة التحول لليمين والتطرف؛ وبات الناخبون العلمانيون أو التقليديون غير المتدينين، إضافة إلى الدينيين التقليديين، يذهبون في فترة الانتخابات للتصويت (لشاس ولحزب البيت اليهودي) (هيرمان ، باري ، هيلار، و كوهين ، 2014) .

2.1 الأساس الديني والفكري للصهيونية الدينية:

تعود الجذور الأيدلوجية لهذا التيار، إلى الأفكار التي وضعها الآباء المؤسسون، ومنها مقولة الحاخام (يهودا ليب ميمون)، التي تعكس الوجه الديني القومي للتيار، الذي لا يفصل الدين عن السياسة، حيث يقول: "لا تَفصّل توراتنا بين النظرتين المستمدتين من مجال واحد، وجود الأمة، وتوراة الرب الحي،

التي هي أيضاً تورا الحياة، التي تتحدث عن أهداف مادية، وسياسية، تماماً كما تتحدث عن الأهداف الروحية الدينية" (ميمون، 1989، صفحة 92)

ووفقاً لهذا الرأي، فإن الصهيونية في الأساس حركة دينية، وإن كانت نسبة كبيرة من أعضائها غير متدينين، وبناءً على ذلك تطلبت هذه الفكرة من الصهيونية الدينية التعامل مع سؤالين أساسيين هما:

1. من منظور أيديولوجي، ما المبرر الديني للعمل الإنساني في مجال الفداء "جاولاه" القومي، مقابل المفاهيم الأرثوذكسية الدينية البحتة، التي ترى بأن الفداء خطوة إلهية؟ وكيف نفسر حقيقة أن الخطوة يقودها أولئك الذين ليسوا متدينين، ولا يؤدون الفرائض، وهم العلمانيين؟
2. من منظور عملي، ما المبرر الديني للتعاون مع الخطاه وكيف يتم التوفيق بين التناقضات النظرية والمتطلبات الوطنية؟" (كوهين أ.، شال الصلاة والعلم - الصهيونية الدينية ورؤية دولة التوراة في بدايات الدولة، 1997، صفحة 15)

من هذين السؤالين، يمكننا التعامل مع نهجين في الصهيونية الدينية: النهج الأول، الذي ساد لدى أسلاف الصهيونية الدينية (الحاخامات "تسفي كليشر" "يهودا القلعي") رأى أن الصحو الوطنية بين شعب إسرائيل جزء من عملية الفداء، وهي جزء إنساني يسبق مرحلة الفداء الإلهي. كان هذا النهج عنصراً أساسياً في فكر الحاخام كوك (Soloveitchik, 1956, p. 25). ويوسف دوف سولوفيتشيك الذي رأى أن الصهيونية العلمانية مبعوث من الله (Soloveitchik, 1956, p. 25)

نهج آخر، أكثر واقعية إلى حد ما، اتخذ من الحاخام (بيتسحاك يعقوب راينيس) إذ من الممكن وفق هذا النهج، مصادرة البعد الأيديولوجي من الصهيونية الحديثة، ويهدف التيار إلى التعامل مع الجوانب المادية للأمة (كوهين أ.، شال الصلاة والعلم - الصهيونية الدينية ورؤية دولة التوراة في بدايات الدولة، 1997، صفحة 16)

مع مرور الوقت، مالت الصهيونية الدينية نحو تبني النهج الأول، الأكثر روحانية، تحت تأثير دوائر مركز الحاخام "مركز هاراف"، أتباع الحاخام كوك والمفكرين الآخرين.

1.2.1 الخلفية الدينية والاجتماعية والسياسية للصهيونية الدينية:

عند الحديث عن المكونات الرئيسية لهوية الصهيونية الدينية، لا بد من أن نذكر أن غالبية اليهود الأرثوذكس وقادتهم في الشتات كانوا معارضين للحركة الصهيونية منذ نشأتها، فضلاً عن الهجرة إلى فلسطين التي دعت إليها الحركة. ومع ذلك فإن أقلية منهم رأت نفسها شريكاً للأيديولوجية والعمل الصهيوني، وكانت من بين المهاجرين إلى "أرض إسرائيل" بتعبيرهم التوراتي. وقد شكلت هذه المجموعة في إطار المنظمة الصهيونية في حركة "هامزراحي".

في عام 1902 لم يكن هناك جمهور قد تجمع تحت راية هذه الحركة "هامزراحي" التي عرفت نفسها على أنها حركة اجتماعية وسياسية وثقافية متماسكة ومتميزة، مقابل التيار الأرثوذكسي الديني غير الصهيوني، والذي سمي في وقت لاحق الحريدية الأرثوذكسية، ومقابل المجتمع غير المتدين في المستوطنات المعروف بالعلمانيين، ولم تكن الحدود بين هذه التيارات واضحة جداً؛ لكن بعد وقت طويل، ومسيرة عمل طويلة، حُدِّت خصائص الجمهور الصهيوني الديني كما فضل آخرون مناداتهم به، عبر المؤسسات التعليمية، وأسلوب الملابس "القبعة المخاطة" (هيرمان ت' ، 2014).

تستند هوية المعسكر الديني الوطني أو الصهيونية الدينية على ثلاثة عناصر: التدين، والقومية الصهيونية، والانفتاح المحدود على الحداثة (موزس، 2009)، وعلى الرغم من أن هذا المثلث يُعرّف عموماً حدود هذا المعسكر، ولكنه أسهم أيضاً في عدم وضوح حدوده والتنوع داخله؛ لأن لكل مكون من هذه المكونات تفسيرات مختلفة، وتخلق داخله تيارات فرعية. وفيما يلي شرح لهذه العناصر:

أولاً: التدين، يضع المعسكر الديني الوطني نفسه داخل الملعب الأرثوذكسي المتدين، بما في ذلك الأجنحة التي تصف نفسها بالليبرالية "داتيلوني"¹، على الرغم من أن مَنْ في المعسكر المحافظ يخالفون بشدة المتدينين الليبراليين كالحداثيين الجدد؛ لأن هذه التيارات بادرت لاختراق حدود القانون والأعراف اليهودية الأرثوذكسية، وخاصة فيما يتعلق بالنظر لوضع المرأة، والذي تطور في النصف الأخير من العقد الحالي، حيث تم دمج المرأة في الأحزاب بشكل بارز، وأصبحت هناك نساء يقدن وزارات وبلديات. وبالتالي، لا يُعدُّ التدين القومي كياناً واحداً! ولكنه يمثل سلسلة متواصلة تتراوح ما بين الآراء

¹ مصطلح جديد بدأ الإعلام وعامة الناس يطلقونه على اتباع التيار الديني القومي الليبرالي، حيث يدمجون بين كلمة "متدين" و"علماني" فنصبح "متدين علماني" أو كما يلفظونها " داتيلوني"

المتطرفة، والأرثوذكسية المحافظة، والمفاهيم الأرثوذكسية المركزية المرتبطة بالأصل الديني الموجود في التوراة، والأرثوذكسية الليبرالية.

ثانياً: القومية أو الصهيونية القومية، هذا العنصر أسفر عن مجموعة متنوعة من المفاهيم والتفسيرات، وأصر الباحثون في المعسكر القومي الديني على الوجود المتوازي للمسيحية "همشحيوت" المعتدلة التي تؤمن بالمبادئ الدينية الأساسية المجردة في الدين اليهودي، بين الصهيونية ورؤية الخلاص والفداء، القائمة على ضرورة استيطان "أرض إسرائيل" من أجل حدوث ذلك الخلاص، وبين التدين التوراتي الحريدي، البعيد عن أي ارتباط أيديولوجي سياسي (شفارتس د' ، الصهيونية الدينية بين المنطق والمسيحية، 1999). وبالطبع هناك عناصر في المعسكر الوطني الديني يفون أي صلة بينهم وبين أي معسكر ديني أو آخر.

ثالثاً: الانفتاح أو الحداثة، يتركز معظم الخلاف بين المحافظين والوسطيين والليبراليين حوله، ووقف عددٌ من الباحثين في أبحاثهم على الميزات الحديثة التي تميز البنية التحتية للمعسكر الديني الوطني، مثل: النشاط الصاحب والذي يُعدّ تعبيراً عن مسؤولية الرجل لمصيره، والعقلانية، واستيعاب القيم القومية الحديثة، والإنجازات، والانفتاح، والعلم، والثقافة ، فيما لاحظ باحثون آخرون وجود الأرثوذكسية والجوانب الدينية اللاهوتية التي تكمن في قلب أتباع المعسكر الوطني، ومن أبرزها ميولهم لسحب الشرعية من العلمانية (شجاي، 2000، الصفحات 168-124).

ينقسم أتباع هذا التيار إلى قسمين منفصلين هما:

القسم الديني: والذي يتمثل كاملاً في نظام المعتقدات والممارسات الدينية الأرثوذكسية، ومن مظاهره البارزة، التزامه الشديد بتعاليم التوراة.

والقسم العلماني: الذي يتبنى سياسة هذا التيار ويؤمن بمعتقداته الدينية التوراتية (ملحق 1.7 إحصائيات حول الصهيونية الدينية). لكنه يفضل الانفتاح على عالم الحداثة من أجل إضفاء صبغة دينية عليها، وتحت هذا القسم، الشخص المتدين القومي يقبل قيم المساواة بين الرجل والمرأة في نطاق علمانيته الخاصة، وبالمقابل يصر على أن الكنييس الذي يصلي فيه، يجب أن تتم فيه المحافظة على ممارسات الطقوس بعناية، والتي لها طابع أبوي متمثلة بالالتزام بتعاليم و معتقدات التيار، وعدم مخالفتها، والمتجسدة باستراتيجية "الرقابة"؛ مع مراعاة العزلة الانتقائية خوفاً من الحداثة؛ و "التوسع

والهيمنة"، وهي الاستراتيجية التي تسعى إلى تطبيق قيم الدين في العالم الحديث، في محاولة لتوسيع المفاهيم الدينية لتشمل القيم الحديثة (تومر هيرمان، 1998). والقاسم المشترك لجميع استراتيجيات هذا القسم هو قبول واستيعاب انتقائي للقيم الحديثة في عالم الدين؛ لأن هناك ارتباطاً واضحاً بين فرعية الانتماء الديني الوطني، ودرجة الانفتاح على قيم الحداثة.

مميزة مركزية أخرى للهوية الوطنية الدينية، وهو القرار الحاسم لصالح الشراكة غير المشروطة في المجتمع الإسرائيلي العام، والتنازل الواعي عن الخطاب الهامشي، سواء على هامش المعسكر، في اليمين، حيث هناك اتجاه تبلور في السنوات الأخيرة التي تلت الانسحاب من غزة (2005)، يدعو إلى الابتعاد عن الخطاب الإسرائيلي السائد وتفضيل خطاب بديل. وهو الاختيار المقبول من كلتا الجماعتين: الجناح المحافظ، والمعروفة باسم متدين قومي أو توراتي ديني، من الآن فصاعداً أصبح يعرف بالديني الوطني التوراتي، والجناح الليبرالي، الذي يُعرف نفسه بأنه متدين حداثي أو الأرتوثوكسية الحديثة، إلا أن أقلية ممن ينتمون لتيار الصهيونية لدينية ينتمي بوضوح لواحدة من هذه التيارات، والأغلبية في الوسط.

من هنا نلاحظ أن تيار الصهيونية الدينية فيه ستة مجالات رئيسة من مجالات الخلاف الأيديولوجي بين الجناح المحافظ "الجناح الديني القومي التوراتي" جناح المركز، والجناح الليبرالي، وتتمثل مجالات الخلاف في التالي: في الدين والمعتقد، والتعليم والثقافة، والرجال والنساء، واليهود وغير اليهود والسلطة والحكم الذاتي والمجتمع والدولة" (شابيرا أ' ، 2011).

2.2.1 الآباء المؤسسون لفكر الصهيونية الدينية:

فكرة عودة اليهود إلى "إسرائيل" والصحة الوطنية اليهودية، التي تعبر عن نشأة "الحس القومي التحرري اليهودي"، وسعيه لإنشاء وطن قومي لليهود، وإنهائه لحالة المنفى، والعودة لأرض الآباء والأجداد، وأرض أنبياء وملوك بني إسرائيل، كما يعتقدون، ظهرت قبل الحركة الصهيونية، في منتصف القرن التاسع عشر، في كتابات الحاخامات (شلومو بن يهودا حاي القلعي، إيلياهو غوتماخر، وتسفي هيرش كاليشر).

وعلى النقيض تماماً يتمسك معظم الحاخامات الحريديم في الشتات، بالتعاليم الدينية التوراتية، دون التدخل بالسياسة، ولا يؤمنون بالصهيونية إلى اليوم، وشدد هؤلاء الحاخامات في كتبهم على أنه لا

ينبغي للمرء أن يتوقع الخلاص السلبي للشعب اليهودي، ولكن يجب تعجيل ذلك عبر العمل البشري، والعودة إلى "أرض إسرائيل"، والعمل في الزراعة، واستخدام اللغة العبرية كلغة رسمية، وزعموا أن هذه الأعمال ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق رؤية الأنبياء في المستقبل لإحداث مجيء المسيح اليهودي. رأوا في تحسن وضع يهود أوروبا الغربية في أعقاب التحرر خطوة أولى نحو الفداء في المستقبل.

أحد الرجال الذين كان لهم التأثير الحاسم على الصهيونية الدينية، هو الحاخام (أبراهام يتسحاك كوهن كوك)، الذي شغل منصب حاخام يافا والمستعمرات، ثم أصبح أول حاخام أشكنازي "لأرض إسرائيل". وأصبح طلابه وطلاب طلابه القوة المركزية في الصهيونية الدينية، وقادوا النشاط والمشاركة في المجتمع الإسرائيلي.

طوّر الحاخام كوك حجة لاهوتية شهدت نظرة دينية إيجابية للصهيونية، مدعياً أن الاستيطان اليهودي في "أرض إسرائيل" كان بداية الخلاص، وبداية الفداء، وكانت الهجرة إلى "إسرائيل" في نظره التزاماً دينياً لكل يهودي، حجته أن الصهيونية كانت في الواقع جزءاً من خطة إلهية موجهة من الأعلى، وبالتالي ليست بدعة، رغم أن من يقودها أناس علمانيون.

الحاخام كوك اضطر للرد على الحجة التي تعذر بها المتدينون الأرثوذكس المعارضون للصهيونية، التي تقول إنه من المستحيل أن ينسب أي أهمية دينية للصهيونية؛ لأنها تقاد على يد علمانيين، وتقوم دوافعهم على مبدأ القومية، والرغبة في إقامة مجتمع اشتراكي رائد، وليس على أساس المشاعر الدينية والإيمان بالله. ورداً على ذلك، قال الحاخام كوك إنه وعلى الرغم من أن الصهيونيين العلمانيين ينكرون أي طابع ديني لأعمالهم، فهم في الأساس أداة في يد الله وتحقيق رغباته، بتجديد الاستيطان في "أرض إسرائيل"، وعلى الرغم من أنهم ليسوا على علم بهذه الرغبة الإلهية، فإنهم تسببوا بجلب الخلاص، وتقريب مجيء المسيح (شابيرا أ' ، 2011)، وفقاً للحاخام كوك، سيكتشفون يوماً ما أن أفعالهم كانت موجهة من الله (شابيرا أ' ، 2011).

لخص البروفيسور شلومو أفيري حجة الحاخام كوك حول الصهيونية العلمانية، ونهاية هؤلاء الرواد، الذين يتلمسون في ظلام العلمانية، بأن الضوء الخفي سيقودهم إلى طريق الخلاص (أفينيري، الفكرة الصهيونية بكل تنوعها، 1980)، وأدعى (أفينوعام روزناك) أن هناك جانباً في فلسفة الحاخام كوك

تقول إن العلمانية لديها بعدٌ من القداسة أعلى مما كشف عنه الجمهور الديني، على مستوى أعلى من القداسة من المستوى الموجود (روزيناك، 1965).

في الوقت نفسه، اعتقد كوك أنه يمكن جلب هذا القطاع للتعرف عليه بعمق مع التوراة والفريضة التي تحتوي على كل شيء.

بالإضافة لملاحظاته حول الاستيطان في "إسرائيل" والموقف تجاه العلمانية، أشار كوك في عددٍ من المجالات إلى نظرة الصهيونية الدينية. وشدد على الحاجة لدمج التوراة في الحياة العملية، ورأى أن الصهيونية الدينية لا ينبغي أن تكون محصورة في جوهرها؛ بل التزامها هو أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العام. ورأى بشكلٍ إيجابي ضرورة الجمع بين الدراسات العلمانية والتعليم الديني.

وجاء ابنه، (الحاخام تسفي يهودا هاكوهين كوك)، الذي عُين رئيساً لمدرسة "مركز هاراف" بعد وفاة أبيه، زعيماً روحياً بارزاً للصهيونية الدينية، ومعلماً لعدد من الحاخامات، وأسس طلابه غوش ايمونيم، الحركة الاستيطانية التي أقامت معظم المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مع تنظيم المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في سويسرا على يد ثيودور هرتزل عام 1897، انضم عددٌ من المتدينين إلى الحركة الصهيونية، وبفضل الجهد الذي بذله الحاخامات المؤمنون بالصهيونية من أجل إقناع غيرهم من الحاخامات، وأبرز من قاد هذا الجهد الحاخام كوك، الذي عقد مؤتمرات عديدة للحاخامات، إضافة إلى جهده في العمل مع الصهيونية من أجل انتزاع وعد بلفور، وهذا يُعدّ نقلة نوعية في نظرة جزء من الحاخامية اليهودية، لذلك كان الحاخامات المقتنعون بالحركة الصهيونية يميلون عموماً إلى اتباع الصهيونية السياسية، حيث رأوا إمكانية للتعاون بين المتدينين والعلمانيين، وطريقة لمنع حدوث أزمة حول الأنشطة التعليمية، في مؤتمر صهيوني روسي عام 1898، تم إحصاء نحو 14 حاخاماً من بين 140 مندوباً (يهودا، 1979، صفحة 52).

في عام 1902 توحد المتدينون في الحركة الصهيونية بقيادة الحاخام اسحق يعقوب ريبينس ضمن كتلة هامزراحي (وهي اختصار لـ "المركز الروحي")، وقاد الحاخام ريبينس الحركة حتى وفاته في عام 1915.

أكد حزب "مزراحي" على العلاقة القوية بين "أرض إسرائيل" و "شعب إسرائيل" وتوراة إسرائيل، ورأى البعض من أتباع "حزب مزراحي" أن الصحو الوطنية علامة دينية واضحة، بمعنى أن الدين والتوراة

هي أساس هذه الصحوه، لأن التوراة دعت إلى الفعالية الوطنية والاندماج في العمل من أجل الخلاص، وتم تطوير هذه الفكرة خاصة من قبل الحاخام كوك لتصبح مقبولة لدى الناس.

التأثيرات المهمة على الصهيونية الدينية كانت مع تأسيس حركة الشباب الدينية "بني عكيفا"، التي تأسست عام 1929، لكنها اكتسبت زخماً أكبر بعد تأسيس الدولة، ودافعت الحركة عن تكامل التوراة والعمل من خلال الاندماج في أنظمة الدولة.

1.2.3 الصهيونية الدينية بعد قيام الدولة:

في السنوات التي تلت قيام الدولة عام 1948 تراجع وضع الصهيونية الدينية الى أدنى مستوياته، حيث شعر كثيرٌ منهم بالدونية مقارنة بالعلمانيين، ويرجع ذلك إلى قلة نصيبهم المؤثر نسبياً في الجيش والخدمة المدنية، وفي عددٍ من المؤسسات التعليمية التابعة للصهيونية الدينية علمٌ حاخامات أرثوذكس، لأنه لم يكن هناك ما يكفي من الحاخامات الصهاينة (شارون، 80% من الصهاينة المتدينين هم من اليمينيين، 2009).

مع إقامة "دولة إسرائيل"، كان حزب "مزراحي" شريكاً للجبهة الدينية المتحدة وممثلاً في الحكومة (أنظر الشكل رقم 1). في عام 1955 اندمج مع "هابوعيل هامزراحي" تحت حزب جديد باسم الحزب القومي الديني "المفدال"، وفي سبعينيات القرن العشرين حصلت على الخط السياسي لحزب "مباي"، مع التركيز على التشريع الديني.

بعد حرب حزيران 1967، استدرك جزء كبير من المتدينين، وغيروا الاتجاه، وعملوا بقوة بتأثر من الحاخام (تسفي يهودا كوك) مركز الحاخام، وحركة غوش ايمونيم على الإبقاء على مرتفعات الجولان، وإقامة المستوطنات في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد أن كانت تبعاً لحزب العمل، أصبحت الصهيونية الدينية عاملاً رئيساً، جر وراءه رؤساء وزراء من جميع الأحزاب لتطبيق فكرة الاستيطان في عموم "أرض إسرائيل الكبرى" (شفارتس د.، الصهيونية الدينية وفكرة الرجل الجديد، 2009)،، صفحة (154).

أصبح تلاميذ الحاخام (تسفي يهودا كوك) عاملاً رئيساً في التعليم والقيادة للجمهور الديني الصهيوني. وانضموا للحاخامات والمدرسين في المؤسسات التعليمية الصهيونية الدينية، وأقاموا المدارس الدينية، وأخذوا مكانهم كحاخامات مدن، وغالباً على حساب خريجي المؤسسات الأرثوذكسية الحريديم. وأثر إنشاء المدرسة والمعاهد الثانوية والمدرسة النظامية، ومدارس الإعداد ما قبل العسكرية على الحركة وعززت مستوى التدين.

على مر السنين، وقع عدد من الانقسامات في الحزب الديني الوطني "المفدال"، وانشق عنه عدد من الأحزاب، مثل: حزب "تاكوما". بينما تجد (المفدال وتاكوما) هذه الأيام ممثلين في الكنيست على يد كتلة البيت اليهودي، والتي انشقت هي الأخرى على أثر الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة للكنيست ال 21 في عام 2019 إلى حزب الاتحاد الوطني بزعامة (بتسلايل سموترتش)، وحزب اليمين الجديد بزعامة (نفتالي بينيت وأبيلت شاكيد).

يمكن القول إن التغيرات التي نشهدها في تيار الصهيونية الدينية، هي نتاج خطوات بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبالتالي فإن الصهيونية الدينية مقسمة إلى فترتين، الأولى من فترة إنشاء حركة "مзраحي" عام 1902، حينها كانت الصهيونية الدينية متحدة، مع مركز واحد ووزن ثقيل وسلطة، والثانية بدأت من الثمانينيات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، حيث تميزت بالتمرد وتخطي الأطر التنظيمية الجامدة، وتحولت الصهيونية الدينية لتصبح متقلبة ومتعددة الألوان السياسية، لأنها أصبحت تبحث عن الانتشار والتوسع، وهذا يحتاج منها العمل على استقطاب أتباع جدد، ومن أوساط مختلفة، لذلك في هذه الفترة نشهد فقدان الأيديولوجيا الجامدة المتمسكة بموقف سياسي متشدد، وفتح الآفاق للدخول لعوامل سياسية وأيدلوجية أخرى (Schwartz, 2009)

في مجال التعليم، نرى انقساماً واضحاً في الصهيونية الدينية إلى فترتين:

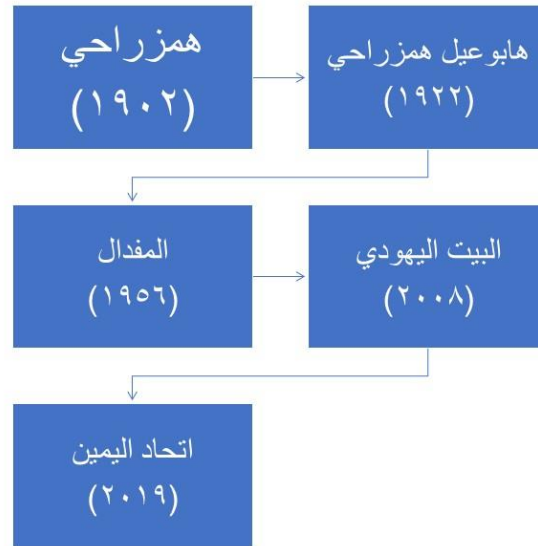
ففي الأيام الأولى للصهيونية الدينية أسست مرافق مثل المعاهد ومؤسسات ومدارس تأهيل في إطار التعليم العالي الديني، وابتداء من ثمانينيات القرن الماضي، تغير الأمر، وأصبحنا نرى اختراق معايير الانفتاح، وبهذه الطريقة، حتى القيادة التي كان لديها عمود فقري واضح جداً، بدأت تتصدع، والصهيونية الدينية تغير وجهها.

هذا التغيير وصل إلى حده الأقصى هذه الأيام، وبدأت النظرة إلى الحياة، والمرأة، والدولة، والتوراة، والاندماج في الحياة، تأخذ مساراً متسارعاً نحو الانفتاح الاجتماعي والسياسي، والتشدد الأيدلوجي الحزبي (ملحق 1.7 إحصائيات حول الصهيونية الدينية)، فوجد التيار الصهيوني الديني يقترب اليوم أكثر إلى دمج المرأة في الحياة العامة، وتسليمها مناصب عليا، والسبب يعود في أغلب الحالات للاقترب أكثر نحو فئة الشباب من أجل الاستقطاب، ووقف المتسربين من هذا التيار.

كذلك أصبحت المحرمات، التي كان الحاخامات لا يفتنون يذكرونها في مواضعهم من الأمور التي يمكن السكوت عنها، كظاهرة انتقاد الشذوذ الجنسي، والتي يحملها اليساريون كأداة انتقاد لسلوك وتصريحات التيار تجاه المجتمع، وأخذ التيار منحى معتدلاً تجاه استيعاب عناصر علمانية في صفوفه، وخاصة بعد دخول (نفتالي بينيت) القادم من الليكود إلى البيت اليهودي جالباً معه العلمانية (أبيلت شاكيد) وبالتالي أصبح التيار مستعداً لاستيعاب العنصر العلماني اليميني من أجل الوصول إلى مناصب للسيطرة عن طريق جلب المزيد من المصوتين له في الانتخابات مما يؤهله للمشاركة في الائتلافات التي قاده إلى مناصب سيادية في الدولة كالتعليم والقضاء. (بينيت و شاكيد، حزب اليمين الجديد- مبادي حزب اليمين الجديد، 2019)

لكن بالمقابل، أخذت توجهاته نحو القضايا الأمنية والسياسية المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي اتجاهاً متشدداً، وخاصة بعد وصوله إلى مناصب مهمة كالقضاء والتعليم، ووصول بعض أتباعه إلى مناصب عليا في الجيش، ففي المجال السياسي؛ يعارض التيار أي حل مع الفلسطينيين، ويرفض أي حل وسط يخص رفع الحصار عن قطاع غزة، بل ويطالب بإعادة احتلال القطاع، وعودة المشروع الاستيطاني هناك، يدعو لضم الضفة الغربية ضمن خطط متعددة يطرحها قادة عدة لفروعه المختلفة كخطة (نفتالي بينيت) وخطة (بتسلايل سموترتش) وخطة (يهودا جليك).

فيما يتعلق بنظرة الأمنية فهو يرى ضرورة الإبقاء على غور الأردن ضمن السيطرة الأمنية الإسرائيلية، ويدعو لتوجيه ضربة عسكرية إلى قطاع غزة، لذلك عارض الجيش هذه الخطة، وأبقاها في أراج وزارة الدفاع كحل أخير، قد يستخدم في حال وصل أتباعه إلى أعلى منصب في وزارة الدفاع، وهي وزارة قاتل (نفتالي بينيت) من أجل الوصول إليها، بعد التحولات الكبرى التي تلت الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية، استغادت الصهيونية الدروس والعبر منها لتلافي ما هو آت.



(الشكل رقم 1)

3.1 التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على الصهيونية الدينية بعد فك الارتباط مع غزة:

لعبت التراجعات التي أصابت الصهيونية الدينية، سواء فيما يتعلق بمحدودية استيعابها ودمجها في الحياة السياسية، ومراكز التأثير في المؤسسات الرسمية في الدولة، أو فيما يتعلق بالضربة القاسية التي تلقاها مشروعها الاستيطاني الذي انطلقت من أجله، بعد سلسلة الانسحابات من سيناء وغزة ومناطق من الضفة؛ عاملاً رئيساً وراء سعي هذا التيار؛ لإحداث انقلاب جذري في طريقة عمله وتفكيره، ومن أجل ذلك كان لابد من إحداث تغييرات في السلوك الاجتماعي و السياسي، وحتى الديني، من أجل التغلب على عقبات الإدماج والانخراط في عمق المؤسسة الحاكمة، وبالتالي الوقوف في مكان يكون بالإمكان من خلاله منع مزيد من التراجعات، والتنازلات لصالح مشاريع تعارض ما يؤمنون به، وخاصة المشروع الاستيطاني، وقد نجحوا في ذلك، وأثروا على غيرهم من الأحزاب اليمينية، التي جعلوا منها متراساً مسانداً، يمنع الانزلاق السياسي القادم من الوقوع، وخاصة فيما يتعلق بالتنازل للفلسطينيين عن مزيد من الأرض.

1.3.1 الخلفية السياسية والاجتماعية:

على النقيض من القطاع الحريدي الأرثوذكسي الذي يقاطع أي اندماج أو تفاعل في الحياة الاجتماعية السياسية في "إسرائيل"، حتى لو تعلق الأمر باقتحامات المسجد الأقصى، "جبل الهيكل" بالنسبة لهم، فإن الميزة السياسية البارزة جداً في تيار الصهيونية الدينية هي اندماجه في الحياة الاجتماعية والسياسية، وهو أمر مفروغ منه.

مازال مجتمع الحريديم متحفظ، من الحركة الصهيونية ومن الدولة، لكن مع إقامة الدولة قررت "أغودات إسرائيل" وهي التيار الجامع للمتدينين الحريديم، المشاركة في النظام السياسي، والتوقيع على إعلان الاستقلال (ملحق "1.1" إعلان دولة الاحتلال)، والحصول على وزارات في الحكومة، لكن تيارات أخرى، انسحبت من "أغودات إسرائيل" مازالت إلى اليوم تمتنع عن المشاركة فيما يسمى بالديمقراطية الإسرائيلية (فينمان، 1995).

في ضوء هذا القرار الذي اتخذ من "أغودات إسرائيل" ضاقت الفجوة بينها وبين المعسكر الوطني الديني، مما مكن من إنشاء جبهة مشتركة لجميع الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الأولى عام 1949، ومع ذلك، فإن محاولة إنشاء قاسم سياسي مشترك لمختلف الجماعات الدينية نجحت فقط لفترة قصيرة من الزمن، ومنذ ذلك الحين اتسعت الفجوة الاجتماعية والسياسية بينهما (اونا، 1985، الصفحات 169-177).

تعبير بارز عن الاندماج في الروح السياسية الإسرائيلية تمثل بمشاركة الجمهور القومي الديني المكون للصهيونية الدينية، في الطقوس المدنية الإسرائيلية، وخاصة في الاحتفال "بيوم الاستقلال"، على عكس الجمهور التابع للتيار الأرثوذكسي المتشدد، الذي لا يعد هذا اليوم عيداً.

مع اندماجه في النظام السياسي الإسرائيلي، نُظم جزء كبير من الصهيونية الدينية في أطر سياسية فريدة من نوعها، وخاصة الحزب الوطني الديني "المفدال"، الذي أنشئ عام 1956 بعد دمج بين حركة هامزراحي وهبوعيل هامزراحي، والمجسد حالياً، بالبيت اليهودي، وقد انقسم المفدال إلى مجموعات مختلفة على مر السنين، وتوحد واندمج بعضها قبل الانتخابات الأخيرة التي جرت في 9 أبريل 2019.

ورغم أنه لم تتبلور صياغة تعريفية عن الأهمية الدينية "لإسرائيل"، كان شعار حركة هامزراحي هو "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقاً لتوراة إسرائيل". لذلك اضطرت الأحزاب الصهيونية الدينية للتعامل مع الفجوة بين الرؤية للدولة التي تحكمها التوراة، وبين الدولة التي تعبر عنها القاعدة العامة بتصوراتها وتفضيلاتها العلمانية.

وفي السنوات الأولى التي تلت قيام "إسرائيل" كان هناك نقاش داخلي بين قادة الصهيونية الدينية حول ما إذا كان من الممكن الحفاظ على شرط تنفيذ رؤية "دولة التوراة". لكن هذه الحجة توقفت، من حيث الصهيونية الدينية، أصبحت ضريبة كلامية فقط (حنان كوهين، 2013)، حزب المفدال مع ذلك، ورغم علمه بأن الدولة ليست دولة التوراة، فقد اعترض على تعريف الدولة كعلمانية، تم تعريف إنشاء الدولة وحتى الخدمة في "الجيش الإسرائيلي" على أنها فريضة شرعية كما هو مطلوب في التوراة.

مع إقامة الدولة، تركز عمل تيار الصهيونية الدينية في مجالين:

1. الاهتمام بالمصالح الخدمانية للجمهور القومي المتدين، أولاً وقبل كل شيء، التعليم الديني، حيث أصبحت حركة هامزراحي من فترة يشوف، تتبع للتعليم الديني للدولة، وحصلت على الحكم الذاتي فيما يتعلق بالقضايا التربوية، ورعاية الحزب القومي الديني. وأصبح التعليم الديني للدولة القاسم المشترك للتيار. وعمل سياسيو التيار على وضع ميزانية للخدمات الدينية اليهودية، وحماية حقوق الفرد الدينية في مكان العمل وهكذا.

2. إنشاء تعابير دينية مختلفة في المجال العام، مثل: الحفاظ على البرهسيا / Parrhesia، وهي احترام التقاليد والفرائض والتعاليم اليهودية (هكوهين، 2002، الصفحات 144-174)، في مجالات، مثل: الالتزام بعطلة يوم السبت، و(الكشروت) أي تناول الأكل الحلال في المؤسسات العامة، وتأسيس وضع للقانون الأرثوذكسي في مسائل الأحوال الشخصية، تتوج بسن قانون الولاية القضائية للمحاكم الحاخامية.

مقابل الوفاء بمطالبه الرئيسة في هذه المجالات، انضم حزب "المفدال" إلى معظم الائتلافات الحكومية في فترة هيمنة "ماباي" وحزب العمل على السلطة في "إسرائيل". هذه الشراكة كان يشار إليها أحياناً باسم التحالف التاريخي، ورغم أنه لم يكن بدون توترات، وكقاعدة عامة، تم الاتفاق على "الوضع

الراهن/ Status quo" في مسائل الدين والدولة، وحتى مع إدخال تغييرات عليه، فقد كانت معاهدة تسمح بمحاصرة النزاعات، ومنع التدهور في العلاقات بين الدين والدولة.

أتاحت تنازلات "ماباي" للصهيونية الدينية حرية واسعة للحزب الحاكم في العمل بشأن قضايا أخرى، ولم تضطر لإدخال أطراف حزبية أخرى في الائتلاف، من شأنها أن تقترح، أو تطلب، أو تعتمد سياسة أمنية أو اقتصادية مختلفة عن خطتها الخاصة. (حنان كوهين، 2013، الصفحات 34-37)

وعندما يتعلق الأمر بالقضايا السياسية والاقتصادية، لم يكن هناك موقف ديني وطني واحد، ومواقف الحزب تم تحديدها أساساً وفق المواقف الشخصية لقيادات التيار، على سبيل المثال: (موشيه شابيرا)، الذي كان زعيم الحزب القومي الديني المفدال منذ تأسيسه حتى عام 1968، عارض النشاط العسكري ضد الفلسطينيين، وهو الوحيد من بين الوزراء الذي أعرب عن اشمئزازه من مذبحه "قبيه" التي حدثت في الليلة ما بين 14 أكتوبر و15 أكتوبر من عام 1953 عندما قام جنود إسرائيليون تحت قيادة أرئيل شارون بمهاجمة قرية قبيه الواقعة في الضفة الغربية (التي كانت حينها تحت السيادة الأردنية). وقتل فيها 69 فلسطينياً، العديد منهم أثناء اختبائهم في بيوتهم التي تم تفجيرها. وتم هدم 45 منزلاً، ومدرسةً واحدة، ومسجداً. وكان القتلى في معظمهم من النساء والأطفال، وعارض حرب حزيران (67) (بيني، 1996).

قادت انتخابات عام 2013 إلى الاندماج بين حزب المفدال الذي دخل انتخابات 2009 باسم البيت اليهودي وحزب "تكوما" وهي المجموعة التي انسحبت في عام 1999 من حزب الاتحاد الوطني حيث حاز على 12 مقعداً. كانت هذه هي المرة الأولى منذ عام 1977 التي فاز فيها الحزب بأكثر من 9 مقاعد.

رغم الاندماج والفوز الانتخابي، فمن الواضح أن معظم القوميين الدينيين قد صوتوا لصالح الليكود، ولأحزاب الوسط اليسارية، مثل: حزب العمل، يوجد مستقبل، أو للحزب اليميني قوة لإسرائيل (فريدمان ش.، افعل كما يحلو لك؟، 2011، الصفحات 811-785). جلبت الانتخابات أيضاً رقماً قياسياً في عدد أعضاء الكنيست من التيار التابع للصهيونية الدينية أو ما يُعرف بالوطنية الدينية: 11 للبيت اليهودي منهم عضو كنيست امرأة واحدة، كانت تعرّف نفسها بأنها علمانية، وتسعة أعضاء آخرين من أحزاب عامة (الليكود، وإسرائيل بيتنا، ويوجد مستقبل، والحركة). (للديمقراطية، 2018).

يجب على المرء أن يميز بين التغييرات التي حدثت في المواقف السياسية، والتغيرات في المجال الديني؛ لأن التعاطف مع اليمين يعد نهجاً ثابتاً للغالبية العظمى من الجمهور القومي المتدين، في حين أن المواقف التوراتية ليست بالضرورة تحظى بالإجماع. وجرى تبني المسارين على حد سواء من قبل المجموعة الإيديولوجية المتشددة التي يمكن تحديدها من خلال المجموعة الأرثوذكسية القومية التوراتية "خارداليم". لأن هذا النهج الأرثوذكسي القومي التوراتي يخدم المصلحة الوطنية للقضية الدينية حسب رأيهم، ويعتمد تفسيرات وطنية أو حتى قومية للدين (أران، 2002، الصفحات 31-72).

وفقاً لتعريف جدعون أران، فإن هذا الانتقال هو من "الصهيونية الدينية إلى التدين الصهيوني" (أران، 2002، صفحة 100)، فمثلاً حزب تقوما، وهو من بين الجماعات التي انسحبت من الحزب الوطني الديني وأصبحت شريكة لحزب البيت اليهودي؛ وأقام جسماً حاخامياً، ليستخدمه كهيئة أعلى للحزب، في حين تجنب الحزب القومي الديني "المفدال" تأسيس هيئة حاخامية ملزمة.

هذه التغييرات شملت المواقف، فالنهج الذي يرى رفض مسألة الانسحاب من "أرض إسرائيل" شرعية واضحة، ولا لبس فيها، جعلت حاخامات دينيين قوميين توراتيين وليس بالضرورة كلهم، يدعمون رفض الأوامر من قبل الجنود خلال فك الارتباط عام 2005. وأصبحت هذه قضية التيار، وعمقت الفجوة بين من يحاولون إيجاد سبل للتكامل بين الهلاخاه/ الشريعة الدينية، وقانون الدولة، وبين من تبني موقف، أن الاستيطان في "أرض إسرائيل" فريضة شرعية واضحة، كما وتغلغل موضوع الانقسام حول مسألة رفض الأوامر داخل التيارات الفرعية التابعة للمعسكر الخردالي التوراتي.

احتاجت الفكرة الصهيونية الدينية إلى ذراع سياسي في السبعين سنة الماضية، كي تقضي على هذه الخلافات، عن طريق الوصول إلى مراكز التأثير في القرار وصناعته، وكانت السبب الرئيس في تذبذب المواقف وسبب الانشقاقات داخل التيار. لذلك سعت للاندماج في جميع مجالات الحياة في الدولة، وكمجموعة بدأت غير متمرسمة، ومرفوضة، لم يكن لدى النخب الذين حكموها أي فرصة لضمان مصالحها الخاصة في التعليم، والاستيطان والجيش وفي أي مكان آخر، دون ذراع سياسي قوي.

كأي مجموعة أيديولوجية واجتماعية مقيدة تبحث عن هويتها، وتقاتل من أجل حقوقها، وتطمح بأن تترك بصماتها على المجال العام في "إسرائيل"، أصبحت الصهيونية الدينية بحاجة لذراع سياسي لنجاح مهمتها؛ لأن الصهيونية الدينية أدركت قوة وأهميتها السياسية.

لذلك قام جيل جديد من الشباب، ووجه الأيديولوجية الداخلية التي وضعها المؤسسون الأوائل، كي يتحولوا إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي. هذا الجيل لم يكتف بما رضي به أسلافه من الحصول على وزارة الشؤون الدينية، ووزارة التعليم، هذا الجيل يريد أن يصبح في كل زاوية وركن، ويدخل لجميع قطاعات المجتمع، هناك من أطلق على هؤلاء "الأرثوذكسية الحديثة" (عير-شاي، 2002).

من هنا بدأوا يبحثون عن سبل ووسائل تهيء لهم الطريق وتجعلها معبدة من أجل السيطرة والإمساك بخيوط الحكم الرئيسية، وخاصة التعليم، والقضاء، والجيش، الذي استمات (نفتالي بينيت) في القتال من أجل الوصول إلى أعلى هرمه، وهي وزارة الدفاع؛ لأن من يمسك بهذه الحقيبة يكون مؤهلاً لتغيير سياسات الجيش، ولإثبات نفسه أيضاً فيما يتعلق بالأرض والسيطرة عليها، ومن أهم وسائل هذا الجيل السياسي عملية الضم التي بدأت بإقرار مركز حزب الليكود، ودعوة مركز الحزب لتثبيتها كقانون عبر دعوته لضم الأراضي في الضفة الغربية والمستوطنات المقامة عليها، كمقدمة لتشريع العملية، وهي خطوة من الليكود، لم تكن لتحدث لولا خروج قيادات تعتبر معتدلة في التيار اليميني العلماني مثل أريئيل شارون و تسيبي ليني و ايهود اولمرت الذي أدى خروجهم من حزب الليكود وتشكيلهم حزبا جديدا باسم "كادима" الى إبقاء حزب الليكود في يد مجموعة من المتطرفين، وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو الذي دفع تطرفه مع مجموعة القيادات التي بقيت في الليكود نحو اليمين إلى افساح المجال لتغلغل الصهيونية الدينية في حزب الليكود وبالتالي التأثير عليه لصالح تيار الصهيونية الدينية وما يتبناه من مواقف خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وضم الضفة الغربية، وبالتالي أصبح الليكود اليد التنفيذية التي لا تقول فقط، بل تعمل وتنفذ المشاريع التي يؤمن بها تيار الصهيونية الدينية.

1.3.2 خطة فك الارتباط وأسباب معارضتها:

خطة الانفصال، أو فك الارتباط (ملحق "1.2" قانون فك الارتباط)، نفذتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون في صيف عام 2005، قامت خلالها "إسرائيل" من جانب واحد، بإخلاء سكان

المستوطنات من قطاع غزة، وانسحب "الجيش الإسرائيلي" منها بالكامل إلى حدود (الخط الأخضر)، مع إبقاء ارتباطها الاقتصادي "بإسرائيل"، وسيطرة الجيش على البحر والجو. في الوقت نفسه، قامت الحكومة بإخلاء أربع مستوطنات معزولة في شمال الضفة الغربية، دون تغيير التقسيمات الداخلية لمناطق الضفة الغربية، (أ، ب، ج) أو تعريف السيطرة عليها (اتيليا شومبليفي، 2004).

تم الانتهاء من الإخلاء من قطاع غزة في غضون عشرة أيام، في 11 سبتمبر 2005، ومن شمال الضفة الغربية في 22 سبتمبر.

كانت خطة فك الارتباط مثيرة للجدل للغاية (جولد، 2005) لكن شارون استمر في تنفيذها. ورفض اقتراح وضع الخطة للاستفتاء، لكن الدراسات المنشورة تشير إلى أن معظم الجمهور الإسرائيلي أيدوا فك الارتباط (شيلح، 2005) وبعد صراع مطول في الحكومة والكنيست، تمت الموافقة على مشروع قانون فك الارتباط بالقراءة الثالثة في 16 فبراير 2005 بأغلبية 59 مقابل معارضة 40 وامتناع 5 عن التصويت.

عارض الكثيرون الخطة لعدة أسباب من أبرزها: معارضة الانسحاب الأحادي، اعتراض عام على التخلي عن المستوطنات اليهودية في "أرض إسرائيل"، وخاصة تسليمها لغير اليهود، الادعاء بأن الإبعاد القسري للسكان اليهود من منازلهم يشكل تطهيراً عرقياً، وينتهك حقوق الإنسان للأشخاص الذين تم إجلاؤهم. في هذا السياق، صاغ المعارضون مصطلح (الطرد) فيما يتعلق بخطة الإخلاء، المعارضة لأسباب أمنية على أساس أن فك الارتباط سيعزز "الإرهاب"، ويزيد الوضع الأمني سوءاً. ووصف رئيس الأركان موشيه يعالون الخطة بأنها "روح داعمة للإرهاب"، إخلاء المستوطنات سي جلب إطلاق الصواريخ إلى عسقلان، ووصفه عوزي ديان "بخطأ مزدوج". (شيلح، 2005)، معارضة العودة الدقيقة إلى خطوط عام 1967 في القطاع، مما يعزز مطلب العودة إلى هذه الخطوط في باقي القطاعات الأخرى في الضفة الغربية والجولان. (شيلح، 2005).

3.3.1 خطة فك الارتباط وضعف التعبئة الصهيونية الدينية:

في أواخر عام 2003، في واحدة من أهم المؤتمرات المرموقة للدراسات السياسية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون "خطة فك الارتباط"، وقدم خطة انسحاب أحادية الجانب من قطاع غزة

وشمال الضفة الغربية، وتضمنت إخلاء المستوطنات اليهودية، وتفكيك السيطرة العسكرية في هذه المناطق، ونقل قطاع غزة إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية.

حتى يومنا هذا، ليس من الواضح تماماً لماذا قرر رئيس وزراء حكومة "إسرائيل" شارون ذلك؟ إلى حد كبير كان مفاجأة لصناع السياسات، فضلاً عن أجزاء كبيرة من الجمهور الإسرائيلي، ليس فقط بسبب أن قرار الانسحاب حدث دون تشاور مسبق مع الجهات المهنية المختصة، ولكن أيضاً كونها خطوة سياسية أحادية الجانب، أي، بدون أي مقابل سياسي واضح، ودون وجود خطة تفصيلية تعرض أمام صناع القرار، وبالتأكيد أيضاً أمام الجمهور. جاء هذا النمط معاكساً لصورة السياسة الواقعية التي اتسمت بها عملية السلام مع مصر، واتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي سبقتها مشاورات أولية، تم التوصل خلالها لتفاهات واضحة، واتخذت مقابل سياسة واضحة مع نقل مناطق جغرافية.

في خطة فك الارتباط، قادت "إسرائيل" للمرة الأولى خطوة الانسحاب من أقاليم من جانب واحد، دون أي شروط لمقابل سياسي، وكما تفاجأ الجانب الإسرائيلي فإن الجانب الفلسطيني، والذي كان من المفترض أن يبارك هذه الخطوة، تفاجئاً من قرار شارون، من تصميمه على تنفيذها.

رأى شارون في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة هدفاً استراتيجياً، وتعميقاً للسيطرة الصهيونية اليهودية على "أرض إسرائيل"، لكن عندما أصبح رئيساً للوزراء، حاول أن يربط ذلك برغبته بالخلاص من العبء، الذي أصبح ثقيلاً على الأمن والمجتمع الإسرائيلي. (دان، 2007)

بعد حوالي عام ونصف من إعلان رئيس الوزراء شارون خطة فك الارتباط وتحديداً عام 2005، وافق الكنيست بكامل هيئته عليها، وخصص الميزانيات المناسبة للنهوض بها. وتمت الموافقة على سلسلة من القوانين واللوائح من أجل تنفيذها، ودعمت النظم البيروقراطية والعسكرية هذه الإجراءات. ورافق كل خطوة من هذا القبيل القيام بإجراءات منع واحتجاجات في محاولة لوقف الأدوات السياسية والبرلمانية والتشريعية، شملت صلوات عامة، ومظاهرات، ومسيرات تدعو الحكومة للتراجع عن خطتها.

جاءت بعض الاحتجاجات على شكل مظاهرات حاشدة، معظمها متفرقة ومحلية. (تسور، قصة حياة ارييل شارون، 2006)، وطوال الوقت وقفت الصهيونية الدينية في مركز هذه المظاهرات، ممثلة بقادتها وحاخاماتها ومفعلوها، الذين وقفوا في الجبهة جنباً إلى جنب مع الشباب الذين تم تجنيدهم لهذا الغرض، وبعد مناقشات بين ممثلي المستوطنين، وغالبيتهم من الصهيونية الدينية، ورئيس الوزراء،

أعطت الحكومة تاريخاً محدداً لتنفيذ الإخلاء الطوعي للمستوطنين، حتى منتصف أغسطس 2005، لكن معظمهم لم يوقعوا على ترتيبات التعويض والإخلاء، من منطلق أنه لن يحدث "ولیکن ما يكون".

بعد يوم من صوم 9 آب، وهو يوم يحتفل فيه اليهود بخراب ما يسمونه الهيكل، بدأت قوات الجيش الإسرائيلي تنفيذ الخطة، في البداية تم إجلاء المستوطنات اليهودية في غزة وجوش قطيف خلال ثمانية أيام، وبعد ذلك أجليت المستوطنات الواقعة شمال الضفة الغربية خلال يومين. وفي 12 سبتمبر / أيلول 2005، غادر آخر الجنود الإسرائيليين قطاع غزة، وتم نقل السيطرة على المنطقة إلى السلطة الفلسطينية.

وفي ضوء تصميم الحكومة آنذاك على تنفيذ خطة فك الارتباط، وتفكيك المستوطنات ذات الصلة في معظمها بالصهيونية الدينية، أصبح المجتمع الإسرائيلي على وشك عبور نقطة تحول ذات أهمية سياسية واجتماعية كبيرة، رغم أن هذا لم يكن الإخلاء الأول، فقد سبقه الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء عام 1982، وأعيدت المستوطنات اليهودية إلى مصر، لكنها كانت تلك حالة مختلفة تماماً عن فك الارتباط، فقد كان الاستيطان في سيناء إيديولوجياً فقط بجزئية منه، ومعظم المستوطنين هناك لم يستوطنوا هناك من منطلقات لاهوتية أو أيديولوجية دينية وطنية تم صياغتها في الكتب، وعُلمت كمبادئ عقديّة.

رغم ذلك، ورغم ما عُلم عن هذا التيار مما سبق وذكرناه، إلا أن الحكومة نجحت في تنفيذ خطتها (بكفاءة) وسرعة، مع عدم وجود مقاومة كبيرة تقريباً، وبجانب التفكيك السريع للاستيطان الصهيوني الديني في غزة، انهارت فجأة أسطورة السياسة الإسرائيلية التقليدية، التي رافقت المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة، باعتبار أن شارون نفذ الخطة دون مقدمات، أو تعويضات، أو حتى دون تقديم مبررات، يقنع بها تيار الصهيونية الدينية أولاً، أو المجتمع الإسرائيلي ككل.

4.3.1 أثر خطة فك الارتباط وتداعياتها السياسية والاجتماعية على التيار:

خطة الانفصال، التي شملت إخلاء وهدم 25 مستوطنة إسرائيلية: 21 في قطاع غزة، و4 في شمال الضفة الغربية، هددت بتمزيق المجتمع الإسرائيلي من الداخل، حيث هدد بعض القادة المعارضين للإجلاء برفض الأوامر وحرق البلاد بشكل عام، ودعا بنحاس فالرشتاين رئيس مجلس بنيامين الاستيطاني، مجلس مستوطنات الضفة الغربية إلى التنصل من قانون فك الارتباط، وأنه على استعداد

للموت من أجل وقفه (شيلح، 2005) فيما تعامل أنصار الإخلاء مع هذه التهديدات الموجهة على محمل الجد، وبعض منهم دعا صراحة للعمل بشدة ضد معارضي فك الارتباط، ولو وصلت لحد التعامل معهم كما تم التعامل مع "التالينا/ Altalena".

سادت في الأجواء خطر الحرب الأهلية، ولكن بسبب الحذر وضبط النفس من جميع الأطراف، ومحاولات الإقناع من قبل الساسة والجيش، والبدايل المغرية التي عرضت عليهم، لم تصل الأمور وذلك الحد، ولكن بقيت الندوب قائمة إلى الآن، ولا يرجع ذلك فقط إلى ضبط النفس والعقلانية، لكن أيضاً إلى طبيعة المجتمع المكون لهذه الدولة، وهو في جله مجتمع ينظر إلى نفسه على أنه مجتمع محتل، وهناك من يترصب به، وينتظر كبوته، لذلك امتنعت الصهيونية الدينية عن الوصول إلى حد الاصطدام الخشن مع الجيش والشرطة.

من بين جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي، جاء فك الارتباط مؤلماً على الصهيونية الدينية؛ لأن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من أبنائها، وادعى اتباعه أن فك الارتباط عرض تيار الصهيونية الدينية لضربة ثلاثية تمثلت، بالتدمير الشخصي لآلاف الناس الذين تربطهم علاقات أسرية وصدقات مع آلاف آخرين، وتدمير لمجتمعات مزدهرة وزراعية. والضربة الأشمل، التدمير الأيديولوجي للإيمان برؤية "إسرائيل الكبرى والاستيطان في جميع أنحاء أرضها، أثرت هذه الضربة على كثير من الأشخاص الذين لم تكن لهم علاقات شخصية مع سكان المستوطنات التي تم إخلاؤها، وتولد لديهم شعور بالخيانة، وخاصة تجاه من قام بهذه الخطوة، شارون، والذي كان يُعد حتى وقت قصير حليفاً مهماً للصهيونية الدينية والمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل عام (دروكمان، 2007).

في الفترة التي تلت فك الارتباط عام 2005، برزت في الصهيونية الدينية عناصر انفصالية، هددت بوقف الصلوات من أجل الدولة، وحتى التهديد بعدم التجنيد في الجيش، أو على الأقل عدم التطوع للخدمة في الوحدات الخاصة القتالية. وتحدثت شخصيات بارزة، مثل الحاخام (يعقوب مدان)، الذي تحدث عن التخلي عن التحالف مع النخبة العلمانية والدولة (شيلح ش' ، 2005).

لكن هذه التهديدات تلاشت واختفت؛ لأن العنصر القومي الصهيوني هو قلب الهوية الصهيونية الدينية، حتى أكثر من الهوية الدينية نفسها، لذلك لم تتحول الجهات الانفصالية لظاهرة حقيقية؛ بل بالعكس، فقد حاول الجيش تجنيد الفتيان الذين تمت محاكمتهم جنائياً بسبب نشاطهم العنيف في الكفاح

ضد فك الارتباط لصالح المؤسسة العسكرية، عبر إغراءات عديدة؛ وبذلوا جهودًا كبيرة لمحاربة هذا القطاع المتشدد في التيار والغائه، ومع ذلك لم ينجحوا في المهمة الأخيرة، بل وزادت حدتها في السنوات الأخيرة (2011-2019).

أدت التراجعات المتعاقبة، التي مرت بها الصهيونية الدينية فيما يتعلق بمشروعها الاستيطاني التوسعي، في سيناء، ومن ثم في قطاع غزة، إلى حدوث التغيير والانقسام الحاد في سلوكها في العقد الأخير.

وهناك مثالان يبينان مدى التغيير والانقسام في طريقة التعامل مع الوضع الحالي، من أجل الوصول إلى مراكز السيطرة التي يمكن من خلالها تغيير الوضع لصالح فكرتهم وهما:

أولاً: فوز الحاخام (رافي بيرتس)، برئاسة البيت اليهودي، وهو الحاخام المحافظ والمتدين، الذي كان قد أسس أكاديمية ما قبل العسكرية في عتسمونا عام 1992، وهي واحدة من مستوطنات جوش قطيف. وخطب ضد إخلاء (جوش قطيف) ورفض الأوامر العسكرية، ودعا إلى النضال العنيف. ويمثل الخط المتشدد الذي يعتمد الأسلوب القديم في التعامل مع الدولة.

ثانياً: جاء دخول نفتالي بينيت وأبيلت شاكيد إلى البيت اليهودي عام 2013، وهما يمثلان مزيجاً من العلمانية والدينية التي استطاعت أن تتوغل إلى السياسة الإسرائيلية بقوة عبر الدخول في ائتلاف مع بنيامين نتنياهو، ثم الإمساك بالملفات الأكثر تأثيراً في المجتمع الإسرائيلي، وهما التعليم و القضاء، هذا الخط الذي اعتبره ناجحاً، دفعهما للانفصال مؤخراً عن البيت اليهودي، ليشكلا حزب اليمين الجديد الذي ابتعد وانفصل عن القطاع المتشدد في هذا التيار الواسع في المجتمع الإسرائيلي، ويريد الإبقاء على الخط الصدامي مع الدولة.

ومن الجدير ذكره أنه، عشية فك الارتباط، برز دور الحاخامات جلياً في معارضة الدولة، وخطتها الخاصة بالانفصال عن غزة، ويشهد على ذلك، زيارة الحاخام الأكبر السابق (موردخايياهو) إلى جوش قطيف. من أجل تشجيع المستوطنين على البقاء في المكان، وألقى كلمة كرر فيها ثلاث مرات أمام الشباب المتحمسين أن الإجراء الذي حدث في سيناء، حدث مرة، لكن لن يتكرر هنا فقال: "كانت ولن تكون" (شيلج، 2015) هذا الحاخام استغل وضعه المقبول، لذلك أخذ البعض هذا التصريح حرفياً؛ كنوع من النبوءة بأن فك الارتباط لن يصبح حقيقة بأي حال من الأحوال.

برز الخوف، في الصهيونية الدينية، من جهة أنه إذا تم تحقيق فك الارتباط، فإنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة في الثقة بين الشباب، وبين قادة وحاخامات هذا التيار، ومع ذلك، حدث فك الارتباط، ولم تحدث أزمة كبيرة بين المستويات في هذا التيار، لكن قلت قدرة الحاخامات على التأثير على القاعدة الشعبية العريضة للتيار، وبقي تأثيرهم فيما بعد ضمن المستوى القيادي الأعلى للتيار.

حدثت أزمة أخرى بعد ذلك، حيث أظهرت أن التجربة العامة للمستوطنين في الضفة الغربية وغزة، غير ناجحة فيما يتعلق بأسلوب نضالاتهم، حتى في المواضيع التي بدت من المستحيل وقوعها، كإخلاء مناطق في "أرض إسرائيل"، لذلك كان لدى الكثير منهم توقعات سياسية حقيقية، وليس توقعات دينية مسيحية، بأن النضال سينجح أيضاً هذه المرة، ولأن ذلك لم يحدث، لم تتضرر الثقة الدينية فحسب، بل ، الثقة بصلاحيات القادة وخاصة الصلاحيات السياسية لمجلس مستوطنات "بيشع" والقيادة السياسية القديمة، أتهمت بخيانة المستوطنين (تسور، الرجل الذي ترك القطاع: أرئيل شارون وقصة الانفصال، 2006).

كما تأثر وضع الحاخامات، ليس بالضرورة بسبب فشل نبوءة "كانت ولن تكون" التي أطلقها الحاخام الياهو؛ بل لأنها جزء من نظام السلطة المؤسسية التي فشلت "بترويج المشروع الاستيطاني" (شيلج، 2015، صفحة 13).

تأثرت الصفة الرسمية التي ميزت في الماضي الصهيونية الدينية "الكلاسيكية" بشكل سلبي، وطالت موقفها من منافسيها السياسيين، سواء المتمثلة بالازدراء الذي تم صبه على العلمانيين، اليساريين، كما كانت طبيعة النضال ضد اتفاقات أوسلو، التي اتسمت بتعبيرات العداء والكراهية والتحريض ووصف رابين بالخيانة، وحتى الكفر الشديد.

لكن الغالبية العظمى من الصهاينة المتدينين، وخاصة بعد عملية المراجعة، للوسائل والأساليب، وطرق التعامل مع الدولة، لا يحملون هذه الروح اليوم، والعمل على مسار الاستقطاب للجماهير لصالح ما ينادي به التيار، ومسار خلق لوبي قيادي داخل الأحزاب العلمانية لتغيير السياسات العامة لصالح مواقف يؤمن وينادي بها التيار، لذلك نلاحظ أن الغالبية العظمى من الشخصيات العامة في المعسكر القومي الديني بدأت تدين بشدة مثل هذه التعبيرات المعادية للعلمانيين واليساريين.

ومع ذلك، يبدو أن هناك فجوة بين أجيال الصهيونية الدينية في هذه المسألة: فالكلمات الحادة تُسمع في الغالب بين الشباب، في حين تُسمع الإدانات من الجيل المخضرم والمؤسس.

في هذا الإطار تطرف الخطاب، وازدادت أعمال الانتقام ضد الفلسطينيين، المسماة "تاج مخير/ التسعيرة" والتي يقوم بها أتباع هذا التيار من الشباب، الذين يعملون تحت مسميات مختلفة لكن يجمعها هدف واحد، يدعمه التيار نفسه، واعتبر أحد الوسائل الجديدة للتعامل مع الدولة بعد الانسحاب من غزة، وهي أفرع معروفة بأسماء "شباب التلال، البلاديم".

زادت هذه الظاهرة كثيراً في العقد التالي لفك الارتباط، سواء من حيث حجم العمل، ونوعية الأهداف، فقد قفزت نسبة الاعتداءات التي يقوم بها "شباب التلال"، الذين يتبعون لتيار الصهيونية الدينية المتطرف في الضفة الغربية على الفلسطينيين حسب إحصائيات عام 2018 إلى 30% منذ بداية ذلك العام، وزاد عدد جرائم الكراهية، وأفعال "التسعيرة" المعروفة شعبياً باسم "تدفيج الثمن" أعلى مرتين من عدد الحوادث في العام الذي سبقه.

فبينما كانت النسبة في عام 2017 هي 8%، ارتفعت في عام 2018 لتصل إلى 30%، وقعت معظم الحوادث في شهر أبريل من العام نفسه. وهذه الأفعال تتنوع بين كتابة شعارات ضد الفلسطينيين، وتدمير السيارات وحرق مساجد، والزيادة في عدد الحوادث، وشدة الأفعال، وصولاً إلى حد القتل كما حدث مع عائلة دوابشة في دوما، التي تم حرق كامل أفرادها في بيتهم في القرية، على يد مجرمي "تدفيج الثمن" بتاريخ 31 يوليو 2015، وما يشجع هؤلاء على القيام بهذه الأفعال هو تساهل الشرطة والشاباك والقضاء في التعامل معهم بيد قوية (حداد، 2018).

ويظهر تساهل الحكومة مع المستوطنين من خلال المقارنة بين عامي 2017 و2018، فإذا ما قارنا عدد لوائح الاتهام التي قدمت ضد منفذي الاعتداءات، فقد بلغت في 2017 (105)، بينما في 2018 بلغ عددها (23)، وبينما كانت الاعتقالات الإدارية في صفوفهم في 2017 (63) اعتقالاً، انخفض في العام 2018 ليصل إلى (16) حالة اعتقال (حيمو، 2018).

خاتمة:

خلاصة القول إن تغير سلوك الصهيونية الدينية أتى نتيجة عوامل عدة، كان من أبرزها: التراجعات التي أصابت لب مشروعهم، وهو المشروع الاستيطاني الذي تقوم عليه أهم مبادئهم الأيدلوجية والدينية.

لذلك كانت الانسحابات من سيناء، ومن ثم من غزة والضفة عبارة عن دق لناقوس الخطر بالنسبة لهم، وسبب كبير لضرورة التحول؛ من أجل الوصول إلى هرم القيادة السياسية العليا، لوقف الانسحاب القادم، لذلك كان لابد من إيجاد بدائل وأدوات ووسائل، وسلوك خطوات تعجل من الصعود إلى السلطة العليا، لتحقيق ذلك.

الفصل الثاني: وسائل الصهيونية الدينية في الصعود داخل الدولة

تيارات الصهيونية الدينية وأذرعها التنفيذية

الإعداد المسبق في المدارس الدينية تهيئة لدخول الجيش

تراجع نفوذ العلمانية في الجيش لصالح الصهيونية الدينية

الفصل الثاني:

وسائل الصهيونية الدينية في الصعود داخل الدولة:

1.2 تمهيد:

عملت الصهيونية الدينية تعمل "عبداً" في المشروع الصهيوني: فهي شريك مجتهد وكادح، سواء فيما يتعلق بطبقة القيادة الدينية والسياسية، أو حتى على مستوى الأفراد المنتمين إليه، ولكن هذا الشريك المجتهد، استمر في البقاء كلاعب ثانوي، لم يُؤخذ رأيه بعين الاعتبار في النضالات التي سبقت تأسيس الدولة أمام العالم وداخل "اليشوف"، فالمتدينون الوطنيون أتباع تيار الصهيونية الدينية خدموا كعجلة خامسة. وبعد إنشاء الدولة شكلوا أيضاً كماً فائضاً عن الحاجة، وعينوا وزراء للرفاهية والخدمات البريدية في حكومات تلك الفترة (روت، 2005).

لكن اليوم، وفي ظل حكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو (2015-2019)، ورغم أن المتدينين يشكلون 10-12% من الإسرائيليين (مشعل، 2005)، فقد أصبح وجودهم في مراكز القوى المهيمنة بارزاً بوضوح، فتجد ضباطاً في الألوية القتالية النخبوية، يمسكون بنحو ثلث تركيبة المحكمة العليا، ويشغلون مناصب رئيسة في وسائل الإعلام، وقياداتهم برزوا في قطاعات الخدمة العامة، فالمستشار القانوني للحكومة، وقائد الشرطة ورئيس الموساد، فضلاً عن مدير مكتب رئيس الوزراء، والسفير في أمريكا، جميعهم ينتمون إلى تيار الصهيونية الدينية. الصورة أصبحت واضحة: انتقلت الصهيونية الدينية من دور الرقيق إلى دور السيد.

نشأت الرحلة إلى السلطة الفاعلة من قبل الصهيونية الدينية، نتيجة تغير دراماتيكي في أيديولوجية وسلوك هذا التيار، خاصة بعد الانسحاب من غزة، وعند المقارنة نجد أنه في حرب حزيران (67) اتخذت الصهيونية الدينية مواقف (معتدلة) تجاه السياسة الخارجية والأمن. من الصعب تصديق ذلك، لكن زعيم الحزب الديني القومي "المفدال" (حاييم موشي شابيرا) اعترض على الخروج إلى الحرب عام 1967. فيما عارض ورثته، التخلي عن أي أرض، حتى في إطار اتفاقات السلام (جورني، 2007).

واليوم عندما ينظر اليمين العلماني، من نتياهو إلى ليبرمان يمينا، يرى الوطنيين المتدينين دائماً ينافسونهم في المواقف المتشددة، خاصة في المسائل السياسية المتعلقة بالفلسطينيين.

هذا التحول تحت التأثير العام والأيدولوجية السياسية جاء نتيجة الحرب، والانسحابات التي تقتل حسب رأيهم المشروع الاستيطاني في "أرض إسرائيل". لأنه بالنسبة للمتدينين فإن المشروع الصهيوني وإقامة الدولة، والاستيطان في "أرض إسرائيل" ليسا مشروعاً وطنياً فحسب؛ بل مشروعاً دينياً، صنعه الله. والدليل اللاهوتي للدولة هو "بداية نمو فكرة الخلاص"، والبرهان على ذلك، حدث في يونيو 1967. فقد اعتبر النصر الحاسم بمثابة مرحلة في التطور الديني بالنسبة لما يعتقد أنه أتباع هذا التيار. (ليب، 2005).

سارع هذا التيار الخطى نحو خلق اندماجات سياسية، وإحداث انقلابات اجتماعية، واستحداث أيدٍ وأدوات فرعية علنية وسرية، والوصول إلى منصات سيادية، تخدم في إحداث التغيير المطلوب، وكبح عجلة التنازلات كما يرونها، أمام الفلسطينيين.

2.2 تيارات الصهيونية الدينية وأذرعها التنفيذية:

يعمل تيار الصهيونية الدينية في حلبة السياسة الإسرائيلية، ضمن عدة قطاعات وأحزاب وأذرع، كلها تخدم ما يتبناه هذا التيار من مواقف، وما يسعى لتحقيقه من أهداف، وتختلف رؤى هذه القطاعات والحركات والأحزاب وسياساتها في طريقة تحقيق الهدف النهائي، لكنها تسعى إليه من نفس المنطلق الديني والايولوجي العام للتيار، ومن أجل معرفة المزيد عنه، لابد من التعرف أكثر على تلك القطاعات والأحزاب والحركات والأذرع المنتمية إليه، وهي كما يلي:

1.2.2 الحزب الديني القومي "المفدال":

تأسس عام 1956 كاتحاد لأحزاب مزراحي وهبوعيل مزراحي (أنظر الشكل رقم 2)، وهما حزبان قديمان من الأحزاب المتجذرة في فترة اليشوف (نتياهو و شاكيد، 2018، صفحة 98). وبدأ التعاون بين الطرفين بالفعل عام 1955، عندما تنافسوا عبر قائمة مشتركة تحت اسم الجبهة الوطنية الدينية، بعد عام اتخذوا قراراً بالاندماج الكامل، وتنافس الحزب الوطني الديني للكنيست الرابع (1959) تحت هذا الاسم (اتمور، 2013).

طمس توحيد الفصيلين القضية الطبقية التي تميز بين الطبقة العاملة والبرجوازية في التيار الوطني الديني الصهيوني أو الصهيونية الدينية، والموضوع الرئيس الذي شغل الحزب خلال سنوات 1956-1967 كان الدين والدولة.

بعد حرب حزيران (67) حدث تغير في صورة الحزب، ومنذ ذلك الحين تضمن جدول أعماله، الأجندة الأمنية الأقرب إلى الأحزاب اليمينية التي تُعدُّ شريكاً تاريخياً له، وهي مباي (امور، 2013). كما أن شباب الحزب دفعوا لاعتماد مبدأ "إسرائيل الكبرى"، ودولة واحدة بين نهر الأردن والبحر، ودعوا إلى الحفاظ على القدس موحدة، عرّف المفدال نفسه أيضاً كحزب ذي جدول أعمال اجتماعي، وقد اتخذ تجاه هذه القضايا خطأً معقداً يدعم التشريع الاجتماعي والرفاهية من طرف واحد، وتشجيع القطاع الخاص من الطرف الآخر (امور، 2013).

تنافس الحزب الوطني الديني ضمن قائمة مستقلة في انتخابات الكنيست الرابعة 1959 حتى انتخابات الكنيست السادسة عشرة 2003، استعداداً للانتخابات السابعة عشرة 2006 برز تخوف من عدم عبور الحزب نسبة الحسم، لذلك اندمج الحزب الديني القومي مع الاتحاد الوطني، وكلاهما تنافس ضمن قائمة مشتركة فازت بتسعة مقاعد، منها ثلاثة فقط لممثلي الحزب الوطني الديني. وفي نهاية عام 2008 صوتت مؤسسات الحزب لصالح الحل التطوعي، كجزء من التحرك لتوحيد جميع الأحزاب الدينية الصهيونية، إلا أنها فشلت في هذا الجهد، وفي انتخابات عام 2009، تنافس الحزب القومي الديني باسم البيت اليهودي (نعمة فريدمان، 2006).

القادة السابقين لحزب المفدال

الترتيب	الزعيم	بداية المنصب	نهاية المنصب
1	 حاييم موشيه شيرا (1902-1970)	1955	1970
2	 يوسف بورج (1909-1999)	1973	1988
3	 اينار حاي شاكى (1926-2005)	1988	1996
4	 زبولون هامار (1936-1998)	1996	1998
5	 يتسحاك ليفى (-1947)	1998	2002
6	 اڤى ايتام (-1952)	2002	2005
7	 ازبولون اورليف (-1945)	2005	2008
8	 دانييل هارشكوبتس (-1953)	2008	2008

(الشكل رقم 2)

2.2.2 المتدينون الوطنيون التوراتيون "تاكوما/الخرداليم":

مجموعة فرعية تتبع الجمهور القومي الديني/ الصهيونية الدينية في "إسرائيل"، ويثار نقاش حول اسمها وحدودها (نتتياهو و شاكيد، 2018) ، وتتمتع بخصائص محافظة ومراعاة دينية أكثر من بقية الجمهور الديني القومي، فهي أقرب لجماعات الحريدية المتشددة دينياً، منها إلى القومية الدينية. يُعرّف أعضاء المجموعة أنفسهم بأنهم صهاينة متحمسون، ويشعرون بالالتزام ديني تجاه قضية "أرض إسرائيل الكبرى"، وهي الصفة التي التصقت بهم ليصنفوا مع تيار الصهيونية الدينية، وعكس الجمهور الأرثوذكسي المتدين الذي لا تعنيه كثيراً مسألة "أرض إسرائيل" والاستيطان فيها، ومع قرب "الخرداليم" من سلوك الحريديم الديني إلا إنهم لا يعدون أنفسهم جزءاً من المجتمع الأرثوذكسي الحريدي المتطرف.

اعتُمد مصطلح الحريديم الوطنيين من المعارضين لهذا الاتجاه في حركة الشباب "بني عكيفا" أواخر سنوات الثمانينيات من القرن الماضي 1988، كمصطلح أخف حدة لوصف ما كانوا عليه من توجهات أرثوذكسية دينية. وقد تم تبني الاسم سريعاً من أجزاء من الصهيونية الدينية في تسعينيات القرن الماضي، والعديد من هؤلاء المعروفين بهذا الاسم يرفضونه ويفضلون أن يطلق عليهم اسم التوراتيين أو المجتمع العقائدي (هوبيرمان، 2011).

لا تبدو حدود التيار الأرثوذكسي الوطني واضحة، لكن بعض خصائصه مشابهة للقوميين المتدينين، وتشبهه الخصائص الأخرى إلى حد كبير خصائص الجمهور الأرثوذكسي المتشدد، وينعكس هذا بالتأكيد على أهمية دراسة التوراة المكثفة على مر السنين، على حساب الدراسات العلمانية.

ومن السمات الأخرى للجمهور الأرثوذكسي الوطني الممثل بحزب تاكوما، الالتزام بقوانين الحشمة أكثر مما هو معتاد لدى الجمهور القومي الديني، وينعكس هذا، في جملة أمور، منها الفصل بين الأولاد والبنات في التعليم وفي أنشطة الشباب من سن المدرسة الابتدائية، وإجراء الاحتفالات المنفصلة (Liebman, 1997, pp. 58-59).

ملابس الرجل الأرثوذكس الوطني تشبه إلى حد كبير ما هو معتاد في التيار الصهيوني الديني، وليس الأرثوذكسي الحريدي، ويتميز الجمهور الحريدي القومي، بالالتزام الديني تجاه "الهلاخاه_ الشريعة"، مقارنة بالجمهور القومي الديني الأكثر ليبرالية.

سياسياً، يتبنى القوميون الأرثوذكس فكرة "أرض إسرائيل" الكبرى ويعارضون التخلي عن السلطة اليهودية فيها، خاصة الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ومعظمهم يرون الصهيونية، وإقامة دولة "إسرائيل" بداية نمو فكرة الفداء والخلاص، في ضوء تعاليم الحاخام (أبراهام يتسحاك كوك)، وابنه الحاخام تسفي (يهودا كوك)، وينظرون لقيام "إسرائيل" وحرب حزيران (67) على أنها تعبيرات عن تحقيق الفداء اليهودي، الذي سينتهي بمجيء المسيح اليهودي المخلص الذي سيبنى الهيكل (Liebman, 1997, pp. 100-115).

يُعدُّ الحاخام (تسفي تاو) الأكثر نفوذاً في الجمهور الأرثوذكسي الوطني، وكذلك الحاخام (أبراهام شابيرا)، رئيس مدرسة (مركز هاراب) والحاخام الأكبر "لإسرائيل"، الذي قاد على مدار جيل كامل الصهيونية الدينية.

3.2.2 الاتحاد الوطني:

تأسس حزب الاتحاد الوطني عام 1999 قبل انتخابات الكنيست الخامسة عشرة كقائمة مشتركة لثلاثة أحزاب يمينية صغيرة: تاكوما وموليدت وحيروت (لديمقراطية، 2018).

وقف على رأس القائمة بيني بيغن، وعندما أصبح من الواضح أن القائمة فازت بأربعة مقاعد فقط، أعلن استقالته، ولم يأخذ مكانه كعضو في الكنيست، ثم انسحبت حيروت من الكتلة، ومع ذلك، انضمت إليها إسرائيل بيتنا، وبهذا الاندماج نضج التعاون بين الاتحاد الوطني وإسرائيل بيتنا بقائمة مشتركة في انتخابات الكنيست الـ 16 (2003) (نتنياهو و شاكيد، 2018)، ثم انسحبت إسرائيل بيتنا في عام 2005 من القائمة المشتركة، وفي انتخابات الكنيست السابعة عشرة (2006)، تنافس الاتحاد الوطني بقائمة مشتركة مع حزب الديني القومي "المفدال" عام 2009، استعداداً للانتخابات الثامنة عشرة، كانت هناك محاولة لتعزيز الشراكة، لكن القائمة انهارت نهاية عام 2012، وبقي في الاتحاد الوطني ممثلو تاكوما، الذين انضموا للبيت اليهودي، وتنافسوا معه في إطار قائمة مشتركة في انتخابات عام 2013، و 2015 (فولف، 2008).

يقع حزب الاتحاد الوطني على الجانب الأيمن من الخريطة السياسية، ورغم أنه ليس دينياً بحكم التعريف، فقد ترشح في إطاره أشخاص غير متدينين، وهو يستهدف في المقام الأول الناخبين المتدينين القوميين "الخرديم"، ويهدف لتعزيز التربية اليهودية في المدارس، وتعزيز الهوية اليهودية والطابع اليهودي للدولة، ويعتقد بمبدأ السلامة للبلاد، ويدعم مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية، ويدعو لسياسة حازمة بالقضايا الأمنية، ويدعو لتحرير الاقتصاد، وتشجيع المبادرة الخاصة.

يلتزم الاتحاد الوطني بتعزيز الاستيطان في جميع أنحاء "أرض إسرائيل الكبرى"، مع التركيز على تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس، باعتبارها عاصمة "إسرائيل" والشعب اليهودي إلى الأبد، كما طالب الحزب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهدم المنازل العربية بزعم أنها غير قانونية (فوليك، 2012).

يدعم الاتحاد الوطني تعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وعارض خطة الانفصال في قطاع غزة، ودعا لضم المستوطنات الإسرائيلية في "يشع"، والتطبيق الكامل للقانون والسيادة الإسرائيلية عليها، ودعم تحويل مركز جامعة أرييل في شمال الضفة إلى جامعة.

يدعم الاتحاد الوطني تطوير الأحياء الواقعة خارج المدن، مع التركيز على مرتفعات الجولان والنقب والجليل، وتعزيز الاستيطان في هذه المناطق من خلال تطوير فرص العمل. ونقل البنية التحتية العسكرية والزراعية والصناعية إليها؛ وبناء البنية التحتية للنقل والوصول السريع إلى الحواضر، ويدعم الاتحاد الوطني إنشاء جامعة في الجليل (Schneerson, 1982).

يعارض الاتحاد الوطني التنازل عن أي جزء من مرتفعات الجولان، ويطالب بأن تشمل جميع الاتفاقيات المستقبلية_ خاصة مع سوريا_ بقاء مرتفعات الجولان تحت السيادة الإسرائيلية بحكم الواقع والقانون، لكن وبما أن نتيا هو استطاع انتزاع اعتراف من الإدارة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان عام 2019، فقد سقط هذا الشرط من قاموس الحزب تلقائياً باعتبار أن اعتراف الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان جاء من جانب واحد ودون مشاوره الطرف الاخر المتمثل بسوريا وبالتالي انتهت فرصة المفاوضات مع سوريا بخصوص هذا الملف.

في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال، شدد الاتحاد الوطني على إعادة تأهيل (غوش قطيف) وشمال الضفة وتقديم المساعدة للمستوطنات التي تم إخلائها، وزعم أن الأشخاص الذين تم إجلائهم تم التخلي عنهم من الحكومة وسلطة فك الارتباط (فوليك، 2012) .

4.2.2 البيت اليهودي:

كتلة صهيونية في الكنيست مرتبطة أساساً مع الصهيونية الدينية واليمين السياسي (نتياهو و شاكيد، 2018). وهو استمرار للحزب الديني القومي "المفدال"، وهو حزب صهيوني يهودي متدين قومي إسرائيلي (الكنيست ل' ، 2008).

تأسس الحزب على هامش الكنيست ال 17 عام 2006، كاستمرار للاتحاد الوطني المفدال من أجل توحيد الأطراف المنضوية في إطار الحزب (موليدت، وتاكوما، والمفدال) الحزب يميني ديني تقليدي واحد، ووقف على رأسه الحاخام البروفيسور (دانيال هيرشكوفيتز)، والذي مثل قائمة البيت اليهودي القائمة الرئيسية تحت اسم البيت اليهودي أو المفدال الجديد، واستعداداً للانتخابات ال 19 للكنيست فقد انضمت (تاكوما) مرة أخرى لحزب البيت اليهودي باسمها الجديد "الاتحاد الوطني تاكوما (كتلة الليكود، 2009)، ومن أجل توحيد الحزب، وقف على رأس القائمة (نفتالي بينيت) وهي المرة الأولى التي يصبح فيها الرئيس الجديد للحزب الوطني الديني.

في الانتخابات البرلمانية الـ 19، عام 2013، فاز الحزب بـ 12 مقعداً (تسار، 2016)، وفي الانتخابات الـ 20 عام 2015 ضعفت القائمة وحصلت على 8 مقاعد، لكنها حصلت على أهم الوزارات التي كانت تحلم فيها، وهي وزارات؛ التعليم، العدل، الزراعة (ازولاي، وموران؛ وبلومنتال، وايتي، 2015)، وهذا إنجاز مكنها لاحقاً من تغيير النظم التعليمية المعتادة في "إسرائيل"، وجلبت الكثير من الانتقادات، خاصة من الجماعات اليسارية، وتغيير تركيبة المحاكم لصالح الجناح اليميني المحافظ، لم يسلم من الانتقادات، إلى حد اتهام (أيليت شاكيد) وزيرة القضاء بالتطاول على المحكمة العليا، و إنهاء الديمقراطية، وكذلك وزارة الزراعة التي رأسها (أوري أرئيل)، والتي اتخذت قرارات خاصة ضد تركيا بما يتعلق بشراء المنتجات الزراعية، وفشل تطبيقها لاحقاً لاعتماد "إسرائيل" كثيراً على المستوردات الزراعية التركية.

في 29 ديسمبر 2018 أعلن (بينيت وشاكيد) برفقة (شولي موعالم) عن الانسحاب من حزب البيت اليهودي من أجل تأسيس حزب جديد تحت اسم "اليمن الجديد". بزعامة (بينيت) (زكين، 2019)، بعد الانسحاب، تم انتخاب كبير الحاخامات السابق الحاخام (رافي بيريتس) من لجنة مركز حزب البيت اليهودي زعيماً بديلاً عن (بينيت)، واعتبر اختيار بيريتس، حلقة جديدة نحو تطرف الحزب (ميراب كوهين، 2019)، لمحاولته الانضمام إلى "عوتسماه يهوديت" الجناح المتطرف في الصهيونية اليهودية، ويتزعمه (باروخ مارزيل، ايتمار وبن جبير، وميخايل بين آري).

يعتمد حزب "البيت اليهودي" على الأحزاب الصهيونية الدينية، ويحافظ على أيديولوجية صهيونية دينية ويدعم مواقف اليمين السياسي، ويدعم المستوطنات؛ لكنه قرر وضع التعليم في "إسرائيل" على رأس قائمة أولوياته، لأنه في أزمة كبيرة، ويعتزم تعزيز الصورة اليهودية "لإسرائيل"، لذلك كان من أكبر الداعمين لسن قانون القومية المثير للجدل.

مع انضمام (نفتالي بينيت) وانتخابه لرئاسة البيت اليهودي، وبمشاركة نشطة جداً من (أوري أورباخ)ـ (28 مارس 1960، 16 فبراير 2015) والذي كان وزيراً لكبار السن وعضواً في الكنيست نيابة عن حزب البيت اليهودي، قبل مسيرته السياسية، كان مشهوراً ككاتب وصحفي وكاتب مقال دوري ساخر، ومن الصحفيين البارزين في الجمهور الديني الوطني (زغرابا، 2010)ـ غير الحزب طبيعته من حزب طائفي يتبع الصهيونية الدينية إلى حزب عام وطني، توجه لجميع القطاعات وكل الجمهور في "إسرائيل" من منطلق الأيديولوجية اليمينية على أساس الصهيونية الدينية وثلاثية: "أرض إسرائيل، شعب إسرائيل، تورا إسرائيل" وكجزء من هذا التغيير، تم تغيير برنامجه، وجرى إدراج المرشحين العلمانيين في صفوفه (زراحيا، 2014).

في نظر الحزب، "إسرائيل" دولة يهودية، ذات نظام ديمقراطي (المؤقتة، 1948)، ومع ذلك يعارض البيت اليهودي فكرة دولة جميع مواطنيها، لكنه يدعم الحقوق المتساوية لأفراد الأقليات في روح إعلان الاستقلال.

يؤكد الحزب على القيم اليهودية والصهيونية وتعزيزها من خلال التعليم اليهودي الصهيوني، وتعزيز دروس التاريخ حول تراث "إسرائيل" من العصور القديمة إلى الأيام الأولى للصهيونية وحتى يومنا هذا (شومبليفي، 07)، كما جسده حقيقة واقعة (نفتالي بينيت) عندما تولى منصب وزير التعليم، أحدث انقلاباً في هذا المجال.

من الناحية الاقتصادية، يدعم البيت اليهودي اقتصاداً حراً مع حساسية اجتماعية، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية، وكسر الاحتكارات، سواء من كبار رجال الأعمال واللجان العمالية الكبرى، وتخفيضات ضريبية للطبقة المتوسطة.

يطالب الحزب توفير شبكة أمان للحياة بكرامة لتلك الطبقات الضعيفة، ومن لا يستطيعون إعالة أنفسهم (بينيت، نواة خطة نفتالي بينيت، 2015). ويعتقد أن عدم المساواة الاجتماعية لا يمكن تصحيحها إلا من خلال تكافؤ الفرص في التعليم.

يرى الحزب أن النظام القانوني في "إسرائيل" غير متوازن، ويعكس رأي الأقلية اليسارية التي لا تعكس حجم الرأي العام في الأماكن العامة، كما أن المحكمة العليا ومكتب المدعي العام للدولة متداخلان، ويحققان مشاريعهما الخاصة، وعمل الحزب على تغيير هذا الوضع (بينيت، درس في الاقتصاد، 2018).

يتهم الحزب وسائل الإعلام اليهودية بأنها ليست متوازنة، ويسيطر عليها رجال الإعلام والصحفيون اليساريون، وهذا وضع مشوه، يمس حرية التعبير في البلاد، وسيعمل على تغيير هذا الوضع. (بينيت، نواة خطة نفتالي بينيت، 2015).

بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبل الضفة الغربية، يعارض البيت اليهودي قيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن لأنها تشكل تهديداً للأمن، ومجالاً لنمو "الإرهاب الفلسطيني"، ومأساة لمصالح "إسرائيل"، ومع ذلك، فإنه يعتقد أن ضم الضفة الغربية إلى "إسرائيل" مع أكثر من مليوني مواطن عربي يشكل خطراً على الأغلبية اليهودية والديموغرافية فيها، ويدعو لضم الكتل الاستيطانية،

والأراضي التي يعتبرها فارغة، وإعطاء الكتل الفلسطينية صفة الحكم الذاتي، واعتبارها جزء من غزة، أو ضمها إلى الأردن. (شاكيد، 2019).

يعتقد الحزب أن الحل السلمي مع الفلسطينيين غير ممكن خلال الجيل الحالي؛ لأنهم ليسوا مهتمين بالسلام؛ ولا يزالون يحاولون تدمير "إسرائيل"، ولذلك، فهو يدعم خطة التهدئة لنتفالي بينيت، وتعني ضم منطقة C مع المستوطنات والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، وترك الوضع الحالي لأراضي الحكم الذاتي الفلسطيني A و B مع السيطرة الأمنية من الجيش الإسرائيلي. (بينيت، خطة نتفالي بينيت للتهدئة، 2012).

يعتقد الحزب أن جنود الجيش الإسرائيلي أصبح هدفاً للملاحظات القانونية والتحريض والدعاوى القضائية الدولية التي بدأتها منظمات اليسار المتطرف في "إسرائيل" وحركات يسار أخرى، وهو يعمل على مكافحة هذه الحركات وتمير القانون لوقف تدفق الأموال للمنظمات المناهضة "لإسرائيل" (اليهودي، 2015).

5.2.2 اليمين الجديد:

حزب يميني صهيوني قومي ليبرالي " داتيلوني"؛ نافس لأول مرة في انتخابات الكنيست الحادية والعشرين (بينيت و شاكيد، حزب اليمين الجديد- مبادي حزب اليمين الجديد، 2019)، أعلن بينيت وشاكيد عن تأسيسه في 29 ديسمبر 2018، وترك حزب البيت اليهودي، وأعلن الجديد عن شراكة بين العلمانية والدينية، لتحقيق ما لم يستطيعا تحقيقه في البيت اليهودي الذي بقي على حاله رغم محاولتهما إضفاء الصبغة العلمانية عليه، وهي محاولة منهما لحصد مزيد من الأصوات تؤهلها للبقاء في الكنيست، ثم الائتلاف الحكومي اليميني القادم، كونهما يطمعان في البقاء ضمن الطاقم الذي يقود "إسرائيل". (أزولاي، 2018).

في نهاية ديسمبر 2018 أعلن عن حل الكنيست العشرين وتقديم موعد الانتخابات التشريعية إلى 21 ليوم 9 أبريل 2019، وبعد أيام قليلة، أعلن (بينيت وشاكيد) ترك البيت اليهودي، وإنشاء حزب جديد، لأنهم فقدوا قوتهم في التأثير. رئيس الوزراء نتتياهو فهم أن الصهيونية الدينية تجلس في جيبه، وتذهبون معه دائماً". (باروخ ح' ، 2018) أعلن شاكيد وبنيت عن بعض مبادئ الحزب: بأنه حزب ينتمي إلى الصهيونية، وأن "أرض إسرائيل" لشعب إسرائيل، وأنه حزب يميني بين، وشراكة بين

العلمانية والدينية، ومعارض لإقامة دولة فلسطينية، ويدعو الى اقتصاد حر بضمانات متبادلة (بينيت، درس في الاقتصاد، 2018)

في الوقت نفسه، أعلنت عضو الكنيست (شولي معلم) أنها ستغادر البيت اليهودي، وتتضم إليهما (فيستون، 2018) وهكذا انفصل الثلاثة عن حزب البيت اليهودي في الكنيست (شابيرا ر' ، 2018).
المواقف والمبادئ التي يتبناها الحزب كتبها بينيت على حسابه الخاص على الفيس بوك وكانت كالتالي: (فيليك، 2019)

"أرض إسرائيل" لنا، لن تكون هناك دولة فلسطينية، نؤمن بالاقتصاد الحر والليبرالي، نؤمن بالحرية الإنسانية والمسؤولية الشخصية، "إسرائيل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي، والشعب اليهودي فقط، الأقليات في "إسرائيل" لديها جميع الحقوق المدنية الكاملة". (بينيت، رسالة خاصة من نفتالي بينيت، حزب اليمين الجديد، قائد المستقبل، 2019)

وأضاف: "نحن نحب التقاليد اليهودية، ونريد الطابع اليهودي للدولة، دون إكراه، يجب على القضاة أن يقضوا، وأن يقوموا بعملهم وفقاً للسلطة الممنوحة لهم بموجب القانون، ولم يتم اختيارهم من الناس لقيادة البلاد" (بينيت، رسالة خاصة من نفتالي بينيت، حزب اليمين الجديد، قائد المستقبل، 2019)، وهذه إشارة لسعيهم لإحكام السيطرة على المحكمة العليا، التي تعيق بعض تحركاتهم الاستيطانية والاحتلالية ضد الفلسطينيين.

يضيف بينت أنه ينبغي السماح للتكنولوجيا العالية بالازدهار، وليس التخريب، لكن في حقيقة الأمر، لأنه قادم من قطاع الهاي تيك فقد أدى لإضعاف الحافزية لدى الجيش المقاتل، في الوحدات القتالية التي تشكل رأس الحربة، وسعيهم بدأ ينصب بكثافة على الذهاب للوحدات الربحية المستقبلية في وحدات التجسس السايبري، مثل: 8200، والموساد، والشاباك.

وكتب بينت أنه يجب إزالة التنظيم غير الضروري الذي يخنق الشركات في "إسرائيل"، (بينيت، رسالة خاصة من نفتالي بينيت، حزب اليمين الجديد، قائد المستقبل، 2019).

هذا الحزب لم يستمر طويلاً، فقط مكث فترة 3 شهور، من فترة تأسيسه الى الفترة التي تلت الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية 2019، والتي أعطته صفر من المقاعد، وبعد ذلك تشتت قاداته، فشاكيد تدرس إمكانية الدخول والعودة الى حضان الحزب الام، حزب الليكود، ونفتالي بينت لم يقرر بعد في أي المراكب سيبحر.

6.2.2 شباب التلال "توعر هجفوت":

مجموعة ثقافية، اجتماعية، واستيطانية، لا يوجد لها حدود واضحة تمامًا، يشار إليها أحياناً باسم "جفوت" (اشكنازي آ' ، 2011).

يعيش شباب التلال في البؤر الاستيطانية، أو المباني المعزولة، أو المناطق المفتوحة، في الضفة الغربية، وغالباً ما يقومون بذلك في إطار مجتمع محلي، وتحت قيادة شخصيات السلطة المصرحة، مثل (آفري ران، ومئير بيرتير، وإيتي زار)، وعادة ما يتميزون بإطالة الشعر على جانبي الرأس، وإطالة شعر الذقن، والكيباه الكبيرة، ومعارضة المؤسسة الإسرائيلية، وكثير منهم يعملون في الرعي أو الزراعة (هيرمان ت' ، 2014).

يشير مصطلح (شباب التلال) إلى عدد من مجموعات الشباب، وبعضهم يختلف كثيراً عن البعض الآخر، كجماعات "تدفيع الثمن/ التسعيرة"، و"البلاديم"، وهو لقب يطلق على فتیان التلال كناية عن رعيهم الغنم، وحياتهم في البر، وتقلهم عبر الجبال، ويعتبرون "بدو اليهود" (وهيرشكوفيتش، 2012).

جزء من شباب وشابات التلال من أبناء الجيل الثاني في المستوطنات القديمة الذين لحقوا بطريق ذويهم. وآخرون من الشباب المتدينين، من المدن الكبرى، وينتمي بعضهم للأطر التعليمية الرسمية أو شبه الرسمية أو البديلة ضمن تيار التعليم الديني للدولة، وفي بعض الأحيان تكون هذه الأطر ذات طبيعة تأهيلية فقط، وتقوم أيضاً بتنفيذ محتوى الاستيطان الزراعي. (اشكنازي آ' ، 2011).

يتكون شباب التلال من عدة تيارات فرعية بعد الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات قطاع غزة، تجمع معظمهم ضمن حركة "شباب من أجل أرض إسرائيل"، وفي وقت لاحق انقسمت المجموعة إلى عدد من التيارات: حركة "نحالاه" برئاسة (دانييلا فايس) والحاخام (موشيه لفينغر) وحركة "نواة المدينة العبرية" برئاسة (مئير بارتلر) (اشكنازي آ' ، 2011).

منذ سنوات توقفت أنشطة الحركتين عن البناء في رؤوس التلال، وحولت حركة "نحالاه" أنشطتها بشكل رئيس إلى منظمة احتجاج عامة، وفي الوقت نفسه انضموا حركات أخرى، مثل حركة (آري يساج) التي يرأسها الحاخام (أفراهام ساغرون) وحركة "ديرخ حيلم" تحت سلطة الحاخام (يتسحاك جينزبيرغ)، جزء منهم لا ينتمون إلى أي حركة.

يرتدي الكثير منهم الكيباه الصوفية الكبيرة، وارتداء "هتسيتسي" على الملابس، وهو رداء داخلي تبرز من أسفله خيوط طويلة ظاهرة، والشعر المجعد الطويل غير المسرح، بطريقة مستوحاة من زمن التوراة أو الهيكل الثاني، ويتبنى معظمهم القيم الخضراء، بزراعة الخضراوات العضوية، مما يقلل من استهلاك المنتجات ذات العلامة التجارية، أو إعادة تدوير الوجبات السريعة وبقايا الطعام. (اشكنازي آ، 2011).

يعتبر استيطان "أرض إسرائيل"، خاصة في الضفة الغربية، من أجل إرساء الحقائق على الأرض، هو عنصراً مهماً في أيديولوجية شباب التلال ويمثل إنشاء بؤر استيطانية جديدة تحقيقاً لإرادة الله وتسريع الخلاص. (تيدر، 1971، صفحة 4500).

يحمل معظم فتیان التلال مواقف يمينية راديكالية، ويطمحون لتطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية ويشارك بعضهم بنشاطات معارضة لإخلاء البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وشاركوا في الاحتجاجات ضد خطة فك الارتباط، وتعتقد مصادر في الحكومة الإسرائيلية وقوات الأمن أن بعض شباب التلال يشاركون في أنشطة إجرامية بحق الفلسطينيين تسمى "التسعيرة/ تدفيع القمن/ تاج مخير بالعبرية". (ديبورا، 1953)

7.2.2 الحركة الاستيطانية "نحالاه":

حركة استيطانية تلعب دوراً مركزياً في إنشاء البؤر الاستيطانية، والسيطرة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وخاصة رؤوس التلال، والأراضي النائية، كما تُعد اليد التنفيذية لمشروع الصهيونية الدينية القائم على استيطان الأرض، (بيجن و بورج، قانون الجمعيات، 1980).

تترأس حركة نحالاه والشباب من أجل حركة أرض إسرائيل (دانييلا فايس)، وتتعامل مع إقامة مواقع استيطانية، وتنظيم أنشطة مختلفة لتعزيز السيطرة اليهودية على الضفة الغربية، في ديسمبر 2008 كانت فايس من بين الشخصيات العامة القليلة في الضفة الغربية الذين أقاموا حملة النضال من أجل السكن اليهودي في الخليل، ومن بين المواقع الاستيطانية التي أقامتها نحالاه: شفوت عامي، ورامات ميغرون، وعوز تسيون، وعوز إستر، إضافة للمساعدات المادية التي تقدمها نحالاه، وخاصة الأموال التي تأتي من تبرعات دانييلا فايس للحركة، وتعمل عبر صلاتها بوزارة التعليم، وخاصة في عهد نفتالي بينيت على توفير التعليم للبنين والبنات الذين يعيشون في البؤر الاستيطانية. (شاشون، 2001)

منذ انتخابات 2001 أنشئت 34 بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وفق استطلاع أجرته منظمة "السلام الآن"، (شاشون، 2001)، تحت رعاية حركة نحالاه، ومعظم المواقع الاستيطانية التي تقوم ببنائها تقع على بعد 200-700 متر أو أكثر من المستوطنات القائمة، وبعضها يصل مسافة 2000 متر أو أكثر (شاشون، 2001).

تستغل حركة نحالاه المناطق والمعسكرات التي يقوم الجيش بإغلاقها، وتقوم بالسيطرة عليها وإحضار مواشي ومعدات خفيفة لبناء بيوت متواضعة؛ لإقامة شباب التلال الذين يكوّنون النواة لهذه التجمعات الاستيطانية.

أكثر الفترات التي تُستغل فيها هذه الحركة من قبل الحكومة الإسرائيلية، هي الفترات التي تعلن فيها عن وقف الاستيطان في الضفة الغربية، حيث تقوم بإرسال هذه المجموعات للسيطرة على التلال، وفي المستقبل تقوم وقت الانتخابات بشرعنة هذه المستوطنات، وتخصيص مناقصات بناء لها، كما حدث عند إخلاء عمونا وميجرون، حيث أُخليت، ثم أُقيمت بدلاً منها مستوطنات ثابتة، مثل: مستوطنة عمي حاي التي بنيت بدل عمونا، وهناك عمل جاد من قبل الحكومة على تعويض ميجرون بمساكن ثابتة (شرجاي، 2002).

8.2.2 منظمة "امناه" الاستيطانية:

حركة الاستيطان في "غوش ايمونيم"، أنشئت عام 1979 بهدف تسوية الضفة الغربية وقطاع غزة (بيجن و بورج، قانون الجمعيات، 1980)، وتعمل بشكل رئيس على إنشاء مستوطنات جديدة، وتطوير المستوطنات القائمة، وشراء الأراضي، وتوفير الدعم المالي والحكومي للمشروعات الاستيطانية، الأمين العام للمنظمة والرجل المهيمن فيها هو زئيف حيفر المعروف بلقب (زامبيش) (أمناه، 1978).

يعود أساس النشاط الرئيس "لامناه" إلى المبادرات لبناء المستوطنات في الضفة وغزة سابقاً، من خلال شركتها الفرعية "بناؤو بار امناه"، وشركة "التطوير والبناء"، وبنك التنمية والاستثمار، وشركة أخرى تابعة لـ "امناه" هي "الوطن"، التي تعمل في مجال شراء العقارات في المناطق عبر طرق التفاوضية وغير شرعية، عن طريق عملاء تستخدمهم الجمعية لتمير عقود البيع والشراء المزورة (أمناه، 1978).

تعمل أماناه، على إقامة المستوطنات، وإعداد خطط التسوية، والتأكد من تنفيذها وفق الشروط السياسية، كما شاركت في إنشاء بؤر استيطانية، عبر إنشاء نواة المستوطنين فيها، وتستمر في متابعة المستوطنات التي تقوم ببنائها، حتى يتم إكمال بناء المستوطنة الجديدة، وتصبح قادرة على الإدارة الذاتية، وترافق أماناه المستوطنين، وتساعدهم في مختلف المجالات، وخاصة تطوير الحياة الاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية. (بن يسرائيل، 2003، صفحة 1419).

تساعد الحركة في استيعاب المهاجرين من خلال المساعدة في إعداد أطر الاستيعاب، والحصول على المساعدة المالية، والرعاية الاجتماعية وغيرها، وتعمل على توجيه الناس إلى الاستيطان وزيادة الوعي العام بأهمية الاستيطان في الضفة الغربية وغزة عن طريق الإعلام والدعاية والتسويق.

يعتبر (زامبيش)، رئيس المنظمة، أحد قادة المستوطنين وأكد على أهمية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وعدّها المهمة الرئيسية التي يجب أن نستثمر فيها أفضل ما لدينا و"يجب أن نهتم بتحسين نوعية الحياة، ولكن لا ننسى اللحظة تطور الاستيطان، رغم أننا حققنا الكثير من الإنجازات، إلا أن المهمة الكبيرة ما زالت غير ممتلئة، هذا ليس مجرد حلم، نعتقد أن هذا ممكن، هدف مليون يهودي خلال عقد من الزمان في الضفة الغربية، خلال 15 عاماً، ممكن تماماً، وهذا يعتمد على العمل المنجز". (حيفر، 2017).

ويعتبر زامبيش مقرباً من مراكز صنع القرار في "إسرائيل، ووصل ذروته خلال ولاية شارون، صديقه المقرب، كانا يتحدثان على الهاتف كل يوم، ويجتمعان مرة في الأسبوع، وأحياناً أكثر، وشهد مكتب شارون ازدحاماً بالخرائط والمستوطنات، والبؤر الاستيطانية، والطرق الالتفافية، وكلها من روح "صداقة زامبيش"، وعند وفاة شارون، طلب أولاده، أن يقوم زامبيش نفسه بإلقاء كلمة الرثاء يوم جنازته.

يفتخر أصدقاء حيفر بتأثيره الكبير على ما يحدث في المناطق، وفي مكتب رئيس الوزراء، "أهميته حاسمة"، يقول الوزير إسحق ليفي، إنه القوة الدافعة، في قيادة المستوطنات، يحصل على الميزانيات والموافقات والمصادقات، وهو اللوبي الاستيطاني في المكاتب الحكومية، واليد في كل مستوطنة، يضيف ليفي، ويقول يوري ليتزور، محرر صحيفة "تكودا": إنه "عندما يتكلم، يستمع الجميع بهدوء" (ليبوبيتش، 2002).

أصبح حيفر وشارون صديقين عندما كان الثاني وزيراً للإسكان في حكومة اسحاق شامير في الأعوام 1992-1998، شارك في اجتماعات وزارة الإسكان التي تعاملت مع المستوطنات، واستشاره شارون حول كل القضايا المتعلقة بالأراضي، وقام بعدها ببناء 14,000 وحدة سكنية في المناطق خلال السنوات التي كان فيها وزير الإسكان، أي حوالي ربع البناء الجديد في جميع أنحاء الضفة الغربية في ذلك الوقت، في عام 1992 كان هناك 6200 مبنى في المناطق، وفي ظل حكومة اسحاق رابين بعد عام، كان هناك 980 مبنى، فقط نتياهو، في عام 1998 اقترب من رقم شارون مع 4210 مبنى (بن يسرائيل، 2003).

شركة "بناء بار اماناه" تأسست في فبراير 1990، حيث عين حيفر مديراً لها، وتقع مكاتبها في القدس، وفقاً لمسجل الشركات، فإن لها مئات القطع وحقوق البناء في العديد من المستوطنات (اليوبيتش، 2002).

أحد المبادئ الرئيسية لدى اماناه وزعيمها هو العمل الهادئ والسري، السرية التي تتعامل بها تلمس في جميع المجالات. عندما طلبت شركة Dun & Bradstreet من شركة بناء اماناه، أن تعطيها البيانات الاقتصادية من أجل إدراجها ضمن تصنيف الشركات الإسرائيلية، رفضت اماناه، وقال زامبيش: إننا شركة خاصة، ولا نريد أن ندخل في التصنيف العالمي" (اليوبيتش، 2002)، تحت ستار السرية، تدير أماناه قائمة طويلة من الأعمال الإبداعية التي تهدف لتوسيع المستوطنات.

3.2 الإعداد المسبق في المدارس الدينية تهيئة لدخول الجيش:

بعد فشل المستوطنين وأتباع الحركات الدينية الصهيونية في وقف إخلاء مستوطنات سيناء، حدث تطور مهم في تفكيرها، حيث حصلت زيادة في تدفق الوطنيين الدينيين للانخراط في الوحدات القتالية التابعة "الجيش الدفاع الإسرائيلي". وفي نهاية الثمانينات بدأت مدارس تمهيدية تحضيرية تورانية ما قبل العسكرية بالظهور والانتشار، وتؤهل المتدربين الوطنيين من الناحية الروحية للخدمة الكاملة في الجيش، وتشجعهم على الإسهام في تقديم الخدمة قدر الإمكان، وهذا القرار جاء بعد عدم قدرة المستوطنين على إقناع قادة الجيش والجنود برفض الأوامر العسكرية، ورفض الإخلاء.

الحاخام إيلي سادان، هو الأب الروحي لهذه المدارس التمهيدية، وأسس أول مدرسة تمهيدية، (بني دافيد) في مستوطنة "عاليه" (شفارتس د.) الصهيونية الدينية وفكرة الرجل الجديد، 2009،، صفحة

154)، ثم تم تأسيس مجموعة من المدارس النظامية، المدمجة في مسار مكون من خمس سنوات من الخدمة القتالية القصيرة مع دراسة التوراة، وعلى إثر هذه الإجراءات، ازدادت نسبة الجنود المتدينين من ذوي الأصول الدينية الوطنية الذين يخدمون في الوحدات القتالية للجيش الإسرائيلي، وأصبحت الخدمة العسكرية مكوناً تأسيسياً في الشخصية الروحية والاجتماعية للشباب الصهيوني الديني.

1.3.2 الأكاديميات الدينية التحضيرية ما قبل العسكرية:

يُعد الجيش في "إسرائيل" خياراً لا مفر منه لأي شاب بالغ من الدخول فيه، ولا يستطيع أحد التهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية (إسرائيل ح.، 2015)، حتى من هم خارج "البلاد" ممن ليسوا مواطنين في "إسرائيل"، حيث يجب على كل يهودي في العالم القدوم إلى "إسرائيل" لتأدية الخدمة العسكرية، وهم يعرفون في "إسرائيل" باسم "الجنود الوحيدون" لعدم وجود ذويهم عندهم، لكنهم يهود، ومن يعانون من عاهات، أو لديهم ظروف خاصة تمنعهم من الانخراط في صفوف الجيش، يتم تحويلهم إلى الخدمة الاجتماعية العامة، أو مصلحة السجون، ولا يعفى من الخدمة أحد، حتى المتدينين.

وهناك جدل اليوم بهذا الخصوص، حول إقرار قانون التجنيد الذي يعارضه المتدينون، والذين لهم هم أيضاً حصة في الجيش، لكن اليوم هم يدخلون الجيش ضمن كتيبة "نيتسح يهودا" التابعة للواء الناحل، ويدخله أيضاً المتدينون الوطنيون منذ زمن؛ لذلك فإن الخيارات التي تقف أمام الشباب المتدين بعد إنهائه الصف الثاني عشر هي كالتالي: إما التجنيد المنتظم للجيش، أو الدخول ضمن البرنامج التحضيري ما قبل الدخول للجيش، أو المدرسة الدينية أو المدرسة العليا (إسرائيل ح.، 2015):

أكاديمية ما قبل العسكرية تمكن الشباب من تأجيل التجنيد من سنة أو سنة ونصف إلى سنتين (ملحق "1.3" معطيات حول التجنيد)، من أجل تعميق عالمه الروحي، وتأسيس نفسه قبل اندماجه في النظام العسكري وتعقيدها من جهة الجندي المتدين، ثم يتجنّد ثلاث سنوات كاملة، مع الأغلبية المطلقة من الحالات الجاهزة للتجنيد كمقاتلين، هناك 20 أكاديمية إعدادية من هذا النوع، معظمها تقدم المسار المذكور أعلاه، وبعضها يقدم مزيجاً من الدراسات العليا خلال الفترة التحضيرية (للكنيست، 2017).

في "إسرائيل"، الأكاديمية العسكرية التحضيرية في القانون كإطار تعليمي مخصص في المقام الأول للأشخاص المقدمين على التجنيد في الجيش، وتتمثل أهدافها في إعداد المتدربين للخدمة الكاملة في "جيش الدفاع الإسرائيلي"، والتوعية من أجل المشاركة الاجتماعية والمدنية. (الكنيست، قانون

الأكاديميات العسكرية التحضيرية، 2006) والشباب الذين ينضمون للبرنامج التحضيري توجّل خدمتهم، وينضمون (لجيش الدفاع الإسرائيلي) بعد عام من بقية الشباب الآخرين.

أول أكاديمية عسكرية تحضيرية كانت "أبناء دافيد"، تأسست عام 1988، وفي عام 2008، تم تنظيم نشاط هذه الأكاديميات بقانون الأكاديميات ما قبل العسكري، حتى عام 2015 كان هناك 52 أكاديمية تحضيرية عسكرية (الكنيست، بيانات حول التجنيد، 2017).

يعتبر البرنامج التحضيري الديني قبل العسكري، إطاراً معداً للرجال أو النساء بشكل منفصل، لمن تخرجوا من المدارس الثانوية، أو المدارس الدينية الثانوية، من أجل تدريبهم وتأهيلهم عقلياً وجسدياً لمدة سنة أو سنة ونصف؛ للخدمة في الجيش، إضافة للتأهيل الديني، تأتي الأكاديميات التحضيرية الدينية ما قبل العسكرية لمنع الوصول للوضع الذي يؤدي فيه اجتماع الشاب أو الشابة المتدينين مع العالم العلماني في الخدمة العسكرية، مما قد يؤدي لتخليهم عن المجتمع الديني.

تهدف المدارس الدينية التحضيرية بجانب ما ذكر سابقاً، لرعاية الأشخاص الذين سيكونون في مقدمة الجنود في الوحدات القتالية "كرأس الحربة" في الحروب التي تخوضها "إسرائيل" ضد أعدائها.

في "إسرائيل" يوجد 54 برنامجاً تحضيرياً سنوياً، 24 منها للصهيونية الدينية و30 برنامجاً تحضيرياً عاماً، للفئات العلمانية والتقليدية، وللمتدينين الذي يريدون الاندماج في أطر مختلطة، في المجموع، هناك 4000-3500 منتسب في البرامج التحضيرية، تضاعف العدد في السنوات العشر الأخيرة، ويرجع ذلك أساساً لزيادة عدد الطلاب في البرامج التحضيرية العامة، نصف الطلاب ينتمون للصهيونية الدينية، ونحو ربعهم من الفتيات (الكنيست، بيانات حول التجنيد، 2017).

2.3.2 تأثير الحاخامات على طلاب المدارس العسكرية:

تعد "اليشيفوت/ المدارس الدينية" لدى الجمهور الصهيوني الديني، الأساس لوجود كل المجتمع الصهيوني الديني" (شفارتس، 2004، صفحة 24)؛ لأن هذه المجتمعات اليهودية الصهيونية كانت الدفيئة التي تلقى فيها أتباع هذا التيار أفكارهم وأيدولوجيتهم، وأبراهام يتسحاك كوك أول ما قدم إلى "فلسطين" أقام أول مدرسة دينية له في مدينة يافا، ثم أصبحت المدرسة الدينية "مركز هاراب" (إيرز، 2010، الصفحات 18-19) هي المدرسة الرئيسية التي أسسها، ولا تزال منذ تأسيسها إلى اليوم

مرجعية المدارس الدينية التابعة لهذا التيار، وفي الإطار العام، ومنذ إقامة "إسرائيل" أسس كل تيار في "إسرائيل" مدارس يشفا، حيث تعلموا وفقاً لطريقته وتقاليده، فهم يعدون هذه المدارس مانعةً لانحراف الشباب، ومركز تعبئة للشباب قبل الدخول والتجنيد للجيش.

تحولت المدارس الدينية التي كبرت وتوسعت، إلى معاهد للدراسات الحاخامية والقضاة الشرعيين، وبدأ العشرات من الحاخامات، ومئات المعلمين باتخاذ مكانهم فيها، موشافيم وكيبوتسات ومستوطنات مجتمعية، ومعابد يهودية اختاروا لأنفسهم حاخامات خريجين من نظام المدرسة الدينية (Aran, 1986, p. 67).

هناك أيضاً عدد من القضاة في المحاكم ممن عُينوا، من خريجي المدارس الدينية التي تحولت لمعاهد تخرج قضاة، وبذلك ازداد تأثير المنظومة التوراتية الدينية، وتوسعت بقوتها الذاتية.

تعتبر الدورات، والمعاهد الدينية التحضيرية ما قبل العسكرية، والجيش بشكل عام، واحدة من الأعمال الأصلية، والمثيرة للاهتمام التي سلكتها الصهيونية الدينية كرافعة في الصعود والدخول إلى الحكم، في بداية هذه العملية، كان هناك قلق من أن الدورات التحضيرية تتآكل في المدارس الدينية، لكن العكس ما حصل، فقد أصبحت الأكاديميات ما قبل العسكرية عنصراً بارزاً ومرغوباً في المدارس الدينية.

يعمل الحاخامات في هذه المدارس بجد لإقناع طلابهم بمحاولة الدراسة على الأقل في المدرسة الدينية العسكرية لبعض الوقت، في كثير من الحالات، كانت التجربة ناجحة، وتم تعبئة عدد من هؤلاء الطلاب، وصعدوا بفضلها، وتعد الدورات التحضيرية أكثر جاذبية لهؤلاء الطلاب (كوهين أ.، بداية تحقق حلمنا، سحق الصهيونية الدينية في النضال على الهوية اليهودية في دولة إسرائيل و تأثيراتها المستقبلية، 1958، صفحة 265) يتم إدراج هؤلاء الطلاب فوراً بعد الانتهاء من دراساتهم الثانوية في تلك الدورات أو المعاهد ما قبل العسكرية.

ظاهرة المعاهد التحضيرية أوقفت إلى حد ما، وتيرة التوسع في "يشيفوت ههسدير، وهي المدارس التوراتية التي يتعلم فيها المتدينون الأرثوذكس من أجل التهرب من الخدمة العسكرية، ولكن لم تقلل منها. وهنا لا بد من القول إنه من الطبيعي أن يكون البرنامج أقوى جذباً للشباب، سواء بسبب التحديات العسكرية التي يطرحها، أو بسبب الدراسة الموجزة والمركزة للقضايا الحالية.

لدى المدارس الدينية ما قبل العسكرية مهمة تتمثل بتعزيز التطوع إلى النمو والتقدم نحو القيادة، وانتقاء الطلاب المناسبين لهذه المهمة. لأن هذه المهمة، من وجهة نظر التيار، أصبحت صعبة بشكل خاص في ضوء التأثير المتزايد للعلمانية. (Cohen A. a., 2000, p. 167) .

يقود الحاخامات، وغيرهم ممن يقودون مجتمع الصهيونية الدينية، وراءهم جيوش (المؤمنين) الذين هم تحت سيطرتهم من أتباع هذا التيار، ممن يكونون تحت سلطتهم المباشرة في المدارس الدينية.

وفي اختبار الاستطلاعات التي تناولت هذه المسألة، تبين أن تأثير الحاخامات على تلاميذهم عظيم عندما يتعلق الأمر بالمسائل الشرعية البسيطة لما هو مسموح، وما هو ممنوع في الحياة الدينية اليومية (Cohen A. , Political Partners: Relations between Religious and NonReligious in One Political Party, 1990, pp. 131-150). وهو أقل بكثير عندما يتعلق الأمر بالقرارات الأخلاقية المهمة المتعلقة بالخدمة العسكرية، أو الدولة، واختيار أسلوب الحياة.

لكن تصريحات الحاخامات في مثل هذا المجتمع تُعد خطيرة، وتأخذ بعداً إعلامياً في حال تكلم أحدهم ممن يعدون أعمدة هذه المدارس، وعندما يتعلق الأمر بالقضايا الخاصة بالجيش، فإن الحاخامات يكون لهم الصوت الأعلى في المناقشة العامة وردود الفعل لما يصرحون به، كما حدث عندما تحدث أحدهم عن خدمة الفتيات المختلطة مع الفتيان في سلاح المدرعات، حيث أعقب ذلك موجة من ردود الأفعال التي شغلت لأيام جميع قطاعات الشعب، (كوهين أ.، العلاقات المتبادلة بين القيادة الدينية والسياسية والدين والدولة - في الأحزاب الدينية، 2001، الصفحات 435-459).

كي نتعرف على مدى تأثير الحاخامات على أتباعهم، وخاصة في المدارس الدينية لا بد من نظرة موجزة واطلاع على وجهة نظر الصهيونية الدينية وحاخاماتها؛ حول اليهودية كدين، وعلاقة ذلك بالدولة، وكيفية تقبل ما يقولونه في أوساط مريديهم، فاليهودية في نظرهم، دين يسعى لتنظيم الأحوال الشخصية، والجماعية، والجمهور، والدولة. والناطقون الرسميون المعتمدون لديهم، هم الحاخامات. "ضمن التسلسل الهرمي الذي أقامته الوصية الدينية" التي ترى أن الحاخامات هم المفسرون لله وكلماته، لذلك سلطة الحكماء/ الحاخامات، هي حجر الزاوية لعالم الشخص المتدين، وهم يوجهون سلوكهم اليومي، وكذلك خياراته المهمة في حياتهم (كوهين أ.، الاتفاقيات التي كسرت الاتفاقيات: التغيرات في العلاقات بين الدين والدولة - بين التوافقية والحسم، 1997، الصفحات 529-555)،

على الأقل وفقاً لبعض التفسيرات الدينية، وإذا ما أضفنا أنه على المرء عندهم الالتزام بطاعة كلمات الحكماء والدوافع الدينية للحكم على كل من الأمور الفردية، وتلك المتعلقة بالدولة، الاستنتاج الحتمي هو أنه عندما يدعو حاخام أتباعه إلى عدم الانضمام إلى الجيش، أو لرفض أمر ما، يجب أن يكون هذا الأمر مقلداً للجميع، وهو ما يتخوف منه اليسار اليوم.

ومع ذلك، فإن دراسة مستمرة لموقف معظم الصهاينة المتدينين تجاه الحاخامات، تكشف عن وجود مفاهيم أساسية. إن استطلاعات الرأي التي أجرتها الصهيونية الدينية على مدى السنوات القليلة الماضية تكشف أن تأثير الحاخامات على هذا الجمهور أقل مما يمكن قبوله. فقد وجد مسح معمق أجره معهد الديمقراطية الإسرائيلي أن جزءاً كبيراً من الجمهور الصهيوني الديني لا ينسب أهمية للأحكام الحاخامية في القضايا السياسية والدبلوماسية. استطلاع آخر أجرته منظمة "بيت هيلل" أظهر أن أغلبية كبيرة (80%) من أبناء الصهيونية الدينية يعتقدون أن الحاخامات ليسوا قادرين على التأثير على حياتهم الحديثة، وتقول أقلية صغيرة نسبياً (حوالي 20%) أن الحاخام يلعب دوراً في تشكيل حياتهم " (Cohen A. , Changes in the Orthodox Camp and their Influence on the Deepening Religious-Secular Schism at the Outset of the Twenty-First Century, 2004, pp. 71-94).

وبما أن استطلاعات الرأي هكذا، فإننا إذا نظرنا إلى الحياة نفسها، نجد أن الحاخامات لديهم تأثير أقل من التأثير المعلن. خاصة فيما يتعلق بالمسائل التي يوجد معها تصادم بين الأحكام "الهلاخاه" والقيم أو المصالح الأخرى.

في اختبار النتائج، وفقاً لما تقدمه هذه الاستطلاعات، يبدو أن تأثير الحاخامات ضئيل جداً. لذلك وعبر السنين، كان هناك صدام وجهاً لوجه بين الحكم القاطع للحاخامات، ونشاط الجيش، وقانون الدولة. ومنذ اتفاقيات أوسلو دعا الحاخامات إلى رفض الأوامر من الجنود المتدينين عندما يتعلق الموضوع بأمر إخلاء مناطق من "أرض إسرائيل". هذه الدعوات سمعت بصوت عالٍ من كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية، من بينهم الحاخام (شموئيل إياهو)، خلال الانفصال عن قطاع غزة، وعلى الرغم من اشتراك الجنود المتدينين بعملية إجلاء المستوطنين، إلا أن عدداً محدوداً من الجنود رفضوا الأوامر.

ويمكن تحديد ظاهرة مماثلة فيما يتعلق بالخدمة العسكرية للفتيات، وتأثير الحاخامات في هذا المجال، حيث تشير الغالبية العظمى من الحاخامات الدينيين بوضوح إلى أنه يحظر على الفتيات المتدينات الالتحاق بالجيش. وهذا هو أيضاً الموقف الرسمي المخضرم للحاخامية الكبرى، حتى في الأيام التي كان فيها حاخامات صهاينة.

ومع ذلك، في العقد الأخير كان هناك زيادة كبيرة في عدد الفتيات المتدينات اللواتي اخترن الانضمام إلى الجيش.

وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يبقي على هذه البيانات الحساسة المتعلقة بنسبة تجنيد الفتيات في الجيش سرية إلى حد ما، إلا أن الأرقام التي تم نشرها تظهر أن حوالي ثلث الفتيات المتدينات يتجندن اليوم في الجيش، والحديث يدور عن زيادة بنسبة 250% في التجنيد الديني الوطني للجيش منذ عام 2010. معظم الحاخامات يمنعون ذلك، لكن الفتيات يتدفقن على مركز الاستيعاب (فريدمان ش' ، من المهتم بالحاخامات، 2018).

وأخيراً، فيما يتعلق بهذه المسألة، فقد وصلت المرأة إلى القمة في تعيينات الجيش للمناصب العليا، ودمج المرأة في الجيش أصبح ملحوظاً، ولأول مرة تُعين امرأة لقيادة سرب طائرات، وهذا أمر أقلق الحاخامات، مع أن عملية دمج النساء في الجيش ليست جديدة. فقد خدمت النساء في معظم الوحدات العسكرية لسنوات عديدة، وملأن المناصب الرئيسية إلى جانب الرجال، وفي بعض الأحيان خدمن في مقر القيادة العليا.

ومع ذلك، فإن دمج النساء في الجيش يثير لدى الصهيونية الدينية بالفعل أسئلة معقدة تتعلق بالهلاخاه، لكن رغم صرخات هؤلاء الحاخامات، والحالات المبلغ عنها التي حصل فيها حالات رفض الجنود للأوامر، وعصيان قادتهم، أو اختاروا عدم التجنيد بسبب إشراك المرأة، عدد قليل. وهنا أيضاً، وعلى الرغم من صراخ الحاخامات، لكن الشباب المتدينين، الذين هم على استعداد وحماس للعمل في الجيش، مستمرين بالانخراط في الجيش.

الساحة الأخرى التي يتناقض فيها، حسب البعض، وزن الحاخامات، هي السياسة الدينية، بمعنى الأمور السياسية التي تتعلق بسياسات الأحزاب وبرامجها وعلاقاتها مع الأحزاب والتيارات الأخرى. إذا أعلن الحزب القومي الديني "المفدال" مرة على الأقل أنه كان يتشاور مع الحاخامات، فإن معظم

السياسيين المتدينين قد تخلوا اليوم عن هذه النظرة: (بينيت، وشاكيد)، ومعظم أعضاء حزبهم وسياسيين دينيين آخرين، لا يتحدثون في تصريحاتهم عن أي مشاورات أجروها مع الحاخامات، وقد ثبت ذلك عندما انتقد بينيت بحدة التصريحات التي أدلى بها الحاخامات (أفينر والياهو)، حول الشاذين جنسياً وتجنيد النساء في الوحدات المختلطة. لكن ورغم ذلك لا يزال الحاخامات هم الجهات الفاعلة في الساحة العامة (فريدمان ش'، من المهتم بالحاخامات، 2018).

بالمقابل هناك قضايا وقعت، في العقد الأخير قللت من قيمة وتأثير الحاخامات في أوساط الصهيونية الدينية وخاصة فئة الشباب، فقد شكلت الشكاوى التي قدمت ضد الحاخام (موردخاي ألون) حول الاعتداء الجنسي في أثناء استغلاله سلطته الروحية صدمة عميقة للجمهور الديني القومي، وكان أساس هذه الاتهامات في هذه القضية، والظروف حدثت فيها، وطريقة معالجتها، وردود فعل المجتمع الديني الصهيوني، أثارت سلسلة من الأسئلة بخصوص العمليات التي تجري في الصهيونية الدينية، وتأثيرها على حياة جميع الإسرائيليين. وكان صعود وضع الحاخامات هو من بين أبرزها وأكثرها أهمية. الدكتور أرييل بيكار، والدكتورة راحيل شببات بيت هالحمي ودرون بينون قدموا بعض النقاط حول هذه الفكرة، التي شغلت تيار الصهيونية الدينية (فاكر، شببات، و يانون، 2010).

هذه القضية وغيرها، كشفت عن مدى الآثار المترتبة على ارتفاع مكانة الحاخامات اليوم، والتي تتجاوز إلى حد بعيد القطاع الديني الاجتماعي الذي تخدمه، وتؤثر مباشرة على المجتمع الإسرائيلي ككل. إن الوضع الخاص الذي توفره الصهيونية الدينية اليوم لحاخامها يخلق تداعيات سياسية، ودبلوماسية، وأمنية، وأخلاقية، وقانونية لجميع سكان "إسرائيل": متدينين، وعلمانيين، وحريديم وغير اليهود. أحد الأمثلة الكثيرة هو التأثير المتنامي لهؤلاء الحاخامات على مفهوم الجنود المتدينين من خلال دور (جيش الدفاع الإسرائيلي) وأهدافه، وغالباً ضد قيم الديمقراطية، والقانون الإسرائيلي والقانون الدولي (فاكر، شببات، و يانون، 2010).

تؤثر قوة الحاخامات على الساحة الإسرائيلية التي تتمتع إلى حد ما بنوع من الحرية والانفتاح، وتثير أسئلة حول قضية دور الحاخام في بيئة حديثة تنظر إلى الإنسان ككيان مستقل، تعيش فيها تيارات يهودية متجاوزة جنباً إلى جنب، ولا يعد كثير من اليهود "الهلاخاة" بخاصة، والدين بعامة جزءاً من هويتهم اليهودية. لذا فإن مسألة وضع الحاخام لا تتعلق فقط بموقف الحاخامات في المجتمع، ولكن أيضاً طبيعة دورهم، والمؤهلات التي يجب أن توضع لهذا الدور، وحتى صلاحيتهم الممنوحة لهم.

يرى (أرييل بيكار) أن تراكم الصلاحيات الممنوحة للحاخامات، أسهمت في تعزيز وضعهم كسلطة عليا في الصهيونية الدينية، وأيضاً في المجتمع الإسرائيلي ككل، يقول: "في المفهوم الحالي، الذي يحتاج إلى استبدال، تتركز كثير من القوى في يد شخص واحد. يُستخدم الحاخام اليوم كمعلم للتوراة، وعالم نفس، ومستشار، وزعيم اجتماعي، وسياسي، وفقهه يصدر الفتاوى. بخلاف القضاة، حيث لا يطلب من الحاخامات إبراز قراراتهم.

المشكلة، حسبما يعتقد بيكار، كامنة في التوصيف. (فاكر، شبات، و يانون، 2010) من الضروري، كما يقول، إزالة عنوان " الحاخام "من قاموس الدرجات الدينية واستبداله بلقب "تلميذ ذكي" " talmid chacham". (فاكر، شبات، و يانون، 2010) ويؤكد الدكتور بيكار على النهج الذي ينادي بإلغاء وصف الحاخامات التي تعني السيد، والتي تنظر إلى الغير على أنهم عبيد: بالطبع، يتناقض الحاخام مع النهج الحديث الذي ينظر إلى الإنسان على أنه كيان مستقل لا يخضع للسلطة المطلقة لأي سلطة بشرية.

في المجتمع الحديث لا توجد صلاحيات دائمة ومطلقة، تخضع المراكز ذات السلطة للمراجعة المستمرة، ومن ضمنهم أصحاب المناصب المنتخبون لفترات محددة، وهناك اللامركزية في السلطات وفصل السلطات، من أجل منع تركيز الكثير من السلطة في يد شخص واحد، أو مؤسسة؛ لأن هذا قد يؤدي إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة (فاكر، شبات، و يانون، 2010).

لكن من الناحية العملية، وعلى عكس هذا الرأي التقليدي، لا يُنظر إلى الحاخامات اليوم كأشخاص يملكون المعرفة المهنية والحكمة البشرية، ولكنهم يتمتعون بسلطة روحية دينية، لا وجود لها لدى أي شخص عادي. ويعتقد الناس أن الحاخام يعلم أكثر منهم، ولكن معرفته تأتي من مصدر آخر، فهم يفقدون فهمهم بأن سلطة الحاخام هي إنسانية، وأنها تمنح من الإنسان، وأنها محدودة، وأن عليهم تحمل المسؤولية الشخصية عن أفعالهم وآرائهم.

تشير (بيت هالحي) إلى أنه في "إسرائيل" توجد نماذج للحاخامية المختلفة جداً عن حاخامات الحاخامية الأرثوذكسية الإسرائيلية المعترف بها في "إسرائيل". وقالت إن أولئك الحاخامات يمكن أن يكونوا مصدر إلهام لليهودي المتدين في "إسرائيل". (فاكر، شبات، و يانون، 2010).

4.2 تراجع نفوذ العلمانية في الجيش لصالح الصهيونية الدينية:

حسب البيانات التي ينشرها الجيش الإسرائيلي، بخصوص الخدمة السنوية فيه، تبين أن الحافزية والرغبة للخدمة في الوحدات القتالية لدى المجندين الجدد عام 2017، اعتبرت الأدنى منذ عقد من الزمان، وبلغت الذروة عندما وصل دافع الجندي للخدمة في الوحدات القتالية في الجيش إلى 67%، وهي الأقل منذ 2007 بعد حرب لبنان الثانية، حيث أعرب 66.3% من الجنود عن رغبتهم بالتجنيد في الخدمة في الوحدات القتالية في ذلك الوقت. (الكنيست، بيانات حول التجنيد، 2017).

نبح انخفاض الدافع للخدمة القتالية من ضمن جملة أمور أهمها: " الهدوء الأمني، وشعور الشباب بأنه لا يوجد حالياً أي تهديد كبير لدولة "إسرائيل". ولأن جيل اليوم من الشباب يتساءلون: ماذا سأستفيد من الخدمة في الوحدات القتالية، هذا التساؤل جاء من حقيقة أن المجندين من سكان المدن الكبرى، ومن أتباع اليسار يفضلون الذهاب للخدمة في الوحدات الاستخباراتية، خاصة الوحدة (8200) والموساد والشاباك؛ لأن هذه الوحدات تضمن للشباب بعد تسريحه من الجيش مستقبلاً مادياً أفضل مما لو توجه للوحدات القتالية" (شوبيل، 2017).

هذا الأمر أصبح مقلقاً للمستوى العسكري؛ لأن عدم رغبة الشباب بالتوجه للوحدات البرية القتالية ولد فراغاً قيادياً؛ لأن الوحدات القتالية تُعد "رأس الحربة" في الجيش والمعارك التي يخوضها ضد أعدائه، هي من تخرج قادة الجيش، وقادة الأركان، وإذا استمر هذا الانخفاض، فإن الجيش لن يجد في المستقبل القريب قائداً مناسباً له.

هذا الفراغ الذي تولد هنا، والنتائج عن عزوف الشباب عن التوجه للخدمة في الوحدات القتالية، بدأ يملؤه تيار طامح، ليكون في أعلى هرم القيادة في الجيش، وهو تيار الصهيونية الدينية، ويتم ذلك عبر ضخ المزيد من الشباب القادمين من المدارس والأكاديميات والدورات الدينية ما قبل العسكرية في الوحدات القتالية.

اليوم، تشكل الصهيونية الدينية، جزءاً مهماً من صف القيادة المتوسطة والصغيرة في "الجيش الإسرائيلي"، ولها حضور متزايد في وحدات النخبة، ففي عام 2007 نشر أن 40% من خريجي دورة الضباط من المتدينين الوطنيين (شارون و فريش، بلا كيباه على أرض العرض، 2007) (هأريئيل، 2013).

رأت الصهيونية الدينية أنها ظاهرة مرحب بها، ومؤشر على أن "القباه المحبوكة" أخذت المكان التقليدي لأبناء الكيبوتسات كرواد ونخب نوعية في المعسكرات الصهيونية، مما يسهم في قيادة الدولة والمجتمع (فايس، 2008).

في اليسار العلماني، هناك من أعرب عن قلقه من نمو الظاهرة، مدعياً أن تيار الصهيونية الدينية، أو الوطنيين الدينيين سيسيطرون على مناصب رئيسة في الجيش، وعمليات الاستحواذ هذه قد تشكل خطراً على الدولة في حال حدوث اصطدام أيديولوجي بين الأحكام الدينية للحاخامات والأوامر العسكرية، خاصة في ضوء توصيات الحاخامات الوطنيين الدينيين البارزين أن على الجنود المتدينين رفض أوامر إخلاء اليهود من بيوتهم في إطار خطة فك الارتباط، وفي حالات إخلاء البؤر الاستيطانية.

صرح عالم الاجتماع العسكري، (بجال ليفي)، في مجلة "في المعسكر" أن هذا مساراً خطيراً؛ لأن تلك المهمة المتمثلة بعصيان الأوامر، توصف بالقداسة كونها تنفذ باسم الرب، (نحشوني، 09). وهناك عدد من حاخامات الصهيونية الدينية رفضوا هذا الادعاء، ووصفوه بالنفاق؛ لأن اليساريين في سنوات الـ 80 رفضوا أوامر طرد العرب من منازلهم. في الواقع، خلال إخلاء "غوش قطيف"، ورغم إلحاح كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية، مثل (أبراهام شابيرا) و(مردخاي إياهو) على رفض الأوامر، عدداً قليلاً فقط استجاب لذلك، ومعظم الجنود من الجمهور الديني الوطني لم يرفضوا الأوامر.

في هذا الجو المشحون، والذي يراه العلمانيون بؤادر كارثة تنتظر "إسرائيل" في حال سيطر هذا، التيار الصهيوني الديني على الدولة، أصبح العلمانيون وخاصة اليسار والوسط يرون أن "إسرائيل" تتحول تدريجياً إلى مثال لما يسمى "جمهوريات الموز"، وهو مصطلح يطلقه الساسة والكتاب الإسرائيليون واليساريون على غياب الديمقراطية، ومهاجمة الإعلام، كناية عن التخلف والتحول إلى نموذج للدول الإفريقية غير المستقرة والفاسدة، وفي حال سيطرت الصهيونية الدينية على السلطة بشكل كامل، أو أخضعت اليمين العلماني لإملاءاتها خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين والدولة، وضم الضفة الغربية سكانها الذين سيغيرون التركيبة السكانية "لإسرائيل"، فإن ذلك من وجهة نظرهم بداية الانهيار للدولة.

الفصل الثالث: أثر وصول تيار الصهيونية الدينية للسلطة

السيطرة على مؤسسات الدولة السيادية

تبني الأحزاب اليسارية والعلمانية لمواقف هذا التيار

تسارع عملية ضم الضفة الغربية لإسرائيل

أثر وصول تيار الصهيونية الدينية للسلطة:

مقدمة:

ينبع الصراع بين الصهيونية الدينية وباقي التيارات السياسية والدينية الإسرائيلية من طبيعة الدين اليهودي ومن مكانته في إطار الدولة الإسرائيلية بوصفه عنصرا وظيفيا فيها ومؤسسا لها، كما أردت ذلك الصهيونية، عندما رضيت، وطلبت إشراك الحاخامات في إقامة الدولة ومن ثم الانخراط في مؤسساتها. والجدل القائم في إسرائيل لا يدور بصفة أساسية حول الفصل بين الدين والدولة، على الرغم من وجود من ينادي بذلك وهم أقلية، بل الخلاف يدور حول المدى الذي تقف عنده الدولة في دعمها ومساعدتها للمؤسسات الدينية اليهودية، هذا بالرغم من تصريح بن غوريون الزعيم التاريخي للدولة الإسرائيلية الذي حاول أن يجعل منها دولة علمانية، وأن يبعد الدين عن الحكومة والسياسة، هذا بالإضافة إلى دور العقيدة الدينية اليهودية في الأيديولوجية الصهيونية.

المتدينون الصهاينة، الذين أصبحوا أكثر انخراطا في المجتمع والسياسة ويؤيدون النشاط الصهيوني للدولة. في البداية، أي منذ نشأة المؤسسات اليهودية الصهيونية انضموا إلى هذه الأيديولوجية وشكلوا أحد أجنحتها، وهو ما يسمى بالصهيونية الدينية. وقد قامت إستراتيجيتهم قبل وبعد سنة 1948 على المشاركة في مؤسسات الدولة والاقتصاد وفق إستراتيجية التوافق والمهادنة مع الأغلبية العلمانية. ولكن بعد سنة 1967 اتجه هذا التيار نحو المزيد من التطرف القومي بظهور حركة جوش أمونيم، والتي ترى في الاستيطان واجبا دينيا، وأن التنازل عن أي شبر من الأرض يمثل انتهاكا للشريعة. ويرى إسرائيل شاحك، أن هذا التيار يتعامل بانتقائية مع الشريعة اليهودية، وأقل تشددا من الحراديين.

هناك العديد من القضايا التي تثير التوتر بين الصهيونية الدينية والعلمانية، منها مسألة العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، ومسألة الدور الذي تلعبه الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية، فقد حصل المتدينون على مزيد من الامتيازات، وعززوا قوتهم المؤسساتية بشكل يفوق حجمهم الاجتماعي،

والسياسي. بحصولهم على حقائب وزارية كبيرة كالتعليم والقضاء، وزيادة المساعدات الاجتماعية للمدارس الدينية وطلابها، هذا الوضع أخذ يزداد الاعتراض عليه من قبل الجمهور العلماني بحجة أنه يكرس عدم المساواة بين المواطنين الإسرائيليين، ويقود الى خراب الدولة.

من الناحية العملية، ترى مجموعة كبيرة من اليهود العلمانيين أن سيطرة هذا التيار يمثل عائقاً كبيراً أمام الكثير من اليهود للهجرة إلى إسرائيل، كما يمثل تقدم الصهيونية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، أهم أسباب التصدعات الاجتماعية والسياسية التي أخذت تهيمن على الساحة الاجتماعية والسياسية، وله تأثير كبير في تعزيز الانقسامات الاجتماعية السياسية الأخرى، كما يشمل ذلك ميل الأحزاب الدينية والجمهور الديني نحو اليمين واعتناق أفكار اليمين المتطرف حول أرض إسرائيل الكبرى وعدم التنازل عن المستوطنات وتعزيز هذا الطرح من خلال الفتاوى الدينية. وعلى مستوى البرامج الانتخابية لدى الأحزاب السياسية التي أصبحت تدرج المسألة الدينية والتعايش بين المتدينين والعلمانيين ضمن خطاباتها السياسية.

1.3 السيطرة على مؤسسات الدولة السيادية:

منذ تأسيس "إسرائيل"، مرت الصهيونية الدينية بعملية تغيير. وهذا التغيير لم يكن هامشياً ولا سطحياً، ولا لتحقيق إنجازات مطلوبة محدودة، أو لإجبار المنظومة المسيطرة على إيجاد موطئ قدم لها داخل الحلبة السياسية؛ بل حلبة التأثير وصناعة القرار، فالصهيونية الدينية اليوم، ليست قبل 70 عاماً، ففي تلك الفترة، تميزت سياستها بالوجه الحريدي الأرثوذكسي المسالم والمهتم بالدين بجانب تأييدها ودعمها للصهيونية، وتحقيق المشروع الاستيطاني بهدوء، وكلفها جنوحها نحو التعامل بهدوء مع السلطة الحاكمة كثيراً عند الانسحاب من سيناء، وقطاع غزة، صوت ممثلوها في مجلس الشعب، والحكومة المؤقتة في تلك الفترة، ضد اعتزام بن غوريون الإعلان عن إقامة الدولة، والسبب في رفضهم أن الدول العربية التي هددت بالهجوم، إذا تحقق هذا الإعلان، قد يؤدي حسب تصورهم في تلك الفترة لقيام الدول العربية بالقضاء على "الجيش الإسرائيلي" وتدميره، بعد ثلاث سنوات فقط من المحرقة.

بعد 19 عاماً من قيام الدولة، عارض وزراء الحزب القومي الديني "المفدال" الخروج لحرب (67). مع أن علامات الانتصار كانت بادية، وصوتوا أيضاً ضد الدخول في معركة لاحتلال القدس. واليوم، بعد

مراحل طويلة. يقود ممثلو الصهيونية الدينية في الحكومة والكنيسة الموقف اليميني الأوضح لهذا السبب.

جنباً إلى جنب مع التحول الكبير، حدث تحول آخر، تمثل بانخفاض قوة الحاخامات التقليديين، وصعود قوة الحاخامات ورؤساء المدارس الدينية، الذين يلعبون الدور الأساسي في صياغة السياسات ونسج التحالفات كالحاخام (حايم دروكمان) (وشموئيلياهو)، وعن طريقهم يتحكم اليمين بالصهيونية الدينية التي تشكل خزانه الانتخابي الاستراتيجي، مقابل مواقف يجب أن يقفها اليمين مع الصهيونية الدينية ولصالحها، وأيضاً مقابل دعم الشروع الاستيطاني، الذي يعتبر عصب مشروع الصهيونية الدينية.

ومن أوضح الأدلة على هذا التأثير المتبادل، والزواج السياسي بين الصهيونية الدينية و اليمين الحاكم، قيام بنيامين نتنياهو من بولندا، حيث كان يستعد للسفر إلى ألمانيا لحضور مؤتمر ميونخ للأمن ، بمتابعة عملية الاندماج بين البيت اليهودي بزعامة آفي بيرتس، والاتحاد الوطني بزعامة بتسلانيل سموترتش، بعد أن ضغط على حاخامات الصهيونية الدينية ، وعلى رأسهم حايم دروكمان كي يجبروا هؤلاء على الاندماج ، وفعلاً وُقِع اتفاق الاندماج يوم 2019/2/16 في منزل حايم دروكمان ، وبمتابعة مباشرة من نتنياهو عبر البث المباشر من بولندا، حيث أصر نتنياهو أن يكون شاهداً على الاندماج من مكانه هناك؛ لأنه يعلم أن الصهيونية الدينية باخاماتها قادرة على إيصاله لسدة الحكم من جديد، كما حدث في 2014، عندما وقف هذا التيار في آخر يوم قبل الانتخابات إلى جانب الليكود ضمن اتفاق خفي يحصلون بموجبه على ما طمحوا لسنوات لتحصيله، وهذا ما حصل. (كارني، 2019).

وقد وقف الحاخام إيلي سادان، رئيس المعهد الديني، على رأس اللجنة المنظمة التي انتخبت الحاخام بيريتس لرئاسة حزب البيت اليهودي تمهيداً لانتخابات 2019 للكنيسة الـ 21، هذا الشيء لم يكن في السابق في الصهيونية الدينية، ومن الجدير ذكره أن كليهما، سادان وبيرتس، هم من تلاميذ الحاخام (تسفي تاو)، الشخص المؤثر في الجناح الخردالي، الجمهور الديني الوطني الحريدي.

هذا الدور المتزايد للصهيونية الدينية في إدارة دفة الحكم في "إسرائيل"، برز في ظل الكساد المستمر في اليسار الصهيوني.

"في هذا المناخ، تزداد وتنمو ظاهرة التناؤل والإيمان بالشعب اليهودي وبدولة "إسرائيل" في صفوف الصهيونية الدينية. وإذا استمرت هذ الظاهرة بالنمو، والانتشار في القاعدة العريضة من الشعب، وكل المؤشرات تدل على أنها مستمرة بالفعل، فإن هذا التناؤل والانتشار، قد يولد روحًا جديدة، ومثاقلة، تقود إلى غياب روح الديمقراطية، وحلول الروح التوراتية، التي ستعيد العلمانية، وتضعها جانباً" (هرثيل، 2019). وهذا ما يقلق جزءا كبيرا من المجتمع الإسرائيلي، وخاصة العلماني، والذي يعلن صراحة أنه سيتترك البلاد إن حصل، وأمسك المتدينون بدفة القيادة في الدولة.

1.1.3 أثر سياسات الصهيونية الدينية على إسرائيل:

بعد مرور 71 عاماً على مشروع الصهيونية الدينية ودخولها بقوة في المنظومة السياسية الإسرائيلية، هناك في "إسرائيل" من يقول إنه حان الوقت لمناقشة الأهداف التي انطلقت من أجلها، والإنجازات التي حققتها الصهيونية الدينية وأثرها على سياسة الدولة، وما مدى مصداقية ادعاءات (يوسي كلين) الذي هاجم الصهيونية الدينية في كتاباته، ووصفها بأصعب الأوصاف (كلين، 2017) عندما قال بأنها أكثر خطورة على دولة "إسرائيل" من أعدائها، وما الإسهامات الخاصة للصهيونية الدينية منذ أن وضعت المستوطنات على سلم أولوياتها؟

هناك من يجيب فيقول متسائلاً: إذا كنت تبحث عن إسهامات حقيقية، إيديولوجية ودينية واجتماعية واقتصادية وأمنية، فإن الإجابة لا شيء. لم يقم المستوطنون بصياغة رؤيتهم الخاصة للإنعاش الروحي، الاجتماعي، الاقتصادي، والأمني للمشروع الذي وضعته الصهيونية؛ بل قاموا بنسخ ما وضع من مبادئ للصهيونية قبل عام 1948 وتحويله إلى مفارقة تاريخية توراتية، وربطه "بأرض إسرائيل"، وضرورة احياء فريضة الاستيطان فيها، وبنو على هذا الأساس رؤيتهم وتصوراتهم للمظهر العام للدولة (جال-نور، 2017).

وعند التفصيل لتلك الجوانب، وما أضافته الصهيونية الدينية لها، فهناك من يرى أن القضية الاجتماعية في "إسرائيل" أصبحت أكثر تعقيداً؛ لأن المستوطنات في المناطق أعطت حلول إسكان رخيصة لجزء صغير من الطبقات الاجتماعية الأضعف، خاصة للمنتمين للصهيونيين الدينيين من المتطرفين. ومع ذلك، فإن الحوافز لنقل هؤلاء السكان إلى المناطق/ الضفة الغربية، كانت نتيجة غير مستقرة لسياسات الليكود النيو ليبرالية، التي زادت من الفجوات في المجتمع. وبالتالي لم تكن هناك مساواة اجتماعية.

في المجال الاقتصادي، لا يزال العبء المالي الذي وضعتة المستوطنات على المواطنين الإسرائيليين مجهولاً، ولكن من الواضح أنه عبء هائل، وأن تحويل المخصصات، والتمويل إلى المستوطنات في الضفة الغربية لم يؤثر فقط على القطاعات الأضعف؛ بل على تنمية البلاد أيضاً. يكفي ذكر تكلفة ضمان أمن سكان المستوطنات، التي تقع خارج الأراضي السيادية لدولة "إسرائيل" (لانداو، 2019).

أثبت الواقع أن المستوطنات ليس لها أي قيمة أمنية، فقد تم إزالة المستوطنات من قطاع غزة لخطرها على سكانها، واستمرارها كصداع أمني للجيش الإسرائيلي. وقد أوضح قادة (جيش الدفاع الإسرائيلي) وقادة غوش ايمونيم في عام 1979 أمام المحكمة العليا، في قضية ألون موريه، أن الدافع لإنشاء المستوطنات ليس الأمن (التحرير، حرب زيادة المستوطنات، 2018).

ما هي إسهاماتها في المجال الديني؟ هل كانت تعبيراً عن عصر النهضة اليهودية في القرن الواحد والعشرين؟ هل سدت الفجوة بين المتدينين والعلمانيين؟ هل كانت الأداة التي تجسر الهوة بين اليهود في "إسرائيل" والشتات؟ هل كان هناك أي مفكرين منها؟ عادة ما يكون العكس هو الصحيح. كما أشار الأساتذة في جامعة بار ايلان (تشارلز ليبمان واليعازر دونيحاوي) حينما قال واصفاً الصهيونية الدينية: "عاد الله بالاسم فقط، كبطل قومي وليس كإيمان ديني عميق" (جال-نور، 2017)، والمقصود من ذلك هو أن الصهيونية الدينية جاءت بشعار مصلحي لفئة سياسية ايولوجية يهودية، مغلف بغلاف ديني تقليدي، استخدم كمطية، وأداة لاستقطاب الأتباع، ولم يكن نابع من ايمان حقيقي بما ورد من نصوص في التوراة، ودليلهم على ذلك، ما أحدثه هؤلاء من تكييف للنصوص الدينية بما يتلاءم مع أيولوجيتهم السياسية، وأحياناً تطلب منهم تغييرات دينية، كما يحدث اليوم في تعاملهم مع قضية الشواذ جنسياً، وقضية المرأة.

والآن، هل مُنح الجيل الجديد في الصهيونية الدينية الفرصة لصياغة حلول ديمقراطية بروح القيم اليهودية التي يصرون على تطبيقها؟ وأيضاً لمحاولة سد الفجوة بين الطوائف المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، عندما يتعلق الأمر بالمسائل المختلف حولها كالسبت، والدخول الى (الهيكل "الأقصى")، والدخول الى الجيش.

في الحقيقة لم يحدث أي من هذا. وبدلاً من الحفاظ على "الوضع الراهن" (Seymour, 2015) (O'Connor, 2015)، تم ابتكار الابتزاز بأساليب جديدة، عبر ترحيل المشاكل إلى ميادين وساحات

أخرى، بدءاً بالاستيطان في الخليل والضفة الغربية، مروراً بالتعايش وطرح قانون القومية الكثير للجدل، وليس انتهاءً بالصراع مع المنظومة القضائية، في الواقع، هناك من يرى أن الصهيونية الدينية الاستيطانية تهدد حالياً الديمقراطية، وأمن ومستقبل دولة "إسرائيل"، على ضوء استمرارها باستغلال هذه المواضيع الحساسة لصالح التهرب من استحقاقات أساسية نشأ هذا التيار من أجلها (جال-نور، 2017).

الفيلسوف والباحث في مجال الشريعة اليهودية "الهلاخاه" البروفيسور (أفي ساجي)، وهو ممن يرتدون الكيباه ومن المحافظين على التزامهم بتعاليم وفرائض التوراة، يبدي قلقه الشديد بشأن الوضع الذي تتجه إليه الدولة، على ضوء صعود تيار الصهيونية الدينية، ويرى أن التذرع بالدين من طرف المتدينين الأرثوذكس والمتدينين الوطنيين هو عامل تخويفي يسعى للسيطرة والوصول إلى مقدمة القطار، ونفي باقي قطاعات الشعب، ويضرب مثلاً على ذلك فيقول: "اليهود الأرثوذكس في الولايات المتحدة يعيشون في بيئة تُدنس فيها الأشياء المقدسة، ولم يحدث لهم شيء" (ساجي، 2016).

لكن المتدينون الوطنيين يعيشون في واقع معين داخل "إسرائيل"، ويعرفون أنهم لن يتمكنوا أبداً من الحصول على الحد الأقصى، المبني على فكرة "أسطورة الأرض"، وهو مصطلح جديد نسبياً، ويمكن الإشارة إلى السنة التي أنشئ فيه - 1967، عشية حرب الأيام الستة (67)، حيث كان القرار الأخير للحزب الديني القومي "المفدال"، وهو الحزب الأم للبيت اليهودي اليوم، هو عدم الانضمام إلى حكومة لا تضع معاهدة السلام مع الدول العربية على رأس قائمة أولوياتها، بعد ذلك تغير كل شيء، وظهر مصطلح "أسطورة الأرض"، والاستيطان فيها (ساجي، 2016).

هذا القرار وما تلاه من تغييرات سياسية وأيدلوجية، جاء بسبب أن الصهيونية الدينية سئمت من الجلوس في القاطرة الخلفية للصهيونية، وأرادت أن تنتقل إلى مقطورة القيادة، والمشكلة التي واجهتها، هي أن مقطورة القيادة، ولفترة طويلة دائماً كانت مشغولة، لذلك هم يركزون دائماً على الاستيطان والبناء والسيادة. حتى أتحت لهم الفرصة، فعندما بدأ المشروع الاستيطاني، حشدوا كل قوتهم، لذلك القطاع الديني الوطني وهو واحد من أعظم المآسي لدولة "إسرائيل"، فقد انطلق تحت تأثير مؤسس حركة مزراحي (الحاخام رايبينس)، مع الاعتراف بأولوية الشعب اليهودي. لكن في وقت لاحق، سادت فلسفة الحاخام كوك الذي قَدّم من الباب الخلفي وجهة النظر القائلة على الاستيطان في "أرض إسرائيل".

هذه المسألة وغيرها، زادت من الفجوة بين التيار الصهيوني الديني والتيار العلماني، أين تكمن المأساة؟ المأساة تكمن في أن هذا المجتمع يعيش كلياً في قلب الحياة الحديثة، وفي الحقيقة فقد نجح اقتصادياً واجتماعياً، لكن لم ينجح أبداً في تشكيل نظرة عالمية متعددة الثقافات تحتوي على عناصر مختلفة من الناس. ففكرة الحاخام كوك ليست بالتأكيد متعددة الثقافات، كل شيء محصور في وجهة نظر واحدة، وليس هناك اعتراف داخل هذا الجمهور بأن الشخص مخلوق متعدد الهويات، لذلك هو غير قادر على استيعاب الشخص العلماني اليهودي، فكيف سيستوعب وجود عربي بجانبه.

من هذا المنطلق وعلى هذه الخلفية، الثمن الديني لما فعلته الصهيونية الدينية كان فظيماً. لقد عطلت الحساسية تجاه العدل، وقوضت الحساسية تجاه العدالة؛ لأن أولئك الذين يتصرفون بشكل غير عادل ضد الفلسطينيين لا يمكنهم إضفاء هذا الدافع، والعمل بشكل عادل تجاه النساء أو كل شعب آخر. الصهيونية الدينية موجودة داخل مأساة دينية عميقة، تقود الوجود اليهودي والشعب اليهودي إلى كارثة هائلة، ثقافية، واجتماعية، وربما أيضاً وجودية (ساغي، 2016).

في الحقيقة، المؤسستان الدينيتان الأقوى في "إسرائيل"، وهما الأرثوذكس المتطرفون والدينية الصهيونية الذين يمثلون معاً 40% من الجمهور، يقودون الدولة إلى كوارث، كل في مجاله الخاص، كل واحد منهم يقودها إلى مأساة مختلفة، الجمهور الديني الأرثوذكسي المتشدد غارق في الوعي الأساسي القائم على فكرة "بقايا إسرائيل"، أي أنهم هم شعب إسرائيل الحقيقي، والصهيونية الدينية ألبست الدولة ملابس دينية قومية متشددة، لا تلائم الجميع فيها (ساغي، 2016).

أدى هذا المشروع لبروز وعي ديني وقومي مليء بالعجرفة العميقة، التي تدعي معرفة ما يريد الله، وعندها يفقد الإنسان تواضعه الديني الضروري لحياة دينية كاملة، ويتصرف باسم الله، فإنه لا يرى الآخرين (ساغي، 2016). وتصبح الدولة تقاد بمعتقدات لاهوتية تعارض التوجه العام في الدولة، وخاصة في عصر منفتح، كل شيء قد تغير فيه.

2.1.3 أثر الصهيونية الدينية على الصفة العلمانية للدولة:

ينظر الكثيرون اليوم في "إسرائيل" إلى الصهيونية الدينية على أنها المعول الذي ستهدم به أسس الحكم الديمقراطي في "إسرائيل"، والسبب الذي سيهاجر بسببه الشباب الإسرائيلي من البلاد، والمبرر الذي سيستخدمه هؤلاء من وقت التحاقهم بالجيش للتهرب من الخدمة العسكرية، وصول هذا التيار إلى سدة

الحكم، وخاصة خلال الـ 4 سنوات الأخيرة، كان له تأثير كبير انعكس على تصريحات وكتابات النخب اليسارية، وتوجهات الجنود في الجيش، وسعيهم لترك الفرق والوحدات القتالية، والتوجه إلى قطاع الهايتك والتكنولوجيا الحديثة.

لذلك أصبح نصيب الضواحي والمستوطنات هو النصيب الأكبر بالنسبة لعدد الملتحقين بالوحدات القتالية، بينما يتوجه الشباب القادمون من المدن إلى قطاعات الاستخبارات والتكنولوجيا الحديثة، كونها مكاناً يبتعدون منه عن الاصطدام بأفكار هذا التيار، ورجالاته، الذين يستخدمون الجنود العلمانيين مطية، وخدماء لهم حتى داخل الجيش.

ومن بين أبرز من كتب في هذا المجال، حول الخطر الديني القومي على الوجه العلماني للدول، يوسي كلاين الكاتب والصحافي والمحرم الإسرائيلي اليساري، والذي يصف الوطنيين الدينيين فيقول: "إنهم خطيرون. أخطر من حزب الله، خطيرون أكثر من سائقي المركبات الذين يدهسون، ومن الأطفال الذين يحملون المقصات. عدوك يمكن أن تحيده، لكن هؤلاء؛ لا، ماذا يريدون؟ يريدون السيطرة على الدولة وتنظيفها من العرب. قوميتهم الدينية المتطرفة، يلفها تقديس سماوي. تغلغل إلى نظام التعليم، وتزداد قوتها في الجيش، وتؤثر على المحكمة العليا" (كلاين، 2017).

يقول كلاين إن الصهيونية الدينية، لا يعاني أفرادها من عدم المساواة الاجتماعية، أو النقص في المساكن، بيوتهم تبنى لهم مجاناً، من أجل تسهيل شراء أصواتهم. فهم مسموح لهم مصادرة الأراضي، وهناك قانون يحميهم بهذا الخصوص، "قانون التنظيم" (سموترتش، مشروع قانون التنظيم، 2016)، "سيطروا على المحكمة العليا، وحولوها إلى منظومة عقيمة. يتحكمون برئيس الوزراء، وحولوا الوزراء إلى دمي يحركونهم بخيط" (كلاين، 2017).

يجادل البروفيسور يديدا شتيرن بأن الجمهور الديني الصهيوني تم تعليمه ليرى برؤية طويلة الأجل، فوق تاريخية، وفي مركز روايته أن دولة "إسرائيل" هي تحقيق لرؤية الأنبياء. لذلك بالنسبة له، فإن المعاندين لهذا التيار، لا يؤثر وجودهم، أو عنادهم، الا كما تؤثر الضربة البسيطة على الكتف (شتيرن، 2018).

اعتقاد الصهيونيين الدينيين أن معارضة العلمانيين لهم هي مجرد ضربة صغيرة على الكتف، وأنه في نهاية المطاف سيأتي الفداء، في حين يرى العلمانيون أن سيطرة المتدينين على الحياة في "إسرائيل"

هي عملية انتحار. وتحولهم إلى "مالك البيت"، سيحول إدراكهم الخاطئ للواقع إلى تهديد للحياة العلمانية؛ لا بل وحقيقة وجودهم. لذلك هناك الآن دولتان متصارعتان بشدة في "إسرائيل". وإذا ما تبنى العلمانيون مقارنة متسامحة تجاه الصهيونية الدينية. فسوف يقود ذلك إلى نهايتهم وتدميرهم.

3.1.3 أثر الصهيونية الدينية على النظام القانوني في "إسرائيل":

عند الحديث عن القانون والقضاء، والمحكمة العليا، فإن الحديث يدور عن نقاط سيادية ومؤثرة، سعت وتسعى الصهيونية الدينية للسيطرة والتحكم بها، وإخضاعها لشروطها التي عبرت عنها وزيرة القضاء أيليت شاكيد في أكثر من محفل، وبطريقة واضحة وجلية، وهي اليوم من ضمن الإنجازات التي تتفخر بأنها أحدثتها داخل المنظمة القضائية، وخاصة تعيين 3 قضاء من تيارها المحافظ - كما تصفه - في المحكمة العليا مما جعل المحكمة أكثر توازناً، حسب قولها، هذه المؤسسة لطالما شككت قلقاً للصهيونية الدينية و المشروع الاستيطاني الذي يعتبر الرافعة لها، عبر القضايا التي يرفعها الفلسطينيون، وخاصة بعد إخلاء بعض المواقع الاستيطانية. حيث دفعها ذلك إلى التحرك والعمل على سن قوانين تقيد عمل المحكمة العليا، وتسمح لها بتمرير ما تريد، وكان لشاكيك الدور الأبرز في هذا المجال.

ما شجعها على ذلك، أنه لا يوجد في دولة "إسرائيل" دستور رسمي مكتوب، والمبادئ الأساسية للنظام القضائي، خاصة بعد الثورة الدستورية، مأخوذة من مجموعة من القوانين الأساسية التي لم يكتمل تشريعها بعد، وكذلك من تفسير القانون وفقاً للمفاهيم الأساسية للدولة كدولة يهودية وديمقراطية (بيجن، قانون القضاء الاساسي 1980، 1980).

في المنظومة القضائية الإسرائيلية تعتبر محكمة العدل العليا إحدى المناصب العليا والحساسة في دولة "إسرائيل"، والتي تتعامل مع الالتماسات المقدمة ضد سلطات الدولة والهيئات الأخرى التي تتولى الوظائف العامة في الدولة. وتكمن مهمتها في توفير العدالة، في القضايا التي لا تدخل ضمن اختصاص محكمة أخرى. لذلك سلطة وأساليب عمل محكمة العدل العليا، هي من بين الخصائص الفريدة للقانون الإسرائيلي (روبينشتاين و مديناه، 2005).

ونظراً للوضعية الحساسة لدولة "إسرائيل"، يُعد القضاء في "إسرائيل" من أهم المنظومات التي تضبط إيقاع الحياة في هذه الدولة، متعددة الطوائف والتيارات، لذلك لا غرابة أن يكون على طاولة المحكمة

اليوم، ثمانية التماسات ضد القانون القومي فقط، الذي أقره الكنيست الـ 20 بمبادرة من حزب الليكود، والذي لاقى استنكاراً من كل الأطراف في التركيبة السياسية والطائفية الإسرائيلية، وخاصة من قبل الأقليات في الدولة، كونه حرم هذه الطوائف والأقليات من أي حق في هذا القانون. كما يدعون، ولحساسية الموضوع؛ ولأن هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى، مثل: قانون التنظيم، وقانون الالتفاف على المحكمة العليا، وقانون الضم وتوحيد القدس، تخدم أجندة سياسية لأطراف في الدولة، ومعنية بتسوية وضعها، وتكوين وضع سياسي، تكون فيه هي صاحبة البيت، فقد تم مهاجمة المحكمة العليا من أطراف عديدة في اليمين الإسرائيلي.

فوزيرة القضاء أيليت شاكيد، عن حزب البيت اليهودي، هاجمت المحكمة وحذرتها من أي تدخل في موضوع إقرار القانون القومي، متهمة المحكمة بأنها تُعَرِّضُ أساسات الحكم في "إسرائيل" للانهايار، واعتبرت أن الحكم بإبطال القوانين الأساسية، كقانون القومية عن طريق المحكمة، حالم وخطير، مضيفةً أنه لا نحتاج إلى مساعدة من المحكمة، وكما تجد مبرراً لحجتها، وانعكاساً لما تفكر به، وتسعى للوصول إليه ذكرت شاكيد أن اليسار يسيطر على المحكمة العليا، وتعد نفسها بأنها أعادت المحكمة لتكون ممثلة للشعب، وبالتالي لم تعد المحكمة العليا فرعاً من فروع ميرتس، كما قالت (توباه تسيموكي، 2018).

لا تخفي أيليت شاكيد ومن ورائها الصهيونية الدينية، أنها كانت تطمح إلى تغيير سلوك المحكمة العليا كما وصفته_ التي كان يسيطر عليها الرئيس السابق للمحكمة العليا أهارون باراك، وتحويلها إلى جسم محافظ، وقالت إنه عندما تم اختيارنا لحقيبة وزارة القضاة، نجحنا في القيام بالمهمة التي أنيطت بنا، وأضافت أنه قبل الانتخابات دعينا إلى تغيير في سياسة المحاكم، واليوم نحن طبقنا ما وعدنا به بسبب قدرتنا السياسية العالية (التحرير، المحكمة العليا ليست فرعاً لميرتس، 2018).

في عهد البيت اليهودي الممثل للصهيونية الدينية، الذي يحوز على حقيبة القضاء في حكومة نتنياهو، حدث انقلاب في تركيبة المحكمة العليا لأول مرة، فقد تم اختيار ثلاثة من القضاة الأربعة الذين يشكلون تركيبة المحكمة من المحافظين، المنتمين إلى التيار الديني القومي، القضاة الذين تم اختيارهم من لجنة تعيين القضاة، هم: قاضي المحكمة الجزئية في القدس ديفيد مينتس، الذي يعد محافظاً ويعيش في مستوطنة، ورئيس محكمة حيفا، (يوسف اليرون)، الذي يعد قاضياً قومياً محافظاً، وقاضية

محكمة حيفا الجزئية ياعل فيلينتر، المحسوبة على التيار الوطني الديني (فيلبارش' ، انقلاب في المحكمة العليا، 2017).

قبل اختيار القضاة من قبل لجنة تعيين القضاة، ثار نقاش حاد، دفعت خلاله شاكيد باتجاه تعيين القضاة الثلاثة المحافظين في المحكمة العليا، من أجل أن تغير وجه المحكمة العليا (فيلبارش' ، نقاش حاد في لجنة تعيين القضاة، 2017)، وهو أمر نجحت فيه بقوة مما ينقل الدولة نقلة لا يرضاها العلمانيون، ويعدونها بداية تحول الدولة إلى جمهورية عدوة للديمقراطية، تسيطر عليها مجموعة أول ما تفكر فيه هو خدمة مصالحها الاستيطانية، وهو الموضوع الذي من أجله سعت شاكيد إلى تغيير تركيبة المحكمة العليا.

قالت شاكيد في مراسم أداء اليمين للقضاة الجدد: "لقد كسرت مفهوم النظام القضائي"، وأضافت الوزيرة إنها لاحظت أن التيار السائد في العالم القانوني في "إسرائيل" لا يسمح لأطر مختلفة بالنمو داخلها، وكل دعوة للتغيير يتم إدانتها واعتبارها كدمار للديمقراطية، وكل خروج عن السطر يشن فيه، ويُعد من الفاشية. وذكرت أنها نجحت في تحدي مفهوم أهارون باراك القضائي وأن تسمح أيضاً لأصوات محافظة للتعبير عن نفسها في النظام القضائي (حوبل، 2019).

تحالفت شاكيد مع رئيس نقابة المحامين (ايبي نافيه)، وتمكنت من السيطرة على لجنة التعيينات القضائية، وقالت حول ذلك أنها كسرت الجدران، وأعدت بناء وهيكل منظومة كاملة من التحالفات المعروفة من أجل أن تنجح بالمهمة_ تعيين القضاة_ والنجاح لم يتأخر بالقدم؛ وذلك بجلب القضاة الأكثر نجاحاً كما قالت؛ ولضمان أن لديهم وجهة نظر محافظة إلى أقصى حد ممكن.

خلال فترة ولاية (شاكيد) كوزيرة للقضاء عينت 300 من أصل 800 قاضي. وهذا رقم قياسي لم يصل إليه أي وزير قضاء آخر. خلال فترة ولايتها، عينت 6 قضاة من أصل 15 قاضياً في المحكمة العليا، والذي يشكل 40 ٪ من القضاة. هذا هو أيضا رقم قياسي. ولا يعبر هذا الرقم العددي إلا عن جزء صغير من القصة. أما الجزء المهم من القصة هو مراعاة هوية القضاة، ونظرتهم الأيدلوجية للعالم (باروخ ع' ، 2018).

خطوة أخرى إلى الأمام في مجال سن القانون (جاي ديودوف، 2008) الذي يحيد ويقيّد صلاحيات المحكمة العليا، ويعدّه المعارضون لسياسة اليمين خطوة خطيرة نحو القضاء على العدالة والديمقراطية،

كانت عندما وافقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على قانون تجاوز المحكمة العليا (إسحاق رابين، 1994)، والذي بموجبه تستطيع الكنيسة تمرير قوانين ألغتها المحكمة العليا، والذي دفع إلى تقديم هذا القانون هو وزير التعليم نفتالي بينيت، رغم طلب رئيس الوزراء تأجيل ذلك، وقد وصف (بينيت) إقرار اللجنة للقانون بأنه يوم عظيم للديمقراطية الإسرائيلية، وأنه سيواصل العمل على تعزيز ثقة الجمهور بالمحكمة (ليل، 2018).

من القوانين التي سنت أيضاً في الفترة الأخيرة والتي كان لليمين الإسرائيلي، وخاصة الصهيونية الدينية يد طويلة في إقرارها والدفاع عنها قانون القومية (ملحق "1.4" قانون القومية)، والذي اعتبر قانوناً منافياً للديمقراطية، وخطراً على الدولة ومستقبل التعايش فيها، كما وضعت المحكمة العليا بسببه على المحك، كونه يتعلق بقانون أساسي، ويمس حقيقة النظام القانوني والديمقراطي في "إسرائيل" (الكنيسة، قانون القومية، 2018) وهو قانون أساسي؛ يُعد "إسرائيل" دولة الشعب اليهودي، وينص على أن دولة "إسرائيل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي، حيث يعد حق تقرير المصير حقاً فريداً في دولة "إسرائيل" للشعب اليهودي. ويكرس القانون في القانون الأساسي وضع شعار دولة "إسرائيل"، وعلم "إسرائيل"، والأمل "هتكفاه" كنشيد وطني، والتقويم اليهودي، والعطلات والأعياد اليهودية، واللغة العبرية كلغة الدولة. كما ينص القانون على أن الدولة ستشجع الاستيطان اليهودي، وأن القدس الموحدة هي عاصمة "إسرائيل"، وأن اللغة العربية لن تُعد لغة رسمية؛ بل لغة ذات وضع خاص (ادليشتاين، 2018).

كانت صياغة القانون مثيرة للجدل، خاصة لأنها لم تذكر "إسرائيل" كدولة ديمقراطية تمنح المساواة لجميع مواطنيها. وأيضاً أثار إقرار قانون القومية كقانون أساسي من الكنيسة مسألة ما إذا كان لدى محكمة العدل العليا سلطة مناقشة شرعية القانون، وربما حتى إبطالها، لأن جهات يسارية قدمت إلى المحكمة العليا التماساً من أجل إلغائه، أو أجزاء منه. ولأن القوانين الأساسية لها وضع مختلف، فهناك سؤال يطرح نفسه في غياب دستور للدولة، هل هناك وثيقة دستورية يمكن من خلالها دراسة القوانين الأساسية؟ وهل تملك المحكمة العليا إبطال قانون أساسي كقانون القومية؟

عندما ينشأ السؤال عن إجراءات المحكمة العليا فإن هناك نظامين مفسرين يمكن أن يدعموا وجهة النظر التي تقيد بأنه بالفعل للمحكمة العليا اختصاص للنظر في القوانين الأساسية، أحدها رسمي والآخر أكثر ميلاً إلى الجانب الفني (افنار، 2018).

هددت وزيرة القضاء شاكيد بحرب بين السلطات (التشريعية، والقضائية) في حال قامت المحكمة العليا بإلغاء قانون القومية، مدعية أن المحكمة العليا لا تملك صلاحيات إبطال قانون أساسي؛ لأن الكنيست والحكومة من حقهم أن يشرعوا القانون الذي يخطر على بالهم.

في هذا الإطار تحاول (شاكيد) أن تحول المحكمة العليا إلى محكمة تقوم باتخاذ القرارات القانونية بناءً على ميول يمينية تلائم هواها وهوى تيارها، لذلك عملت على تعيين القضاة الذين يحملون أفكارها، وهذا ما نجحت به.

ما يجعل الأمور مريحة بالنسبة (لشاكيد) هو منصبها كوزرة للقضاء تماماً كما أن الأمر مريح أيضاً لوزير التعليم (نفتالي بينيت) من نفس حزبها الذي يحاول أن يسيطر نفوذ الصهيونية الدينية على المدارس عبر ملء الشاغر بمستوطنين ومن أعضاء حزبه، ومن أناس أصبحوا مفتاح في وزارته ووزارة (أبيلت شاكيد)، كذلك فإن الأمور مريحة لها؛ لأنها تعمل على تعيين القضاة المنتمين إلى خطها السياسي. هناك 6 قضاة، 4 منهم تقول إنها فخورة بهم.

2.3 تبني الأحزاب اليسارية والعلمانية لمواقف هذا التيار.

نظراً للأزمة التي يعيشها اليسار العلماني اليوم في "إسرائيل"، وخاصة أنه يرى أن الأمور تغلت من بين يديه، يحاول تدارك نفسه، والعودة إلى الحلبة عبر إعادة النظر في سياساته وأساليبه عمله، ولو تطلب الأمر، تبني سياسات تعارض خطه اليساري العام، وتأخذ منحى يمينياً يقترب من اليمين الصهيوني، وذلك من أجل استعادة القاعدة التي خسرها، نتيجة الظروف التي تغيرت سواء في "إسرائيل"، أو في المحيط المعادي لها.

1.2.3 من اليسار إلى اليمين، حزب ميرتس، والعمل نموذجاً:

التحول الذي حدث داخل حزب ميرتس لم يكن تحولاً دينياً أو تحولاً قومياً، التحول الذي حدث داخل ميرتس هو تحول منفعي، القوة الدافعة له هي المصلحة والخوف من الاندثار، والغياب عن الساحة السياسية في ظل التحول الكبير الحاصل داخل المجتمع الإسرائيلي تجاه تبنيه لسياسات وأيدولوجيا اليمين.

كشفت عميت سيجل المحلل السياسي في القناة 12 في يوم 2018/3/25 (سيجل، 2018) عن فضيحة كبرى في عالم السياسة الإسرائيلية والتي أحدثت حالة من الصدمة والقلق والدهشة والغضب وردود الأفعال في المجتمع الإسرائيلي وعالم السياسة، الفضيحة تتعلق برئاسة حزب ميرتس الجديدة (تامير زندبيرج)، بحيث وضعت مصداقيتها كرئيس ميرتس على المحك حسب التعبيرات الإسرائيلية، كونها يسارية علمانية (نتنياهو و شاكيد، 2018)..

حسب ما كشفه سيجل، (زندبيرج) خلال حملتها لرئاسة حزب ميرتس استعانت بمستشار استراتيجي يميني معروف بعدائه وكرهه لليسار، وهو من أنتج مقاطع معادية ومحرضة على اليسار، وهو الذي عمل كمستشار استراتيجي لـ (نفتالي بينيت)، الذي ينتمي لتيار الصهيونية الدينية والغريم المر لليسار الإسرائيلي.

أثبتت (زندبيرج) بهذا الإجراء ما ذهب إليه بعض السياسيين في "إسرائيل"، من أن اليسار الإسرائيلي انتهى، وصدقت عليهم نظريات اليمين التي تنبأت بنهاية شيء اسمه يسار إسرائيلي، سيجل قال إن زندبيرج، كانت تستشير من حين لآخر المستشار الاستراتيجي اليميني موشيه كلوجفت (لفينسون ، 2018).

رئيسة حزب ميرتس (تامير زندبيرج) لم تنفِ تلقيها نصائح من موشيه كلوجفت خلال الانتخابات التمهيدية لقيادة الحزب. وخلال الحملة من أجل قيادة الحزب، تشاورت زندبيرج مع كلوجفت، المستشار السابق لـ (نفتالي بينيت)، والتقى الاثنان في أكثر من مناسبة. نصحتها طواعية، ولم يتسلم أي مبلغ مقابل ذلك.

لم تصل تامير زندبيرج إلى ميرتس بهوية إيديولوجية واضحة، قال مقربون منها، مثل: شلوميت ألوني ويوسي ساريد وزهافا غالون. هي فتاة "تل أبيب" قفزت من كونها عضو في مجلس المدينة إلى الكنيست (حوفال ر' ، 2018).

من المتوقع أن تقلب (زينبيرج) الحمض النووي لحزب ميرتس، وهذا ما تتبأ به المطلون بعد استقالة جالون من رئاسة الحزب وإفساح المجال لـ (زندبيرج) لقيادة الحزب.

متابعون لمجريات السياسة الإسرائيلية قالوا إن (زندبيرج) تأخذ الحزب نحو اليمين متوقعين بذلك انتهاء شيء اسمه اليسار الإسرائيلي في إطار الصراع المحموم بين الأقطاب السياسية في إسرائيل على البقاء وقد قالت (زندبيرج) إنها لا تمنع من الجلوس في حكومة واحدة مع ليبرمان وأي طرف يميني.

ميرتس ليست الوحيدة التي خضعت، أو عبرت عملية تغيير في طرحها الأيدلوجي، وأصبحت تتنافس اليمين في تطرفها، وتبني أفكار اليمين، ومحاولاتها لإرضاء المستوطنين في الضفة الغربية، لا بل؛ وأصبح اليساريون الذين كانوا يعارضون الاستيطان والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية، أصبحوا يبحثون لهم عن بيوت خاصة في الضفة الغربية هرباً من غلاء أسعار الشقق في تل أبيب والمدن الكبرى في "إسرائيل"، وأصبح قادة يساريون مثل: آفي جباي، زعيم حزب العمل، يقف إلى جانب الإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية.

رئيس حزب العمل آفي جباي، خلال زيارة قام بها لمنطقة غور الأردن قال هناك: إنه لا ينبغي إخلاء المستوطنات كجزء من اتفاق سلام مستقبلي مع الفلسطينيين، وأضاف: إنه في حالة التوصل إلى اتفاق سلام، يجب ألا ننظر إلى إجلاء 80 ألف يهودي من الضفة الغربية، ولكنني أعتقد أيضاً أنه بما أن هناك 4.5 مليون عربي، علينا أن نتوصل إلى تسوية من أجل خلق وضع نعيش فيه في بلدنا بأغلبية يهودية ويعيشون في بلد خاص بهم. وأنا أوّمن بحل الدولتين كحل يناسب مصالحنا (اشكنازي 'ا' ، 2017).

زعيم حزب العمل قال أيضاً إنه إذا فشلنا في التوصل إلى اتفاق سلام، أعتقد أننا بحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة لتجنب إخلاء المستوطنات. القصة معقدة جداً، ولكن نحن لا يمكن أن نجعل الأمر أكثر تعقيداً من خلال محاولة إخلاء 80 ألف يهودي (اشكنازي 'ا' ، 2017).

2.2.3 من اليمين الى أقصى اليمين، الليكود نموذجاً:

أصبح واضحاً اليوم أن خطة الضم خرجت إلى حيز التنفيذ اليوم، يشهد على ذلك الواقع على الأرض أولاً وكذلك ما تقوم به الهيئات المختلفة في "إسرائيل" من خطوات لتجسيد ذلك كحقيقة سياسية وقانونية، عبر قرارات سياسية، وأهمها قرار مركز حزب الليكود، الذي خرج بقرار بالإجماع على ضرورة ضم الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، وتطبيق القانون الإسرائيلي فيها، وعبر التشريعات التي قدمتها الأحزاب اليمينية والتي تجسد الوقائع القانونية كحقيقة على الأرض كقانون التنظيم، وقوانين

تتعلق بالسلوك القضائي وطريقة تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين، والمستوطنين في الضفة الغربية، هذه الخطة، خطة الضم، ستأخذ أبعاداً تنفيذية متطورة عن السابق، لكن بعد الانتخابات الإسرائيلية 2019 . (نتياهو و شاكيد، 2018)

كيف سيحدث ذلك؟ لا بد أن نتعرف على حركة "السيادة" (إسرائيل ق' م'، خطة اليمين المتطرف السرية لضم الضفة الغربية الى إسرائيل، 2019) وهي منظمة يمينية متطرفة سيطرت على مركز حزب الليكود، هذه الحركة أسستها وأقامتها (يهوديت كتسوفر) و(نادية مطر)، وهن من أشد النساء تطرفاً في مجلس مستوطنات الضفة الغربية المعروف بـ "بيشع"، هذه الحركة تحصل على تمويلها من منظمات متطرفة خارجية، عن طريق صناديق دعم سرية، ومعتم على اسمها، الضغط السياسي الذي تمارسه هذه الحركة يركز على شخص يُدعى "شبيح شتيرن"، وهو مستوطن من شيلو، استطاع تجنيد (7000) عضو إلى حزب الليكود، وجرى انتخابه في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود لقائمة الانتخابات للكنيست، مع حركة "السيادة" يقومون بممارسة الضغط على مرشحي حزب الليكود، كميري ريجف الوزيرة في حكومة نتياهو، ودافيد بيتان، وجيلا جملينيل.

بعد الانتخابات التي جرت في 2019/4/9 ستبدأ المرحلة "ب" من مشروع ضم الضفة الغربية الى "إسرائيل"؛ (إسرائيل ق' م'، خطة اليمين المتطرف السرية لضم الضفة الغربية الى إسرائيل، 2019) رؤساء اليمين المتطرف سيطلبون من رئيس الحكومة منحهم حقيبة الدفاع وحقيبة القضاء؛ كي يدخلوا فوراً بمرحلة تنفيذ الضم، وهو الأمر الذي يسعى إليه بكل قوة (نفتالي بينيت)، حيث يقاتل باستماتة من أجل الحصول على حقيبة الدفاع، وبالتالي سيقوم بإكمال ما بدأته (أبيلت شاكيد) التي شغلت وماتزال حقيبة القضاء، ويعمل مهندسو الضم، مثل: بتسال سموترتش على طرح حلول في هذه الأثناء للفلسطينيين، وكيفية التخلص من هذه الكتلة الكبيرة من السكان هناك عبر مشاريع ترحيل، وخاصة لفئة الشباب إلى خارج الضفة الغربية، حيث اقترح (بتسال سموترتش) خطة لإغراء الشباب في الضفة، وتشجيعهم على الهجرة إلى خارجها، ولو كلف الأمر دفع مقابل مادي مغري.

لقد كانت الصهيونية الدينية هي صاحبة التأثير على ما يتعلق بملف الضم، فهي من اقترحت وشرعت قانون سلب الأراضي الفلسطينية لصالح البؤر الاستيطانية التي بنيت معظمها على أراضي الفلسطينيين بطرق تحايليه عبر توافقيه متفق عليه مع تيارات الاستيطان المختلفة.

برز تأثير الصهيونية الدينية بشكل واضح وجلي في الحكومة الحالية التي شكلها الليكود، وبتزعمها بنيامين نتياهو، وتحديداً بعد انتخابات 2014، بعد الدور الذي أدته الصهيونية الدينية من أجل فوز

حزب الليكود في تلك الانتخابات، والدور البارز الذي أدته "دانييلا فايس" التي تعتبر من كبار رؤوس الاستيطان والصهيونية الدينية في الضفة الغربية، حيث نظم اليمين قبل موعد الانتخابات بيوم بجهد من (فايس) مسيرة اليمين الكبرى في ميدان رابين والتي قلبت النتيجة في ذلك اليوم لصالح الليكود، ومن تلك اللحظة أصبح بنيامين نتنياهو والليكود والحكومة التي شكلها خاضعة لإملاءات المستوطنين والصهيونية الدينية.

وبدأ نتنياهو بتطبيق المنطق عليه بينهم، وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان، والتشريعات المتعلقة بالضم وفرض السيادة على الضفة الغربية، وكذلك ما رافق ذلك من منافسة بين تيار الصهيونية الدينية ممثلاً بالبيت اليهودي، والتيار العلماني اليميني الذي كانت كل تصرفاته وقراراته ردة فعل في معظمها ونكاية وتنافس مع البيت اليهودي، مما قاد إلى انحدار الطرفين نحو التطرف الحاد، والذي وصل اليوم إلى تحالف الليكود مع "عوتسماه يهوديت" وهي أكثر التيارات تطرفاً وعدوانية وإرهاباً في الصهيونية الدينية.

3.3 تسارع عملية ضم الضفة الغربية لإسرائيل:

تعد اتفاقيات كامب ديفيد (1978) وتنفيذ عودة السيادة على سيناء إلى مصر، والذي من ضمنه تم إخلاء شريط ياميت (1982)، الحدث الأول الذي قرره الحكومة الإسرائيلية، وكان له تأثير صادم على الصهيونية الدينية، والذي تعلق بالانسحاب من الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، إطار النضال ضد الانسحاب من سيناء، كان هناك وزن كبير لعوامل مختلفة داخل الصهيونية الدينية، وخصوصاً حركة "غوش ايمونيم"، لذلك وعلى الرغم من أن معظم المستوطنين في شريط "ياميت"، لم يكونوا مدرجين ضمن تيار المعسكر الديني، فإن الصهيونية الدينية تقف بشكل عام ومستوطني، "يشع" على وجه الخصوص، في طليعة المعركة ضد إعادة "أراضي إسرائيل"، كما يعتقدون، وإخلاء المستوطنات منها. وغالباً ما كشفت هذه الصراعات جوانب واضحة من أنواع مختلفة من قرارات عدم الامتثال للسلطات المختصة في دولة "إسرائيل" لأي تحرك يخص إخلاء المستوطنات، أو البؤر الاستيطانية (وهيرشكوفيتش، 2012).

لذلك ومن أجل عدم الوقوع في أخطاء الماضي، في الآونة الأخيرة، تزايدت الأصوات التي تدعو إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية. عبر مقترحات تختلف في نطاقها واتساعها وطريقتها، فهناك من يتحدث عن كل المنطقة، والبعض الآخر يتطرق إلى منطقة C، وهي المنطقة الواقعة خارج

مراكز المدن والقرى الفلسطينية، وتلك الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية (مناطق A و B)، وهناك من يدعو إلى تطبيق سيادتها على جزء أو كل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية/ يهودا والسامرة. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق التشريعات الإسرائيلية على الأراضي هو في الواقع تطبيق السيادة، وتطبيق السيادة هو في الواقع الضم. لذلك يستند الاختلاف في المصطلحات إلى الحساسية السياسية والدبلوماسية، ولكن لا يوجد اختلاف قانوني جوهري بينهما.

المقترحات المطروحة عادة ما تستند على حجج أيديولوجية تتعلق بحق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل الكبرى"، ولكن حجج أخرى سمعت أيضاً، وتتركز على حقوق المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في هذه المناطق، ويظنون أنفسهم بأنهم "مواطنون من الدرجة الثانية"، نظراً لعدم تطبيق القانون الإسرائيلي بشكل كامل على مناطقهم.

يتبين من كل ما سبق أن القرار بفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق له تداعيات مهمة، محلياً ودولياً. وتستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقرر، رغم كل ذلك، فهي تسعى إلى التقدم نحو تطبيق السيادة كجزء من تحقيق موقف أيديولوجي. لكن، هناك من يقول إنه يجب اتخاذ مثل هذا القرار بعد مناقشة استراتيجية جادة، تتناول جميع الآثار والأهمية المتوقعة، كجزء من سياسة شاملة تهدف إلى تعزيز وضع دائم يكون مناسباً للحكومة، وليس كخطوة جزئية تابعة من السياسة الداخلية (باروخ ش' ، 2018).

1.3.3 ضم الضفة، بين مؤيد ومعارض:

استناداً إلى مسح شامل أجرته "مينا تسميح ومانو جيفا"، وجد أن "60% من الجمهور اليهودي يعارض ضم الضفة الغربية. لكن خطة الضم جارية بالفعل" (الداد، 2019)، بعد أن وافق مركز الليكود على ضم الضفة الغربية وغور الأردن والتجمعات الاستيطانية الكبيرة، والأراضي الفارغة، وهناك من يذهب إلى التحذير من المرحلة الثانية والمتعلقة بالضم، والتي ستبدأ مباشرة بعد الانتخابات (2019)، وعندها سيطلب اليمين المتطرف وزارة الدفاع والعدل، وبواسطة هذه الحقائق سيتم ضم الضفة الغربية وكل العرب في الضفة الغربية سينتقلون للعيش تحت السيادة الإسرائيلية. هناك من يذهب للقول أن رئيس الوزراء لا يريد الضم، لكنه سيخضع لليمين المتطرف.

حسب النتائج التي خلص إليها الاستطلاع السابق، فإن حوالي ربع من أجريت معهم المقابلات يؤكدون أنه إذا قام نتنياهو بتشكيل حكومة، فسوف يذهب فوراً إلى الضم. ويعتقد 10% آخرون أن هذا لن يحدث إلا إذا اشترط اليمين "المتطرف" دخوله إلى الائتلاف بمثل هذا الضم (الداد، 2019).

نتنياهو لا يريد الضم؛ لأن الاستطلاع صحيح: معظم ناخبي الليكود لا يريدون ذلك، ونتنياهو يفحص باستمرار اتجاهات الجمهور. منظمة (ضباط من أجل أمن إسرائيل) يعارضون الضم. إنهم سعداء؛ لأن 52 في المائة من ناخبي الليكود يعارضون ذلك. وحتى 50% من ناخبي اليمين الجديد. وحتى من هم مع أفيدور ليرمان، يعارض 73% منهم الضم؛ لأن ليرمان يدعم إقامة دولة فلسطينية. 2% فقط من الجمهور يقولون إن مستقبل الضفة الغربية هو الشيء الذي يهمهم أكثر في الحياة اليومية التي يعيشونها، وحتى إذا أضفنا أهمية الصراع، فإنهم يصلون إلى 11% فقط (إسرائيل ق' م'، الخطة السرية لليمين المتطرف لضم مباشرة للضفة بعد الانتخابات، 2019).

1.1.3.3 "خطة الأمن أولاً":

كما سبق وقلنا، فإن المنادين بالضم، تختلف منطلقاتهم ووسائلهم ودوافعهم من وراء الضم، لكن كل طرقتهم تجتمع عند نقطة واحدة، وهي عدم قدرتهم على التنازل عن الضفة الغربية، لبعدها الاستراتيجي، كموقع متمكن، ومسيطر، وخاصة المناطق الكاشفة والمرتفعة، والتي تطل على منطقة الساحل والعمق "الإسرائيلي"، ولأن فكرة بناء الدولة، تقوم على أساس "مملكة إسرائيل" الأولى، والتي ترى رواياتهم التاريخية أنها كانت في الأساس في منطقة "يهودا/ جنوب الضفة الغربية وعاصمتها القدس، والسامرة/ وعاصمتها نابلس والتي تشمل شمال الضفة الغربية، لذلك يمكن حصر، منطلقات ودوافع الضم تحت نقطتين؛ الأولى دوافع أمنية، تنظر إلى البعد الأمني للضفة الغربية، كم منطقة خطرة ومهددة، لذلك يجب الإبقاء عليها مهما كلف الثمن، ويتصدر المنادون بهذا الاتجاه ما تعرف بمنظمة "قادة من أجل أمن إسرائيل" والذين يطرحون خطة "الأمن أولاً" (إسرائيل ق' م'، قادة من أجل أمن إسرائيل، 2014)، الثانية دوافع أيديولوجية، ودينية، ترى أن "أرض إسرائيل"، هي بكاملها حق للشعب اليهودي، ولا يجوز التنازل عنها، وأي تنازل عنها، يمثل إخلالاً بالعقيدة والدين ومبادئ الصهيونية، ومن يحمل هذا الاتجاه هم أتباع الصهيونية الدينية، والمسيطرون على اليمين، وأصبح لهم إطار تنظيمي يجمعهم مؤخراً يطلق عليهم "حركة السيادة".

منظمة "قادة من أجل أمن إسرائيل" (ملحق "1.5" وثيقة قادة من أجل إسرائيل)، وهي حركة إسرائيلية شكلها مسؤولون كبار سابقون في المنظومة الأمنية الإسرائيلية (قادة أركان في الجيش، الشاباك، والموساد وشرطة إسرائيل)، تأسست في أكتوبر 2014، بعد وقت قصير من نهاية حرب (الجرف الصامد) 2014، بمبادرة من الجنرال (احتياط) امنون رشيف. هدفت الحركة إلى الترويج لمبادرة سياسية مبنية على نهج سياسي أمني إقليمي، مع الاستفادة من المبادرة السعودية (زامير، شبثاي ، ياتوم ، و ومئير داغان، 2014).

تأسست المنظمة بمبادرة من عدد من كبار ضباط الاحتياط الذين توجهوا بدعوة لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، لتبني مبادرة السلام العربية كأساس للمفاوضات السياسية والأمنية، ولتحريك العملية السياسية مع الفلسطينيين والدول العربية.

من بين أعضاء الحركة رؤساء "الموساد" السابقون تسفي زامير، وشبثاي شافيت، وداني ياتوم ومئير داغان، ورئيس الشاباك السابق عامي أيلون، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق عوزي اراد، ومفوضو الشرطة السابقون هرتسل شافير، ويعقوب تيرنر، وأساف حيفتس، وغيرهم الكثير (إسرائيل ق' م'، قادة من أجل أمن إسرائيل، 2014).

في يونيو 2016، نشرت الحركة خطة "الأمن أولاً"، داعية إلى الانفصال المدني عن الفلسطينيين مع الحفاظ على السيطرة العسكرية على المنطقة/ الضفة الغربية. وفقاً لأعضاء الحركة، حتى إذا لم يكن هناك شريك في الوقت الحالي لاتفاقية الوضع الدائم، فيجب على "إسرائيل" البدء بمبادرة إسرائيلية مستقلة تضمن أن تكون دولة "إسرائيل" يهودية وديمقراطية لأجيال قادمة.

في 15 كانون الثاني 2017، أطلقت الحركة حملة انطلقت على طريق أيلون السريع عبر لافتات ضخمة كتب عليها باللغة العربية، "سنصبح قريباً الأغلبية"، بألوان علم السلطة الفلسطينية (غرينود و جابور، 2017).

في بداية ديسمبر 2018، بدأت الحركة حملة عبر الإعلان على شبكة الإنترنت تحت عنوان "بببي، حان الوقت لطلاق الفلسطينيين". زعمت الحركة أن بعض السياسيين كانوا يعدون "البنية التحتية التشريعية" للضم الكامل للضفة الغربية، وأن هذا سيؤدي إلى نهاية وجود "إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية.

هذه المجموعة الكبيرة من الضباط والقادة الكبار، وضعوا خطة عمل تتعلق بالتعامل مع مسألة الضفة الغربية، وتخالف ما ينادي به أتباع التيار الديني الوطني ومن سار في نفس المسار، مثل: اليمين العلماني وبالتحديد حزب الليكود.

تحدد خطة العمل الواردة في الوثيقة التي وضعها "قادة من أجل أمن إسرائيل" طريقة للخروج من الطريق المسدود الذي تقع فيه "إسرائيل" وتحسين وضعها السياسي والأمني. وبالتالي ينبغي اعتمادها كوحدة واحدة، كما يعتقدون (Zamir, Shavit, Yatom, & Ayalon, 2018).

المنادون بتطبيق هذه الخطة قالوا إن الإجراءات الأمنية والاقتصادية والمدنية والسياسية المتكاملة في الضفة الغربية والقدس وغزة هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى تحسن كبير ومستدام في أمن "إسرائيل"، وبالتالي يجب تعزيزها (Zamir, Shabtay, & Danny, RAMIFICATIONS OF WEST BANK ANNEXATION: SECURITY AND BEYOND. SUMMARY, 2018).

تعتمد الوثيقة كإطار عام، على ثلاثة مكونات رئيسية: إجراءات أمنية، وخطوات مدنية اقتصادية، وإزالة الغموض السياسي (ياتوم، هرتسل، يعقوب، و وأساف، 2018)، وتجمع الخطة التي وضعها هؤلاء بين الحاجة إلى زيادة الأمن الشخصي والوطني، والحاجة إلى الانفصال عن الفلسطينيين قدر الإمكان في هذا الوقت، والحاجة إلى استمرار السيطرة الأمنية الكاملة على الضفة الغربية. وسيتم تحقيق ذلك مع الحفاظ على الشروط التي تسمح بإجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين على أساس دولتين لشعبين، وتحسين في مكانة "إسرائيل" الإقليمية والدولية.

وتستند الخطة إلى مفهوم أمني يجمع بين القوة العسكرية وفهم حدود القوة والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان، مع إزالة الغموض وإعلان سياسة واضحة بشأن مستقبل الصراع مع الفلسطينيين وحله.

ملخص خطة "الأمن أولاً": لا تعد خطة سلام، ولا تتعامل مع قضايا التسوية النهائية أو تنفيذها؛ كما أنها لا تناقش جدوى تحقيقه، أو مسألة وجود الشريك. وتستند الخطة إلى نهج واقعي، حسب اعتقاد واضعيها، القائم على فكرة أن الظروف في هذا الوقت ليست مناسبة لمناقشة القضايا الأساسية لاتفاقية الوضع النهائي. كما تعتمد على تقييم أن الالتزام بالوضع الراهن قد يتحول إلى وهم خطير وكارثي. تتبنى الخطة المقاربة بين ترتيب دائم لا يلوح في الأفق واستسلام لواقع "الإرهاب"، والضغوط والمقاطعة

الدولية، وهناك مجال واسع لمبادرة إسرائيلية من شأنها تحسين وتطوير الأهداف الوطنية لدولة "إسرائيل".

تهدف الخطة إلى تغيير الوضع على المدى القصير والمتوسط ، وإعداد "إسرائيل" لمجموعة متنوعة من السيناريوهات المتطرفة. المبادئ الرئيسية فيها هي إنضاج الخطوات السياسية وصولاً لحل النزاع، ويقابلها احتمال انهيار السلطة الفلسطينية والفوضى في الميدان، مع كل ما يستتبع ذلك، الأمن والاقتصاد والسياسة.

لذلك، تسعى الحركة المنضوية تحت هذا الاسم إلى عرض الخطوط العريضة على صانعي القرار في "إسرائيل"، ورفعها للمناقشة العامة وتعزيزها قدر الإمكان.

2.1.3.3 خطة فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية:

مسألة ضم "إسرائيل" للضفة الغربية هي واحدة من أكثر المسائل تفجراً سياسياً ودبلوماسياً. حيث يعارض المجتمع الدولي ضم الأراضي الفلسطينية؛ لأنه حسب اعتقادهم يلغي حل الدولتين، في حين أن أنصار اليمين الإسرائيلي يدعمون ذلك.

قبل عام، في حادث مرجع بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، نفى البيت الأبيض أي حوار بين واشنطن و"إسرائيل" بموضوع السيادة. على جدول الأعمال آنذاك كان مقترح "قانون السيادة" الذي قدمه أعضاء الكنيست من الليكود، ولوقفه، ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه ناقش هذا مع الأميركيين، بعد نفى ذلك بشدة، طالب البيت الأبيض من نتنياهو توضيحاً، الذي قال فيه: إنه فقط أراد القول بأنه أبلغ واشنطن حول المبادرات التي يتم طرحها في الكنيست (ليباه، 2019)..

"حركة السيادة" التي اكتسبت في السنوات الأخيرة السلطة والتأثير بشكل رئيس بين أعضاء الليكود، والمنبثقة عن حركة "المرأة الخضراء" التي أسسها الناشطون اليمينيون يهوديت كاتسوفر ونادية مطر" (ليباه، 2019). تصدرت مطر عناوين الأخبار قبل فك الارتباط مع غزة، عندما وصفت رئيس إدارة فك الارتباط بأنه "نسخة حديثة من هيودنرات" هي شخصية نازية. وتم استجوابها ومحاكمتها بتهمة إهانة المسؤولين الرسميين، لكن التهمة الموجهة ضدها تم محوها. وقامت الاثنتان بمظاهرات متكررة بالضفة الغربية (بينيت و شاكيد، قانون التنظيم، 2017).

في السنوات الأخيرة استثمرت الحركة جهودها للتأثير على أعضاء حزب الليكود، وقد عمل أعضاؤها باستمرار على تعزيز وزيادة الدعم لفكرة الضم، أو السيادة. وفي الحدث القومي في إيلات "لؤلؤميادة"، عقد مجموعة من المتحدثين ندوة تحت قيادة الحركة، بعنوان "تطبيق السيادة". وحضر الاجتماع كل من الوزير زئيف الكين وحاييم كاتس ونائبة وزير الخارجية تسيبي حوتوبلي.

خلال الندوة قال الوزير (أوفير أكونيس) "أولاً وقبل كل شيء، أزلنا من الجدول فكرة إقامة دولة فلسطينية، الشيء الثاني، نحن بحاجة إلى اتخاذ قرارات شجاعة وصعبة، وامتدادية، وليست بسيطة أمام المجتمع الدولي أولاً وقبل كل شيء لتطبيق السيادة على منطقة C. منطقة C هي المناطق ذات الأغلبية الإسرائيلية واليهودية الواضحة، مع أقلية فلسطينية لا تذكر" (ليباه، 2019).

وزيرة الرفاه الاجتماعي (جيلا جملئيل) قالت في ذات الندوة "من واجبنا تعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة، وتطبيق القانون الإسرائيلي على يهودا والسامرة." (ليباه، 2019)

كما تنشر الحركة في مجلة "السيادة"، التي تتضمن مقالات متنوعة تدعم تطبيق السيادة على الضفة الغربية، وقد كتب في المجلة في الآونة الأخيرة أعضاء بارزون من حزب الليكود، مثل: جدعون ساعر وزئيف إيلكن وجيلا جملئيل. في الانتخابات المحلية الأخيرة، دعت الحركة الناخبين في المنطقة لاختيار المرشحين الذين سيلتزمون بتطبيق السيادة. من بين أمور أخرى، تعقد الحركة أيضًا مؤتمرات وحلقات دراسية للشباب الذين يدعمون رؤية الحركة.

كان تأثير الحركة على الليكود واضحاً بالفعل في نهاية عام 2017، عندما أكدت اللجنة المركزية للحزب أن الحزب أيد ضم المناطق. حيث دعت اللجنة المركزية لحزب الليكود ممثلي الليكود المنتخبين إلى التحرك للسماح بالبناء الحر، وتطبيق قوانين وسيادة "إسرائيل" على جميع مناطق المستوطنات المحررة في يهودا والسامرة.

وكجزء من أنشطتها، تستفيد الحركة من التمويل من الجهات المانحة، وبشكل رئيس من الصندوق المركزي "إسرائيل"، الذي يعمل في نيويورك وترأسه عائلة ماركوس. الصندوق الخاص بجمع الأموال من اليهود الذين يعيشون في الولايات المتحدة، وينقلهم إلى العناصر الإسرائيلية التي تم تحديدها مع اليمين.

ومن بين المنظمات التي تستفيد من المساعدة التي تقدمها المؤسسة كل من "إم ترتسو" "Im Tirtzu" و"حوننو" و"فوروم كهالت" "Kohelet Forum". تسلمت حركة السيادة تبرعات بقيمة 1.5 مليون شيكل من الصندوق" (ليباه، 2019).

كشفت منظمة قادة من أجل أمن إسرائيل"، عن أساليب الحركة اليمينية المتطرفة "السيادة" لضم ملايين الفلسطينيين، وأن مجموعة متطرفة يمينية تعمل على ضمان تنفيذ الحكومة القادمة لخطتها، بينما يعرض "قادة من أجل أمن إسرائيل" الآثار المدمرة للضم. ويعارضونه بحزم، لكن حركة السيادة ترسخ الحقائق على الأرض، وتعبئ السياسيين اليمينيين المتطرفين، وتعد البنية التحتية لتطبيق السيادة (إسرائيل ق' م'، الخطة السرية لليمين المتطرف لضم مباشرة للضفة بعد الانتخابات، 2019).

في عام 2010، أسست يهوديت كاتسوفر ونادية مطر "حركة السيادة" كحركة غير برلمانية تسعى لتطبيق السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتشمل الحركة "منتدى السيادة" الذي يضم أعضاء من الجمهور والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك كارولين غليك ويورام إيتنغر وجيولا كوهين ومردخاي كيدار.

تنتشر الحركة "مجلة السيادة" وموقع "السيادة" الذي يتضمن مقالات وكتابات وتحديثات حول رؤية السيادة. وفي الوقت نفسه، تعقد الحركة مؤتمرات يقدم فيها الوزراء وأعضاء الكنيست والشخصيات العامة والمتقنون والأكاديميون وجهات نظرهم حول سبل تنفيذ رؤية السيادة والحاجة السياسية لليمين الإسرائيلي كي يكون الرافعة حتى يتم تنفيذها.

رؤية السيادة التي وضعتها مؤسسة هذه الحركة، والتي كان لها التأثير الكبير على حزب الليكود، الذي رضخ لمطالب هذه الحركة، واستطاعت أن تنتزع منه موافقة على ضم الضفة الغربية وغور الأردن (Jacoby, , Women in zones of conflict: power and resistance in Israë!, 2005, p. 99).

حسب رؤية الحركة، فقد حان الوقت لليمين الإسرائيلي بالألا يكتفي بالتحذيرات من أوهام رؤية اليسار؛ بل عليه أن يعرض خطته السياسية والمطالبية بالسيادة الكاملة على كل البلاد (Shragai, 1995, p. 33). وفق ما جاء في برنامج الحركة، فإنه يحتوي على العديد من الطرق الأمنية والاقتصادية والديمقراطية والقومية والسياسية والدبلوماسية وأكثر من ذلك. على مدى السنوات الماضية، قادت حركة "نساء بالأخضر" حملة السيادة وطرحت إلى الخطاب العام القضايا المختلفة التي تكمل رؤية السيادة.

وقد تم تنظيم الحملة بالتعاون مع شخصيات عامة رائدة ومواطنين عاديين وأولياء الأمور والمشاركين في المؤتمرات واللقاءات، وقبل كل شيء مجلة "السيادة" التي نشرت مئات الآلاف من الإصدارات باللغتين العبرية والإنجليزية.

في بداية عام 2011 تم تقديم (رؤية السيادة) لنتقل من المراحل النظرية إلى التنفيذ في المجالين السياسي والعملي (كتسوفر، 2017).

حملة السيادة التي بدأت قبل بضع سنوات تكتسب اليوم زخماً لدى المزيد والمزيد من السياسيين والشخصيات العامة الذين يعبرون عن تأييدهم لفكرة، حيث يرون فكرة السيادة هدفاً سياسياً قابلاً للتحقيق ولا مفر منه. وتقوم فكرة اليمين على السيطرة على الساحة السياسية الى ان يتم تنفيذ فرض السيادة على الضفة الغربية.

حسب رؤية واضعي خطة تطبيق السيادة، فإن تطبيق السيادة له العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تحفز الاقتصاد الإسرائيلي، وتمكنه من التعامل مع تحديات تحسين مستوى معيشة السكان العرب في الضفة الغربية، لذلك تطبيق السيادة هو خطوة جيدة لجميع الأطراف.

يقول هؤلاء: "إن إيجاد حلول وسط للبناء وفتح سوق الأراضي هناك للبناء وفقاً للطلب العادي سيجلب إلى صناديق الدولة عشرات المليارات من الشيكولات! في كل المستوطنات القائمة، هناك احتياجات من الأراضي لبناء آلاف الوحدات السكنية، حتى قبل التفكير بإنشاء مستوطنات جديدة (تال، 2016).

يعيش حالياً في الضفة الغربية، 421400 من المستوطنين، ويوزعون على كل القطاعات؛ ثلث من المتدينين، ثلث علمانيين وثلث من الطوائف الدينية الحريدية وهناك مستوطنات مختلطة من الدينية والعلمانية (السابعة، 2017).

أكبر المواقع في الضفة الغربية هي بالطبع مستوطنات موديعين عيليت، بيتار عيليت، معاليه أدوميم، وأرييل التي يعيش فيها 183908 نسمة (43% من الضفة الغربية). مستوطنات الضفة الغربية يعيش فيها اليوم نحو 592 91 نسمة" (السابعة، 2017).

على الرغم من تجميد النشاط الاستيطاني كما تدعي حكومة "إسرائيل" الحالية، فقد أطلقت حركة أماناه، مشروعها ليصل عدد سكان الضفة إلى مليون نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.

2.3.3 إجراءات ضم الضفة الغربية فعلياً:

من الناحية العملية، عملية ضم الضفة الغربية بدأت بالفعل عبر خطوات رسمية قانونية وتشريعية، وخاصة بعد عام 2014، وهي الفترة التي تولى فيها اليمين زمام الحكم، وتحالف مع التيار الصهيوني الديني القومي، والاتفاق الذي أبرم مع المستوطنين من أجل دعم نتنياهو في تلك الانتخابات في ذلك العام، وقد نفذ نتنياهو ما وعد به دانييلا فايس واليمين الصهيوني عبر وزارة القضاء التي ترأسها (أبيلت شاكيد).

تقدمت الوزيرة (أبيلت شاكيد) وعضو الكنيست ياريف ليفين بقرار ثوري يتعلق بضم الضفة الغربية عبر الدمج الرسمي للمستوطنين في الضفة الغربية باقتراح قانون يقضي بسريان أي قانون إسرائيلي أوتوماتيكياً بأمر القائد العسكري للضفة الغربية على المستوطنين القاطنين في الضفة الغربية (تسموكي ، 2017).

حسب الوضع القائم الآن، فإن القوانين السارية في "إسرائيل" لا تسري على المستوطنين في الضفة الغربية، وإنما قائد الضفة وهو المسؤول العسكري عنها، يُطبق جزءاً من القوانين بأمر عسكري على المستوطنين هناك. الاقتراح الثوري الجديد سيسمح بسريان القانون الإسرائيلي هناك بشكل أوتوماتيكي بأمر القائد العسكري للضفة.

وفي إطار الخطة التاريخية التي صاغها ويقف على تنفيذها الوزير (جلعاد أردان)، والتي ترمي إلى ضم المناطق المصنفة فلسطينية إلى "إسرائيل" قام بافتتاح مركز الشرطة الموحد، والأول من نوعه في مخيم شعفاط في القدس (تسموكي ، 2017).

مبادرة أخرى قادتها وزارة القضاء ممثلة بالوزيرة (أبيلت شاكيد)، والتي ترمي إلى التهيئة لضم الضفة الغربية في المستقبل، هذه المبادرة تتمثل بتقديم مشروع قانون يجبر الفلسطينيين المتورطين في نزاعات على الأراضي في "يهودا والسامرة" بشأن قضايا التخطيط والبناء (حوفال و لايس، 2018)، على التوجه إلى محكمة منطقة القدس أولاً، بدل محكمة العدل العليا، شاكيد قالت إن هذا جزء من خطوة لتخفيف العبء عن محكمة العدل العليا. بينما قال المعارضون إن هذه الخطوة "سياسية، وخطوة تجاه الضم"

على مدى أكثر من 40 عاماً، كان بإمكان الفلسطينيين المتورطين في نزاعات على الأراضي مع المستوطنين اليهود في "يهودا والسامرة" تقديم التماسات إلى محكمة العدل العليا على أساس أنهم أصحاب أراضي خاصة يمتلكونها، ولكن هذا القانون سيجبرهم على التوجه أولاً إلى محكمة منطقة القدس.

نقل الصلاحيات من محكمة العدل العليا إلى المحاكم الإدارية يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف حسب تديريرات الوزارة (شاكيد)، هي: أولاً: تطبيع الضفة الغربية. ثانياً: التوقف عن ممارسة التمييز ضد سكان الضفة الغربية غير "المستفيدين" مثل غيرهم من المقيمين في الدولة للتقاضي بشأن النزاعات على الأراضي في الصلح و البداية والدعاوى المدنية والجنائية المحلية، وتؤكد (شاكيد) أن الملتمسين في يهودا والسامرة_ اليهود والفلسطينيين على حد سواء _ سيحصلون على توضيحات وقائعية وإثباتية منتظمة، والهدف الثالث من مشروع القانون هو تخفيف العبء عن المحكمة العليا التي تتعامل حالياً مع حوالي 2000 إجراء فقط بشأن هذا الموضوع كل عام، يودع مئات منها من قبل الفلسطينيين، الذين يستأنفون على أوامر الهدم للبناء غير القانوني (حوفال و لايس، 2018).

ومن بين المواضيع التي سيتم نقلها إلى المحاكم الأدنى: إدارة السكان، وقانون العودة، واللجان الإنسانية للدخول إلى "إسرائيل"، وتخصيص الأراضي من سلطة أراضي إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل (شاكيد) على إنشاء محاكم صلح للمسائل الإدارية للمرة الأولى منذ سن قانون المحاكم الإدارية قبل 18 عاماً. وتهدف هذه الخطوة إلى تخفيف عبء محكمة العدل العليا والمحاكم الإدارية _ حسب زعمها.

من الخطوات العملية، والتي كان لها صدى، فيما يتعلق بضم الضفة الغربية، خطوة إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون "الانتظيم" (ملحق "1.6" قانون تبيض المستوطنات)، (بينيت و شاكيد، قانون التنظيم، 2017)، وهو قانون أُقر في الكنيست بالقراءة الأولى والثانية والثالثة بصيغته المعدلة الجديدة، والذي يصادر من أيدي الفلسطينيين الملكية على الأرض الخاصة بهم، والتي بُني عليها مستوطنة "بحسن نية" أو "بدعم وتشجيع من الدولة"، وتنقل الملكية إلى يد الدولة، بالمقابل يتلقى الفلسطينيون أرضاً بديلة أو تعويضاً مالياً بنسبة 125% و الذي يقدر على يد مئتمن.

القانون لا يُبيّض كل المباني الاستيطانية غير القانونية، حسب معايير "إسرائيل" في الضفة. فقسم من المباني المبنية على أراضي خاصة حصلت على ترخيص بناء. بينما التي لم تحصل على ترخيص بناء لن يتم تنظيم وضعها بالقانون، مصادرة الأرض ستحرك عملية التخطيط لإخراج إذن ترخيص بناء بأثر رجعي كي يتم تنظيم البناء.

الأراضي المتروكة التي يتعلق بها القانون تدار عبر الإدارة المدنية حتى عودة الغائب من البلد التي هاجر إليها، الفتوى القضائية تقول إنه يجوز استخدام الأرض مؤقتاً، مثل: بناء البيوت أو الاستخدام الزراعي. في السابق كان محظوراً بناء مستوطنات على هذه الأرض، لكن المستشار القانوني الحالي سمح بذلك لمدة 8 أشهر، خلال الـ 8 شهور الحالية يجب أن تبحث الدولة عن أرض متروكة أخرى؛ كي تنقل عليها المستوطنة لمدة 3 سنوات كل مرة.

الغائبون. ورثتهم. وورثة ورثتهم، أو ورثة ورثة ورثتهم؛ يستطيعون الوصول في أي لحظة ممكنة وأخذ الأرض وإرجاعها، لذلك البناء عليها مؤقت؛ لأن الأرض في أي لحظة يمكن أن تعاد إلى أصحابها، لذلك في حزب البيت اليهودي يطالبون بتفكيك مشترك تلقائي، أو ما يسمى بالشرعية الإسلامية "إزالة شيوع" بحيث لا يمكن تفكيك المستوطنة إلا بعد إزالة الشيوع، وهو عملية قضائية معقدة.

❖ الخاتمة:

يتضح لنا وبناءً على ما سبق أن الصهيونية الدينية تيار موجود حقيقةً وبعُمق في التركيبة السياسية والإجتماعية الإسرائيلية، ورغم الفجوات الكبيرة بين فروعها المتعددة والمتشعبة، والتي تمنعها من التحول لتصبح تياراً واحداً، إلا أن ذلك لم يمنع وجودها وتأثيرها وقدرتها على الوصول إلى هرم السلطة السياسية، خاصة في النصف الأخير من العقد الحالي. كمجموعة أيديولوجية موجودة فعلاً، استطاعت أن تغير من أساليبها وأدواتها، وتكييفها مع مصالحها التي ترمي إلى الوصول إلى أعلى هرم السلطة، ودفع تميزها بالأصولية الدينية والتطرف السياسي، إلى جذب انتباه الرأي العام، سواء وسائل الإعلام أو الأوساط الأكاديمية، لتسليط الضوء عليها ودراسة حالة التغير الملحوظ التي طرأ عليها.

لقد برزت الصهيونية الدينية في المجتمع الإسرائيلي بشكل كبير خلال الأجيال الأخيرة، على الرغم من أنها لم تأت بجديد، فيما يتعلق بالشريعة اليهودية، ولم تر نفسها أنها من عالم مختلف عن عالم الشريعة اليهودية وعقيدتها التي سادت في "إسرائيل" من جيل إلى جيل، لكنها حركة متوحدة حول شعارها المتمثل "بفريضة استيطان" أرض إسرائيل"، وترى الحركة أن الهجرة إلى "أرض إسرائيل"، والاستيطان فيها ليس فقط فريضة، وإنما نقطة تحول، سلطت الضوء على الفهم التوراتي الشامل، ومن أجل ذلك سخرت السياسة من أجل خدمة مصالحها أولاً تحت غطاء ديني، ولبلباس قومي جذاب، فكانت وسائلها وطريقتها السياسية أكبر مؤثر على مجريات الأحداث السياسية في "إسرائيل"، وبالتالي تأثيرها دفع غيرها من التيارات والأحزاب إلى التقرب منها، والعمل لصالحها كما يفعل الليكود اليوم.

يتضح لنا من هذه الدراسة ما يلي:

- تستند هوية المعسكر الديني الوطني على ثلاثة عناصر: التدين، والقومية الصهيونية والانفتاح المحدود على الحداثة. ولا يُعد التدين القومي كياناً واحداً؛ ولكنه يمثل سلسلة متواصلة تتراوح ما بين الآراء المتطرفة، والأرثوذكسية المحافظة، والمفاهيم الأرثوذكسية المركزية، والأرثوذكسية الليبرالية، لذلك تتعدد تيارات هذه المجموعة الأيديولوجية وحركاتها بين متدين قومي صهيوني، ومتدين قومي حريدي، ومتدين قومي ليبرالي.

- بعد نجاح الصهيونية الدينية في الاندماج في النظم العامة في "إسرائيل"، وخاصة بعد تزايد وارتفاع عدد الجنود والضباط المتدينين في الجيش، ظهرت في السنوات الأخيرة توترات وأنواع من النضالات ضد هذا الاندماج، بسبب الخوف والخشية من فرض التدين، والسيطرة.
- أخذ التيار منحىً معتدلاً تجاه استيعاب عناصر علمانية في صفوفه، وخاصة بعد دخول (نفتالي بينيت)، القادم من الليكود إلى البيت اليهودي جالِباً معه العلمانية أيلت شاكيد، وبالتالي أصبح التيار مستعداً لاستيعاب العنصر العلماني اليميني من أجل الوصول إلى مناصب للسيطرة عن طريق جلب المزيد من المصوتين له في الانتخابات، مما يؤهله للمشاركة في الائتلافات التي قادت إلى مناصب سيادية في الدولة كالتعليم والقضاء.
- أخذت توجهات التيار تجاه القضايا الأمنية والسياسية المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتجه اتجاهاً متشديداً، ففي المجال السياسي؛ يعارض التيار أي حل مع الفلسطينيين، لا، بل؛ ويطالب بإعادة احتلال القطاع، وعودة المشروع الاستيطاني إلى هناك. كذلك يدعو إلى ضم الضفة الغربية ضمن خطط متعددة يطرحها قادة عدة لفروعه المختلفة؛ كخطة نفتالي بينيت، وخطة بتسلال سموترتش، وخطة يهودا جليك. وفيما يتعلق بنظرته الأمنية، فهو يرى ضرورة الإبقاء على غور الأردن ضمن السيطرة الأمنية الإسرائيلية، ويدعو الآن إلى توجيه ضربة عسكرية إلى قطاع غزة، وحزب الله، حتى لو قادت إلى مسح المنطقة عن وجه الأرض.
- بدأ يبحث هؤلاء عن سبل ووسائل تهيئ لهم الطريق، وتجعلها معبدة من أجل السيطرة والإمساك بخيوط الحكم الرئيسة، وخاصة التعليم، والقضاء، والجيش؛ لأن من يتمسك بهذه الحقائق، وخاصة الدفاع يكون مؤهلاً لتغيير سياسات، وأيضاً لإثبات نفسه فيما يتعلق بالأرض والسيطرة عليها.
- فك الارتباط شكل ضربة مؤلمة للصهيونية الدينية؛ لأن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم كانوا أبناءها، والنكسات المتعاقبة، التي مرت بها الصهيونية الدينية فيما يتعلق بمشروعها الاستيطاني التوسعي، في سيناء، ومن ثم في قطاع غزة، أدت إلى حدوث التغيير والانقسام الحاد في سلوكها في السنوات الأخيرة.
- سارع هذا التيار الخطأ نحو خلق اندماجات سياسية، وإحداث انقلابات اجتماعية، واستحداث أيدٍ وأدوات فرعية علنية وسرية، والوصول إلى منصات سيادية، تخدم في إحداث التغيير المطلوب نحو السيطرة، وكبح عجلة التنازلات كما يرونها.

- حدث تطور مهم في تفكير الصهيونية الدينية، بعد الانسحاب من سيناء وزادت حدته بعد الانسحاب من قطاع غزة، حيث حصلت زيادة في تدفق الوطنيين الدينيين للانخراط في الوحدات القتالية التابعة "لجيش الدفاع الإسرائيلي"، وبدأ يملأ الفراغ الذي تركه الشباب العلماني تيار الصهيونية الدينية الطامح ليكون في أعلى هرم القيادة في الجيش، عبر ضخ المزيد من الشباب القادمين من المدارس الدينية ما قبل العسكرية في الوحدات القتالية.
 - ينظر الكثيرون اليوم في "إسرائيل" إلى الصهيونية الدينية على أنها المعول الذي ستهدم به أسس الحكم الديمقراطي في "إسرائيل"، والسبب الذي سيهاجر بسببه الشباب الإسرائيلي من البلاد، والمبرر الذي سيستخدمه من وقت التحاقهم بالجيش للتهرب من الخدمة العسكرية.
 - الصهيونية الدينية حولت المحكمة العليا إلى محكمة تقوم باتخاذ القرارات القانونية بناءً على ميول يمينية تلائم هوى هذا التيار، وذلك بعد أن سيطرت وزيرة القضاء (أيليت شاكيد) على لجنة تعيين القضاة، وبالتالي قامت بتعيين القضاة الذين يحملون أفكارها وأفكار تيارها.
 - قدرتها على التغلغل في الحياة الاجتماعية والسياسية الإسرائيلية، دفعت الأحزاب اليسارية والعلمانية الليبرالية واليمينية إلى تبني مواقفها، وبالتالي أصبحت هذه الأحزاب تنزع إلى ما تنادي به الصهيونية الدينية من أفكار، وخاصة فيما يتعلق بالإبقاء على السيطرة، وربما ضم الضفة الغربية.
 - هناك تياران متصارعان حول فكرة ضم الضفة الغربية؛ أحدهما مع فكرة الضم وبقوة، وهو الرأي الغالب والمسيطر والمؤثر والقادر في هذا الشأن، ودوافعه من وراء الضم مختلفة، لكنها كلها تجتمع عند نقطة واحدة، هي رفضهم الانسحاب من الضفة الغربية، لبعدها الاستراتيجي، كموقع متمكن، ومسيطر؛ ولأن فكرة بناء الدولة تقوم على أساس مملكة "إسرائيل" الأولى، في منطقة "يهودا/ جنوب الضفة الغربية وعاصمتها القدس، والسامرة/ وعاصمتها نابلس والتي تشمل شمال الضفة الغربية، لذلك يمكن حصر، منطلقات ودوافع الضم في سببين:
- الأولى: دوافع أمنية، والثانية دوافع أيديولوجية ودينية، ومن يحمل هذا الاتجاه هم أتباع الصهيونية الدينية. والتيار الثاني الذي يرى خلاف ما تراه الصهيونية الدينية، ولكنه يدعو إلى الضم بطريقة أمنية، ويقود هذا التيار منظمة "قادة من أجل أمن إسرائيل" وهدفت الحركة إلى الترويج لمبادرة سياسية مبنية على نهج سياسي أمني إقليمي، مع الاستفادة من المبادرة السعودية.

❖ التوصيات

1. بما أن الأمور تتجه في "إسرائيل"، سياسياً واجتماعياً نحو اليمين، وتتصدر هذا التحول المتطرف؛ الصهيونية الدينية بكل تياراتها وأذرعها، والتي ثبتت وجودها بقوة الآن في سدة الحكم بعد نضال كبير من أجل الحصول على موطنٍ قدم في المؤسسة الحاكمة، وفي المناصب المؤثرة، لابد من بناء استراتيجية تتعامل مع هذا المستجد الخطير في السياسة الإسرائيلية، كون الفلسطينيين أكثر المتأثرين بذلك، وكون المشروع الذي تحمله هذه المجموعة، مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالقضية الفلسطينية، ومحاولة تصفيتها.

2. الصهيونية الدينية وكونها حركة أصولية دينية قومية، وتحمل شعاراً دينياً لاهوتياً، ينادي ويدعم الاستيطان فيما يسمى "أرض إسرائيل"، ومن أجل ذلك فهو يشجع على الهجرة إليها والعيش فيها، وجب التذكير بهذه النقطة التي، تُعد مانعاً كبيراً أمام إحراز أي تقدم سياسي في الحاضر، للعب هذا التيار دور الضاغط على اليسار والتيار اليميني العلماني، وسيمنعه في المستقبل بأن يقدم أي تنازلات في هذا الشأن، لا، بل؛ ويذهب به نحو الضم.

3. في ظل التقدم الكبير للصهيونية الدينية في كل المؤسسات الحاكمة والمسيطر في الدولة، وخاصة في الجيش وأجهزة الأمن، التي يتوقع في المستقبل أن تمسك فيها بمناصب عليا، فإن الأمور تتجه إلى دخول الجيش مرحلة التحول إلى قوة بيد هؤلاء، مما سيكون من السهل التأثير عليه للدخول في مواجهات مستقبلية خاصة على الجبهات الساخنة، مثل: غزة ولبنان، أو ممارسة مزيد من القمع تجاه سكان الضفة، من أجل إجبارهم على الهجرة وتفريغها، وبالتالي تحقيق رؤية المليون مستوطن هناك، لذلك لابد من العمل على كل المستويات من أجل فضح ذلك وبيان خطورته، وخاصة في صفوف شريحة الشباب المستهدفة أكثر من غيرها بالتهجير، ومن أجل أن يكون لدى القوى المقاومة إمام بتفكير هذا التيار.

4. العمل على متابعة تطور هذه المجموعة والتيارات التابعة لها من أجل عدم الوقوع في فخ الخديعة، وخسارة ما تبقى من مساحة جغرافية استراتيجية للشعب الفلسطيني، وهي الضفة الغربية، التي تعد العمق الاستراتيجي الأمني للشعب الفلسطيني، والسلة الغذائية الغنية من

الناحية الاقتصادية، وكونها المكان الذي يدور حوله لب الصراع الآن، وبالتالي العمل بأسلوب قومي موسع، يشمل كل أطراف الشعب الفلسطيني؛ كي نتمكن من العمل وفق رؤية واقعية، بعيدة عن أي منازع أيديولوجي، أو فكري، أو فصائلي.

5. ضرورة ملاحظة انجرار كل أطراف المجتمع الإسرائيلي سياسياً واجتماعياً نحو المسار الذي حددته الصهيونية الدينية، والذي برز باضمحلال أحزاب كبيرة ومؤسسة كحزب العمل، والذي تحول ليكون حزباً يمينياً ومنادياً بما تنادي به الأحزاب الدينية القومية من مواقف؛ خوفاً على نفسه، ولإدراكه لتحولات المجتمع العميقة، وخاصة بما يتعلق بالأمن والاقتصاد، وكذلك تحول الأحزاب اليسارية المتطرفة إلى اليمين وهي تقاوم من أجل البقاء في هذا المحيط اليميني المسيطر.

6. انسداد الأفق السياسي، ومعارضة التيار الصهيوني الديني لأي حل مع الفلسطينيين، ومطالبته بإعادة احتلال القطاع، وعودة المشروع الاستيطاني إلى هناك، كل ذلك يدعو الفلسطينيين إلى دق ناقوس الخطر، حيث سيعمل هذا التيار مع فوزه في الانتخابات التي جرت عام 2019 على التحالف مع قوى التطرف في العالم من جديد، مكرراً لبعض أحداث التاريخ؛ ليحكم قبضته على كامل فلسطين ضمن تمرير خطط أمنية بدعم عالمي وإقليمي، وخطط سياسية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

7. بما أن الصهيونية الدينية حولت المحكمة العليا إلى محكمة تقوم باتخاذ القرارات القانونية بناءً على ميول يمينية تلائم هوى هذا التيار، فإن الفلسطينيين سيكون من الصعب عليهم اللجوء إلى المحكمة العليا لانتزاع حقوقهم كما كان يحدث سابقاً، وهو الهدف الذي قاتلت الصهيونية الدينية من أجل الوصول إليه، لذلك وجب البحث عن بدائل وخاصة دولية للاستعاضة عن المحكمة العليا بوجهها اليميني الجديد.

8. الصهيونية الدينية استطاعت التوفيق بين الدين والسياسة واستخدمت السياسة كأداة ووسيلة لتحقيق مصالحها كتيار و مصالح دينية خاصة بها، فهم لم يدمجوا بين الدين والسياسة، هم جبروا السياسة لصالحهم دون ان يحولوها لعقيدة وثابت ديني، بحيث خدمت السياسة مصالحهم الصغرى والعظمى، وتحكموا من خلالها بالمؤسسات السيادية والخدماتية، عبر دعمهم من يخدم سياستهم، وليس شرطاً ان يكون منهم ، لكن جعلوا مصيره السياسي في ايديهم ، فالليكون مثلاً، لا يتبع لتيار الصهيونية الدينية، لأنه علماني، لكن أدواتهم

السياسية والمصلحية تغلغت في الليكود فأصبح مصيره في ايديهم ، وبالتالي فالسياسة خدمت الدين والحاخامات والتيار كله وليس العكس، لذلك نوصي بدراسة هذه التجربة من قبل التيارات الاسلامية والقومية العلمانية الفلسطينية والعربية، وعدم تحويل السياسة الى دين أو الدين الى سياسة، وأن يستفيد كل طرف من إنجازات الآخر كي يحقق مصالحه الخاصة والعامة.

1. وثيقة إعلان "دولة إسرائيل" (وثيقة الاستقلال)

(تال ي', 2002)



חוק הפסקת הליכים ומחיקת רישומים בעניין תכנית ההתנתקות, התש"ע-2010*

1. הגדרות בחוק זה –
- "המרשם הפלילי", "תקופת ההתיישנות", "תקופת המחיקה" – כמשמעותם בחוק המרשם הפלילי;
- "חוק המרשם הפלילי" – חוק המרשם הפלילי ותקנת השבים, התשמ"א-1981¹;
- "חוק העונשין" – חוק העונשין, התשל"ז-1977²;
- "חוק סדר הדין הפלילי" – חוק סדר הדין הפלילי [נוסח משולב], התשמ"ב-1982³;
- "עבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות" – למעט עבירה לפי סעיפים 144(ב) רישא, 300, 305, 329, 330, 332 עד 335 ו-380 לחוק העונשין;
- "תכנית ההתנתקות" – כהגדרתה בחוק יישום תכנית ההתנתקות, התשס"ה-2005⁴.
2. גזר דין או החלטה (א) הורשע נאשם בעבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות או קבע בית משפט כי עבר עבירה כאמור, לרבות קביעה לפי סעיף 24 לחוק הנוער (שפיטה, ענישה ודרכי טיפול), התשל"א-1971⁵, לא יבוצעו גזר דינו או החלטה שניתנה לגביו עקב עבירה כאמור אף אם ניתנה בלא הרשעה; החל ביצוע גזר הדין או ההחלטה, לפי העניין, יופסק ביצועם, אם ביקש זאת הנאשם.
- (ב) הוראות סעיף זה לא יחולו על מי שהוטל עליו עונש של מאסר בפועל.
3. מחיקת רישום (א) פרט רישום כמשמעותו בסעיף 2 לחוק המרשם הפלילי, שעניינו עבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות, יימחק מהמרשם הפלילי לבקשת האדם שפרט הרישום נוגע אליו, ובלבד שלא הוטל על אותו אדם עונש מאסר בפועל לגבי אותה עבירה, או שאין פרט רישום נוסף הנוגע לו, שתקופת ההתיישנות ותקופת המחיקה לגביו עוד לא תמו.
- (ב) כל רישום כאמור בסעיף 11א לחוק המרשם הפלילי, שעניינו עבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות, יבוטל מרישומי המשטרה אם ביקש זאת האדם שהרישום נוגע לו.
- (ג) מידע שיימחק או יבוטל, כאמור בסעיפים קטנים (א) ו-(ב) לא יימסר לגוף אחר.
- (ד) הוראות סעיף זה לא יחולו על מי שיש פרט רישום או רישום כאמור בסעיפים קטנים (א) ו-(ב) הנוגע לו, או רישום כאמור בסעיף 11 לחוק המרשם הפלילי, שלא על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות.
4. הפסקת הליכים (א) לא יוגש כתב אישום בעבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות, אלא אם כן פרקליט מחוז החליט למסור הודעה לבית משפט לפי סעיף 15א לחוק סדר הדין הפלילי בעניין בקשה מבית המשפט להטיל על הנאשם עונש מאסר בפועל אם יורשע.

* התקבל בכנסת ביום י' בשבט התש"ע (25 בינואר 2010); הצעת החוק ודברי הסבר פורסמו בהצעות חוק הכנסת – 252, מיום י"ט בתמוז התשס"ח (22 ביולי 2008), עמ' 440.

1 ס"ח התשמ"א, עמ' 322.
 2 ס"ח התשל"ז, עמ' 226.
 3 ס"ח התשמ"ב, עמ' 43.
 4 ס"ח התשס"ה, עמ' 142.
 5 ס"ח התשל"א, עמ' 134.

(ב) הוגש כתב אישום בעבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות וטרם ניתנה הכרעת הדין, יראו את כתב האישום כאילו עוכבו לגביו הליכי המשפט לפי סעיף 231 לחוק סדר הדין הפלילי, אם ביקש זאת הנאשם מהתובע, והוראות סעיף 232 לחוק האמור לא יחולו; ואולם הוראות סעיף קטן זה לא יחולו אם פרקליט מחוז מסר הודעה לבית משפט כאמור בסעיף קטן (א).

5. אין בהוראות חוק זה כדי למנוע מאדם שהורשע בעבירה על רקע התנגדות לתכנית ההתנתקות לערער על הרשעתו או על גזר דינו בכפוף להוראות כל דין.
6. הוראות חוק זה לא יחולו על גזר דין או החלטה של בית דין צבאי, על פרט רישום כמשמעותו בסעיף 2 לחוק המרשם הפלילי, שעניינו גזר דין או החלטה כאמור, ועל כתב אישום שהוגש או שניתן להגישו לבית דין צבאי.

בנימין נתניהו ראש הממשלה

ראובן ריבלין
יושב ראש הכנסת

שמעון פרס
נשיא המדינה

חוק העונשין (תיקון מס' 103), התש"ע-2010*

1. בחוק העונשין, התשל"ז-1977¹ (להלן – החוק העיקרי), בסעיף 290(א), במקום "מאסר שבע שנים" יבוא "מאסר עשר שנים או קנס שהוא אחד מאלה, הגבוה מביניהם:
(1) פי חמישה מהקנס האמור בסעיף 61(א)(4), ואם נעברה העבירה על ידי תאגיד – פי עשרה מהקנס האמור בסעיף 61(א)(4);
(2) פי ארבעה משווי טובת ההנאה שהשיג או שהתכוון להשיג על ידי העבירה."
2. במקום סעיף 291 לחוק העיקרי יבוא:
"מתן שוחד 291. נותן שוחד לעובד הציבור כהגדרתו בסעיף 290(ב) בעד פעולה הקשורה בתפקידו, דינו – מאסר שבע שנים או קנס כאמור בסעיף 290(א)."

יעקב נאמן
שר המשפטים

בנימין נתניהו
ראש הממשלה

ראובן ריבלין
יושב ראש הכנסת

שמעון פרס
נשיא המדינה

¹ התקבל בכנסת ביום י' בשבט התש"ע (25 בינואר 2010); הצעת החוק ודברי הסבר פורסמו בהצעות חוק הממשלה – 465, מיום ט"ו בכסלו התש"ע (2 בדצמבר 2009), עמ' 104.

¹ ס"ח התשל"ז, עמ' 226; התש"ע, עמ' 240.



הכנסת
מרכז המחקר והמידע

כ"ו באייר תשע"ז
22 במאי 2017

לכבוד

חבר הכנסת אלעזר שטרן,

כאן

שלום רב,

הנדון : נתונים על גיוס דתיות לצה"ל

לבקשתך, להלן מסמך נתונים קצר על גיוס חיילות דתיות. בהתאם לבקשתך, במסמך מובאים בעיקר נתונים כמותיים בסוגיה, ואין סקירה של כלל ההיבטים הקשורים אליה. לאחר שנציג את נתוני הגיוס שהועברו למרכז המחקר והמידע של הכנסת מצה"ל, נתייחס בקצרה לפער בין כמה נתונים שהוצגו בעבר על ידי גורמים שונים.

1. נתונים על מתגייסות ומקבלות פטור דתיות

להלן נתונים שהועברו מאגף כוח אדם בצה"ל (אכ"א) על מתגייסות דתיות בשנתוני הגיוס 2012–2015 ועל בוגרות החינוך הממלכתי-דתי (ממ"ד) והחרדי ילידות השנים 1993–1996, והשיעורים של אלו מהן שקיבלו פטור מגיוס או דחיית שירות.

לפני הצגת הנתונים יש להבהיר כי מספר המתגייסות מוצג לפי שנתוני גיוס – שנתון גיוס נפתח ב-1 ביוני בכל שנה ומסתיים ב-31 במאי בשנה העוקבת, אך נתוני המועמדות לשירות (מלש"ביות) מוצגים לפי שנת לידה. נתונים אלו אינם חופפים במדויק, ולכן אי-אפשר לקשר ביניהם, למשל לצורך חישוב שיעור המתגייסות הדתיות מכלל האוכלוסייה הפוטנציאלית.

לפי אכ"א, **חיילת בשירות חובה מוגדרת כיום כדתיה אם היא עומדת באחד מהתנאים האלה :**

- למדה במוסד לימודים ממ"ד או חרדי (או במוסד אחר שהוכר לשם כך באופן חריג על ידי ראש תחום בת חיל"ג), מכיתה י' לפחות ועד סיום לימודיה בכיתה י"ב ;
- הוכרה כחיילת דתיה על ידי יחידת מיטב,³ על סמך אישור מרב קהילה המצהיר שהחיילת מקיימת אורח חיים דתי. ההכרה כחיילת דתיה יכולה להתקבל גם במהלך השירות הצבאי.

¹ אלא אם צוין אחרת, המקור לנתונים בפרק זה: רס"ן רועי כהן, ראש לשכת ראש אכ"א, מענה על פניית מרכז המחקר והמידע של הכנסת, מכתב, 5 במרס 2017; השלמת פרטים, מכתב, 30 באפריל 2017.

² תחום בת חיל הוא הגוף ביחידת מיטב (היחידה האחראית על ביצוע הליכי המיון והשיבוץ של המיועדים לשירות ביטחון והחיילים בצה"ל) שאמון על הטיפול במועמדות דתיות לשירות משלב הצו הראשון ועד הגיוס, ובמהלך בשירות הצבאי עצמו.

³ ראה הערה 2 לעיל.

חיילות העומדות בתנאים אלו מסווגות כחיילות דתיות, ולסיווג זה ניתנת אינדיקציה במערכת הממוחשבת. הנתונים שלהלן מתבססים על קיום אינדיקציה כאמור.

לוח 1: נתונים על מתגייסות דתיות בשנתוני הגיוס 2012–2015

שנתון גיוס	מספר המתגייסות המוגדרות כדתיות	שיעור מקבלות ההכרה מתוקף אישור רב קהילה (מספרים מוחלטים*)
2012	1,538	3% (46)
2013	1,736	4.6% (79)
2014	1,997	4.6% (91)
2015	2,260	7.4% (168)

* חושב על ידי מרכז המחקר והמידע של הכנסת.

מהנתונים עולה כי בארבע השנים שלגביהן נמסרו נתונים, מספר המתגייסות הדתיות גדל משמעותית, בשיעור שנתי ממוצע של כ-14% (שיעור השינוי הרב-שנתי הכולל – כ-47%). עוד עולה כי שיעור המתגייסות שהוכרו כדתיות מתוקף אישור רב קהילה גדל ב-4.4 נקודות האחוז.

כאמור, אי-אפשר לקשר במדויק בין נתוני הגיוס, שהם לפי שנתוני גיוס, ובין נתוני המלש"ביות, שהם לפי שנת לידה. עם זאת, כדי להציג אומדן של האוכלוסייה הפוטנציאלית לגיוס, להלן סך הבוגרות של החינוך הדתי, לפי שנתונים, ומתוכו השיעור של מקבלות הפטור ושל אלה שלא קיבלו פטור.

לוח 2: בוגרות החינוך הממלכתי-דתי והחרדי ילידות השנים 1993–1996⁴

שנת לידה	מספר הבוגרות		שיעור מקבלות הפטור מטעמי דת* (מספרים מוחלטים)**		שיעור הבוגרות ללא פטור מגיוס (מספרים מוחלטים)**	
	ממ"ד	חרדי	ממ"ד	חרדי	ממ"ד	חרדי
1993	7,360	7,422	76% (5,623)	99% (7,326)	21% (1,560)	0.6% (45)
1994	7,369	7,656	76% (5,608)	98% (7,526)	22% (1,606)	0.6% (46)
1995	7,440	7,762	73% (5,439)	98% (7,638)	25% (1,853)	0.6% (47)
1996	7,693	8,277	72% (5,524)	98% (8,120)	26% (2,008)	0.9% (74)

* נוסף על מקבלות הפטור מטעמי דת, כ-2% מבוגרות החינוך הממ"ד וכ-1% מבוגרות החינוך החרדי קיבלו פטור מטעמים רפואיים או אחרים בכל שנה.
** חושב על ידי מרכז המחקר והמידע של הכנסת.

נוסף על הנתונים בטבלה, בכל שנה השירות של 115–143 בוגרות החינוך הממ"ד (1.4%–1.9% מהבוגרות) נדחה לשם סיום לימודים לתואר, לימודי עבודה, מסלולי הסדר ומסלולי שירות הדורשים הכשרה קדם-צבאית.

⁴ כאמור, מקור הנתונים האלה במשרד הביטחון. יצוין שנתוני משרד החינוך על תלמידות כיתה י"ב בחינוך הממ"ד והחרדי בשנים 2011–2014 מעט שונים, אך יודגש כי אין חפיפה מלאה בין ילידות שנה נתונה לתלמידות בשנה נתונה. ד"ר חיים גת, מנהל מערכות מידע – אחראי בנושא סטטיסטיקה ומחקר, מינהל תקשוב טכנולוגיה ומערכות מידע, משרד החינוך, מענה על פניית מרכז המחקר והמידע של הכנסת, דוא"ל, 16 בפברואר 2017.



מהנתונים עולה כי מספר בוגרות החינוך הממ"ד גדל בשיעור שנתי ממוצע של 1.5% (שינוי רב- שנתי כולל בשיעור של 4.5%), ומספר בוגרות החינוך החרדי גדל בשיעור שינוי שנתי ממוצע של כ-3.7% (שינוי רב- שנתי כולל בשיעור של 11.5%. עיקר השינוי בין ילידות 1995 לילידות 1996).

עוד עולה מהנתונים כי בעוד שיעור מקבלות הפטור מטעמי דת מכלל בוגרות החינוך החרדי נותר יחסית קבוע, שיעורן מכלל בוגרות החינוך הממ"ד קטן ב-4.6 נקודות האחוז. בהתאם לכך, שיעור הבוגרות שלא קיבלו פטור מגיוס מכל סיבה גדל ב-4.9 נקודות האחוז.

נוסף על הנתונים האלה, צה"ל העביר לידינו נתונים המעידים על אופי השירות של המתגייסות הדתיות ושל כלל המתגייסות. לפי הנתונים, בשנת 2014 שיעור המתגייסות הדתיות למערך הלוחם היה דומה לשיעור כלל הנשים שהתגייסו למערך זה, אם כי גדול ממנו במעט (9% לעומת 7%); שיעורן במערך הקורסים היה קטן משיעור כלל המתגייסות במערך הקורסים (67% לעומת 73%); שיעורן במערך הטכני ובמערך הנהיגה היה דומה לשיעור כלל המתגייסות במערכים אלו (7% לעומת 8%).

אשר לחיילות בקורסים פיקודיים ובקצונה – שיעור החיילות הדתיות אשר סיימו קורס פיקוד במקצועות הלחימה והשתחררו בשנת 2014 היה דומה לשיעור בוגרות הקורס מכלל המשתחררות בשנה זו (כ-1%); שיעור הקצינות הדתיות שהשתחררו בשנת 2014 היה גדול משיעור הקצינות מכלל המשתחררות בשנה זו (12% לעומת 8%).

נוסף על הנתונים הכלליים, מרכז המחקר והמידע התבקש להציג את נתוני הגיוס לפי יישוב. משרד החינוך (שמפרסם נתונים על שיעורי גיוס לפי יישובים, במסגרת התמונה החינוכית היישובית) העביר לידינו נתונים על תלמידות כיתה י"ב במגזר היהודי בשנים האחרונות, בחלוקה לפי יישוב ולפי פיקוח (ממלכתי, ממ"ד וחרדי), אך לגבי נתוני הגיוס נמסר כי המשרד לא נוהג להעביר נתונים שהועברו אליו מגורם שלישי, דהיינו מצה"ל.⁵ לשכת ראש אכ"א העבירה לידינו נתונים המציגים את שיעור המתגייסות הדתיות בכל יישוב מתוך כלל המתגייסות הדתיות בשנתון גיוס 2015. היות שבנתונים שהועברו אין התייחסות למספר בוגרות החינוך הממ"ד בכל יישוב בשנתון הגיוס המדובר, אי-אפשר לערוך השוואה רלוונטית בין היישובים. עם זאת, מהנתונים שהעבירו לנו שני המשרדים נראה כי בקווים כלליים, התפלגות המתגייסות הדתיות לפי יישוב נראית דומה להתפלגות בוגרות החינוך הממ"ד באותם יישובים בשנים הרלוונטיות.⁶

2. פער מול נתונים קודמים

בשנת 2007 פרסם מרכז המחקר והמידע של הכנסת נתונים שהתקבלו מאגף כוח אדם בצה"ל על מספר בוגרות החינוך הממלכתי-דתי שהתגייסו בשנים 2000–2005. בשש השנים האלה, התגייסו לצה"ל כ-1,600 בוגרות החינוך הממלכתי-דתי בכל שנה, בממוצע.⁷ בשנת 2012, במסמך על החינוך הממלכתי-דתי, שכתב אריאל פינקלשטיין עבור תנועת נאמני תורה ועבודה, פורסמו נתונים גם בנושא הגיוס של בוגרות החינוך הדתי. לפי המחבר, הנתונים התקבלו מאכ"א, ואלה הם: משנת 2005 מספר המתגייסות הדתיות ירד (ייתכן

⁵ ד"ר חיים גת, מנהל מערכות מידע – אחראי בנושא סטטיסטיקה ומחקר, מינהל תקשוב טכנולוגיה ומערכות מידע, משרד החינוך, מענה על פניית מרכז המחקר והמידע של הכנסת, דוא"ל, 16 בפברואר 2017.

⁶ למשל, מעשרת היישובים שבהם למדו 35% מתלמידות כיתה י"ב בחינוך הממ"ד בשנת 2015, הגיעו 40% מהנערות הדתיות שהתגייסו בשנתון גיוס 2015. מ-20 היישובים שבהם למדו 47% מתלמידות כיתה י"ב בחינוך הממ"ד בשנת 2015, הגיעו 51% מהנערות הדתיות שהתגייסו בשנתון גיוס 2015. שם; רס"ן רועי כהן, ראש לשכת ראש אכ"א, מענה על פניית מרכז המחקר והמידע של הכנסת, מכתב, 5 במרס 2017.

⁷ אורלי לוטן ויובל וורגן, שירות בנות דתיות בצה"ל: תמונת מצב ומדיניות מערכת החינוך, מרכז המחקר והמידע של הכנסת, 8 בפברואר 2007.



שעל רקע יישום תוכנית ההתנתקות) עד שהגיע לשפל של כ-1,300 מתגייסות בשנת 2008; משנת 2008 החלה מגמת עלייה, ובשנת 2010 מספר המתגייסות הדתיות היה כ-1,500.⁸ לעומת זאת, בפברואר 2017, נציגי יחידת מיטב של צה"ל⁹ הציגו בפני ועדת המשנה של ועדת החוץ והביטחון לענייני כוח אדם נתונים שלפיהם מספר המתגייסות הדתיות בשנת 2010 היה 935 בלבד, ומאז חלה עלייה עקבית במספר המתגייסות, עד לשיא של 2,159 מתגייסות דתיות בשנת 2015.¹⁰

قانون الغاء فك الارتباط

כדי להבין את הפער בין הנתונים שהציג פינקלשטיין (שנמצאים בהלימה עם הנתונים על השנים 2000–2005 שהעביר בזמנו הצבא למרכז המחקר והמידע של הכנסת) לנתונים שהציג הצבא בפני ועדת החוץ והביטחון, מרכז המחקר והמידע של הכנסת פנה לצה"ל בבקשה לקבל נתונים והבהרות לגבי אופן חישובם. הנתונים שהועברו למרכז המחקר והמידע, שהוצגו לעיל, דומים לנתונים שהציגו נציגי מיטב בפני ועדת החוץ והביטחון (אך לא זהים – הנתונים שהועברו ישירות למרכז המחקר והמידע גדולים ב-2%–8%). עם זאת, הם לא מתייחסים לשנים 2010 ו-2011, שבהן לפי נתוני מיטב מספר המתגייסות היה נמוך משמעותית ממספרן בשנים שקדמו להן (שפורסמו על ידי מרכז המחקר והמידע של הכנסת ועל ידי פינקלשטיין) ובשנים שאחריהן.

מרכז המחקר והמידע של הכנסת פנה אל צה"ל בבקשה לקבלת הסבר על הפער בין הנתונים. לפי תשובת אכ"א, הפער קשור לאופן הפקת הנתונים: בעוד נתוני העבר התבססו על הגדרת חיילת כדתיה על פי מוסד הלימודים האחרון שבו למדה, הנתונים העדכניים מבוססים על אינדיקציה במערכת הממוחשבת, שמסמנת את החיילת כדתיה (בהתאם להגדרה שהובאה לעיל – מי שלמדה את כל שנות התיכון במוסד חינוך דתי או מי שקיבלה אישור מרב הקהילה לגבי דתיותה). לפי אכ"א, בשנים 2010–2011 זוהה פער בין מספר המתגייסות שלמדו במוסדות חינוך דתיים למספר המתגייסות שהוגדרו לפי אינדיקציה. עם זאת, בתשובת אכ"א לא צוינו נתוני הגיוס של שנים אלו, ולא הובהר אילו מהנתונים שהוצגו בעבר מדויקים יותר. עוד צוין בתשובה כי בעקבות גילוי פערים אלו נערך תהליך של טיוב האינדיקציה, שבעקבותיו צומצמו הפערים משנת הגיוס 2012 והלאה, כך שכמעט אין הבדל בין מספר בוגרות החינוך הממלכתי-דתי שמתגייסות ובין מספר המתגייסות שהוגדרו כדתיות לפי אינדיקציה.¹¹

כתיבה: עדו אבגר

אישור: יובל וורגן, ראש צוות

עריכה לשונית: מערכת "דברי הכנסת"

⁸ אריאל פינקלשטיין, החינוך הממלכתי-דתי: תמונת מצב, מגמות והישגים – פרק חמישי: לאן ממשיכות בוגרות החמ"ד? – צבא ושירות לאומי, נאמני תורה ועובדה, ספטמבר 2012.

⁹ היחידה האחראית על ביצוע הליכי המיון והשיבוץ של המיועדים לשירות ביטחון ושל החיילים בצה"ל.

¹⁰ יחידת מיטב, ביקור ועדת המשנה של ועדת החוץ והביטחון לענייני כוח אדם ביחידת מיטב – מצגת, 5 בפברואר 2017.

¹¹ רס"ן רועי כהן, ראש לשכת ראש אכ"א, השלמת פרטים, מכתב, 30 באפריל 2017.



הכנסת

מרכז המחקר והמידע

הצעת חוק לקריאה השנייה ולקריאה השלישית

מספר פנימי: 565913-6057
נספח מס' כ-768/א'
(פ/20/1989)

חוק יסוד: ישראל – מדינת הלאום של העם היהודי

- עקרונות יסוד
1. (א) ארץ ישראל היא מולדתו ההיסטורית של העם היהודי, שבה קמה מדינת ישראל.
- (ב) מדינת ישראל היא מדינת הלאום של העם היהודי, שבה הוא מממש את זכותו הטבעית, התרבותית, הדתית וההיסטורית להגדרה עצמית.
- (ג) מימוש הזכות להגדרה עצמית לאומית במדינת ישראל ייחודי לעם היהודי.
2. (א) שם המדינה הוא "ישראל".
- (ב) דגל המדינה הוא לבן, שני פסי תכלת סמוך לשוליו, ומגן־דוד תכול במרכזו.
- (ג) סמל המדינה הוא מנורת שבעת הקנים, עלי זית בשני צדדיה, והמילה "ישראל" למרגלותיה.
- (ד) המנון המדינה הוא "התקווה".
- (ה) פרטים לעניין סמלי המדינה ייקבעו בחוק.
3. ירושלים השלמה והמאוחדת היא בירת ישראל.
4. (א) עברית היא שפת המדינה.
- (ב) לשפה הערבית מעמד מיוחד במדינה; הסדרת השימוש בשפה הערבית במוסדות ממלכתיים או בפניהם תהיה בחוק או על־פינו, לדובריה זכות לנגישות לשונית לשירותי המדינה; פרטים לעניין זה ייקבעו בחוק.
- (ג) אין באמור בסעיף זה כדי לפגוע במעמד שניתן בפועל לשפה השפה הערבית בפועל ערב-לפני תחילתו של חוק-יסוד זה.
5. המדינה תהא פתוחה לעלייה יהודית ולקיבוץ גלויות.
6. (א) המדינה תשקוד על הבטחת שלומם של בני העם היהודי ושל אזרחיה הנתונים בצרה ובשביה בשל יהדותם או בשל אזרחותם.

- (ב) המדינה תפעל בתפוצות לשימור הזיקה בין המדינה ובין בני העם היהודי בכל מקום שהם.
- (ג) המדינה תפעל לשימור המורשת התרבותית, ההיסטורית והדתית של העם היהודי בקרב יהדות התפוצות.
7. שימור מורשת התיישבות יהודית (א) — כל תושב ישראל, ללא הבדל דת או לאום, זכאי לפעול לשימור תרבותו, חינוכו, מורשתו, שפתו וזהותו. המדינה רואה בפיתוח התיישבות יהודית ערך לאומי, ותפעל על מנת לעודד ולקדם הקמה וביסוס שלה.
- (ב) — המדינה רשאית לאפשר לקהילה, לרבות בני דת אחת או בני לאום אחד, לקיים התיישבות קהילתית נפרדת.
8. לוח רשמי הלוח העברי הוא לוח רשמי של המדינה ולצידו ישמש הלוח הלועזי כלוח רשמי; השימוש בלוח העברי ובלוח הלועזי ייקבע בחוק.
9. יום העצמאות וימי זיכרון (א) יום העצמאות הוא יום החג הלאומי הרשמי של המדינה.
- (ב) יום הזיכרון לחללי מערכות ישראל ויום הזיכרון לשואה ולגבורה הם ימי זיכרון רשמיים של המדינה.
10. ימי מנוחה ושבתון שבת ומועדי ישראל הם ימי המנוחה הקבועים במדינה; למי שאינם יהודים [ההצעה להוסיף את הזכות לקיים את ימי המנוחה בשבתם ובחגיגהם; פרטים לעניין זה ייקבעו בחוק. התיבה "או על פיו" הוסרה]
11. יסודות המשפט ראה בית המשפט שאלה משפטית הטעונה הכרעה ולא מצא לה תשובה בדבר חקיקה, בהלכה פסוקה או בדרך של היקש, יכריע בה לאור עקרונות החירות, הצדק, היושר והשלום של מורשת ישראל.
1211. אין לשנות חוק-יסוד זה אלא בחוק-יסוד שנתקבל ברוב של חברי הכנסת. נוקשות



הנדון: תפיסה מדינית-אזורית - שתי מדינות לשני העמים

כבוד ראש הממשלה,

אנו החתומים מטה, במקדי צה"ל במילואים וקציני משטרה בדימוס שלחנו במערכות ישראל.

אנו מכירים מקרוב את המחיר הכבד והכואב שמלחמות גובות; לחמנו בעוז למען המדינה מתוך תקווה שילדינו יחיו כאן בשלום. אלא שהמציאות טפחה על פנינו, והנה אנו שולחים שוב את ילדינו לזירת הקרבות, צופים בהם לובשים את המדים ואת אפודי הקרב ויוצאים להילחם במבצע "צוק איתן".

התרשמנו מהנהגתך השקולה במבצע "צוק איתן"; במצב שנוצר מדינת ישראל לא יכלה ולא יכולה להתיר ירי על בתינו והעמדת הציבור הישראלי בסכנה. ואולם מבצע זה עלול להתברר כמיותר אם לא נשכיל לעשות מעשה כדי למנוע את המלחמה הבאה. לממשלת ישראל ולאזרחיה אין את הפריבילגיה להמשיך לשבת בחיבוק ידיים. הגיע הזמן לקחת אחריות על העתיד של כולנו ולנצל את ההזדמנות ההיסטורית הניצבת בפנינו בעקבות המבצע.

הימים האלה הם ימי הזיכרון לחללי מלחמת יום הכיפורים, מלחמה שמקורה בעיוורון מדיני של המנהיגות הישראלית. אנו חרדים שעיוורון דומה יסכל את ההזדמנות שבפנינו. לפיכך אנחנו קוראים לך לאמץ את התפיסה המדינית-אזורית לפתוח במשא ומתן עם מדינות ערב המתונות ועם הפלסטינים (בגדה המערבית וברצועת עזה כאחד) תוך מינוף היוזמה הסעודית-ערבית וניהול משא ומתן על מרכיביה, כפי שהציעו למדינת ישראל נשיא מצרים, עבד אל-פתאח א-סיסי, בוועידת הבינלאומית בקהיר שנערכה לא מכבר והנסיך הסעודי טורקי אלפייסל בחודש יולי האחרון.

אדוני, אתה עצמך הכרזת על אופק מדיני ועל קיום אינטרסים משותפים. אתה יודע שלמדינות ערב המתונות יש רצון לקדם איתנו הסדר מדיני שיאפשר לנו להתמודד יחדיו עם האויב המשותף לנו ולהם ולייצב את המזרח התיכון.

אתה יודע שזוהי המענה האמיתי לאיום האיראני ולאיומי הטרור של דאע"ש, חמאס, חיזבאללה, אל-קאעידה וארגוני טור אחרים. אתה גם יודע שרק לתפיסה המדינית-אזורית ולהסדר עם מדינות ערב המתונות יש סיכוי להביא להסדר עם הפלסטינים, ליציבות, לביטחון ולשגשוג כלכלי.

בתפיסה המדינית-אזורית טמונה תקווה גדולה. רק היא תוכל לחולל מהפך מדיני שיוביל לצמיחה כלכלית-חברתית ולהפוך את ישראל לחברת מופת לתושביה, ליהודי התפוצות ולאומות העולם. רק היא תוכל להיות המשקולת שתטח את הכף החברתית-כלכלית, תוריד את יוקר המחיה ותשפיע על איכות החיים של אזרחיה הזועקים את מחאתם הכלכלית.

אין כאן שאלה של שמאל או ימין. גם אין כאן עניין של פחד. יש כאן רעיון אחר לפתרון הסכסוך, שאינו מבוסס רק על משא ומתן דו-צדדי עם הפלסטינים שנכשל שוב ושוב.

אדוני, אל נא תצטרף לאלה המתירים מפני האיומים חדשות לבקרים כתירוץ לקפיאה על השמרים. אנחנו יודעים מה נדרש לשם השגת ביטחון לישראל, ואנחנו יודעים ששיתוף פעולה אזורי יתרום לכך.

מירב סכויים שהיחמה תצליח! אך גם אם לא, אתה חייב זאת לעם ישראל.

רק כך נוכל להישיר מבט אל ילדינו וכנדינו ולומר: "ניסינו, מצטערים, לא הצלחנו".

אנחנו מצפים ממך ליוזמה אמיצה. למנהיגות. לחזון.

כלוחם, גדלת על הסיסמה "רק המעז מנצח".

כמדינאי, אמן את הסיסמה "רק היוזם מנצח".

תוביל - ונעמוד מאחוריך!

על החתום:

- | | | | |
|---|---|---|---|
| זמיר צבי, ראש המוסד לשעבר; אלוף (מיל')
יתום דני, ראש המוסד וח"כ לשעבר; אלוף (מיל') | בן פורת מרכזי, תא"ל (מיל')
בן ראובן איל, אלוף (מיל')
בר (י.ב.) יהודה, תא"ל (מיל')
בר-דוד אברהם, תא"ל (מיל')
ברעם עמוס, תא"ל (מיל')
ברק חיים, תא"ל (מיל')
בניש ישעיהו (שייקה), אלוף (מיל') | בן פורת מרכזי, תא"ל (מיל')
בן ראובן איל, אלוף (מיל')
בר (י.ב.) יהודה, תא"ל (מיל')
בר-דוד אברהם, תא"ל (מיל')
ברעם עמוס, תא"ל (מיל')
ברק חיים, תא"ל (מיל')
בניש ישעיהו (שייקה), אלוף (מיל') | בן פורת מרכזי, תא"ל (מיל')
בן ראובן איל, אלוף (מיל')
בר (י.ב.) יהודה, תא"ל (מיל')
בר-דוד אברהם, תא"ל (מיל')
ברעם עמוס, תא"ל (מיל')
ברק חיים, תא"ל (מיל')
בניש ישעיהו (שייקה), אלוף (מיל') |
| בניש ישעיהו (שייקה), אלוף (מיל') | בנעולי שאול, ניצב (בדימוס); תא"ל (מיל') | בנעולי שאול, ניצב (בדימוס); תא"ל (מיל') | בנעולי שאול, ניצב (בדימוס); תא"ל (מיל') |
| בנעולי שאול, ניצב (בדימוס); תא"ל (מיל') | גונן יוסף, תא"ל (מיל') | גונן יוסף, תא"ל (מיל') | גונן יוסף, תא"ל (מיל') |
| גונן יוסף, תא"ל (מיל') | גופן חיים, תא"ל (מיל') | גופן חיים, תא"ל (מיל') | גופן חיים, תא"ל (מיל') |
| גופן חיים, תא"ל (מיל') | גורן גיורא, תא"ל (מיל') | גורן גיורא, תא"ל (מיל') | גורן גיורא, תא"ל (מיל') |
| גורן גיורא, תא"ל (מיל') | גוית שלמה, אלוף (מיל') | גוית שלמה, אלוף (מיל') | גוית שלמה, אלוף (מיל') |
| גוית שלמה, אלוף (מיל') | גרוס אהוד, תא"ל (מיל') | גרוס אהוד, תא"ל (מיל') | גרוס אהוד, תא"ל (מיל') |
| גרוס אהוד, תא"ל (מיל') | דולב ערן, תא"ל (מיל') | דולב ערן, תא"ל (מיל') | דולב ערן, תא"ל (מיל') |
| דולב ערן, תא"ל (מיל') | דוהן ישי, תא"ל (מיל') | דוהן ישי, תא"ל (מיל') | דוהן ישי, תא"ל (מיל') |
| דוהן ישי, תא"ל (מיל') | דוהן רמי, תא"ל (מיל') | דוהן רמי, תא"ל (מיל') | דוהן רמי, תא"ל (מיל') |
| דוהן רמי, תא"ל (מיל') | דקס שלמה, תא"ל (מיל') | דקס שלמה, תא"ל (מיל') | דקס שלמה, תא"ל (מיל') |
| דקס שלמה, תא"ל (מיל') | ורדי דני, תא"ל (מיל') | ורדי דני, תא"ל (מיל') | ורדי דני, תא"ל (מיל') |
| ורדי דני, תא"ל (מיל') | זוהר אבי, תא"ל (מיל') | זוהר אבי, תא"ל (מיל') | זוהר אבי, תא"ל (מיל') |
| זוהר אבי, תא"ל (מיל') | זכרון זאב, תא"ל (מיל') | זכרון זאב, תא"ל (מיל') | זכרון זאב, תא"ל (מיל') |
| זכרון זאב, תא"ל (מיל') | זמיר יצחק, תא"ל (מיל') | זמיר יצחק, תא"ל (מיל') | זמיר יצחק, תא"ל (מיל') |
| זמיר יצחק, תא"ל (מיל') | זקן נחום, תא"ל (מיל') | זקן נחום, תא"ל (מיל') | זקן נחום, תא"ל (מיל') |
| זקן נחום, תא"ל (מיל') | חייקה גיורא, תא"ל (מיל') | חייקה גיורא, תא"ל (מיל') | חייקה גיורא, תא"ל (מיל') |
| חייקה גיורא, תא"ל (מיל') | חפץ שמעון, תא"ל (מיל') | חפץ שמעון, תא"ל (מיל') | חפץ שמעון, תא"ל (מיל') |
| חפץ שמעון, תא"ל (מיל') | טילר אבי, ניצב (בדימוס) | טילר אבי, ניצב (בדימוס) | טילר אבי, ניצב (בדימוס) |
| טילר אבי, ניצב (בדימוס) | טל אלכס, אלוף (מיל') | טל אלכס, אלוף (מיל') | טל אלכס, אלוף (מיל') |
| טל אלכס, אלוף (מיל') | | | |

6. قانون تبيض المستوطنات في الضفة الغربية

חוק ההסדרה – נייר עמדה

ישיבת ועדת חוקה, חוק ומשפט 26/11/2016

פרופ' טליה איינהורן*

ליו"ר הוועדה ומכובדיי שלום –

אני מודה לכם על הזמנתי להופיע בפני הוועדה. נייר העמדה שהכנתי מתייחס: (1) למעמד של שטחי יהודה ושומרון במשפט הבינלאומי, (2) לשאלת סמכות הכנסת לחוקק חוקים החלים בשטחי יו"ש, במסגרתה יידונו השאלות האם יש מניעה מצד המשפט הבינלאומי שהכנסת תחוקק עבור שטחי יו"ש, האם הדבר שקול לסיפוח השטחים, ושאלת החובה של מדינת ישראל, מבחינת המשפט הבינלאומי, לשמר את הדין הקיים באיו"ש, (3) להיתכנות של תביעה בפני בית הדין הפלילי הבינלאומי, ו-(4) לסעד הניתן במשפט הבינלאומי בגין הפגיעה בזכויות הקניין של התושבים המקוריים שתיגרם עקב חוק ההסדרה.

1. מעמד של שטחי יו"ש במשפט הבינלאומי¹

חבלי יהודה, שומרון ועזה היו כולם חלק משטח המנדט הבריטי עד 1948. במלחמת השחרור תפסה מצרים שלא כדין את רצועת עזה, וירדן – את שטחי יהודה ושומרון ("הגדה המערבית"). מצרים לא תבעה לעצמה זכות ריבונית ברצועת עזה. לעומתה, ירדן התיימרה לספח את יהודה ושומרון ב-1950. סיפוח זה לא הוכר במשפט הבינלאומי. רק בריטניה (בכפוף להסתייגותה מסיפוח מזרח ירושלים) ופקיסטן הכירו בנסיין הסיפוח, אשר אף מדינות ערב התנגדו לו בחריפות.²

ב-1967, בעקבות מלחמת ששת הימים, חזרו השטחים, שהיו מלכתחילה מיועדים לבית הלאומי לעם היהודי על פי כתב המנדט, לשליטתה של ישראל. הדעה הרווחת בין משפטנים בינלאומיים ידועי-שם היתה שלישראל הזכות העדיפה לריבונות בשטחים אלה ואין דינם כדין שטחים כבושים במשפט הבינלאומי.³ אדרבא, לישראל היתה זכות להכריז כי החילה את ריבונותה עליהם.

* פרופ' מן המניין, אוניברסיטת אריאל – המחלקה לכלכלה ומנהל עסקים/ עמית מחקר בכיר אורח, אוניברסיטת תל-אביב – הפקולטה לניהול. <mailto:taliaehorn@gmail.com>

¹ ראו טליה איינהורן, "מעמד של שטחי יהודה ושומרון וההתיישבות בהם במשפט הבינלאומי", דיני מקרקעין והמשפט הבינלאומי ביהודה ושומרון (בעריכת הראל ארנון וחגי ויניצקי), 75-9, בעמ' 32 ואילך, <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2486190>

² Y.Z. Blum, "The Missing Reversioner: Reflections on the Status of Judea and Samaria", *Israel Law Review* 3 (1968) 279, 288.

³ Stephen Schwebel, "What Weight to Conquest?" *American Journal of International Law* 64 (1970) 344, reprinted in Stephen Schwebel, *Justice in International Law: Selected Writings* (Cambridge: Cambridge University Press 1994) 521; Elihu Lauterpacht, *Jerusalem and the Holy Places* (Anglo-Israel Association, 1968) 51-53; Julius Stone, "The Middle East under Cease-Fire", in: *The Arab-Israeli Conflict, vol. II: Readings* (J.N. Moore [ed.]), 47, 68-71; id., *No Peace-No War in the Middle East* (Sydney: Maitland Publications for the International Law Association – Australian Branch 1969), pp. 38-41.

בפועל, משיקולים מדיניים ואחרים, החילה ישראל את ריבונותה רק על מזרח ירושלים והעיר העתיקה. דבר זה נעשה על ידי החלת המשפט, השיפוט והמינהל על ידי הממשלה על שטחים אלה מכוח תיקון מס' 11 לפקודת סדרי שלטון ומשפט, תש"ח-1948, שנתקבל ב-28 ביוני 1967.⁴ בעניין זה, נקטה ישראל באותו אופן שבו החילה את ריבונותה, לאחר מלחמת העצמאות, מכוח פקודת שטח השיפוט והסמכויות, תש"ח-1948, על כל שטחי ארץ ישראל שהיו בשליטת צה"ל, אך נמצאו מעבר לקווי הגבול שיועדו למדינת ישראל על פי החלטת האו"ם מכ"ט בנובמבר 1947, בהם חלקים גדולים של הדרום ושל הנגב ופרוזדור ירושלים, עכו ונצרת, יפו, לוד ורמלה, אשדוד, אשקלון, באר שבע ואף ירושלים המערבית. התפיסה שהנחתה את ישראל מאז הקמתה, אשר באה לידי ביטוי בחוק זה, היתה שישראל איננה "מספחת" שטחים שהיו עד 1948 חלק מארץ ישראל המנדטורית. ישראל איננה רואה עצמה במעמד של מדינה כובשת בשטחים אלה.

באותו מועד, 28 ביוני 1967, חוקקה ישראל גם את חוק השמירה על המקומות הקדושים, תשכ"ז-1967, אשר הבטיח את שמירתם בידי ממשלת ישראל מפני חילול ומפני כל פגיעה אחרת, ואת חופש הגישה אליהם לבני כל הדתות הקשורים אליהם בקשר דתי או רגשי.⁵ ב-30 ביולי 1980 חוקקה הכנסת את חוק יסוד: ירושלים בירת ישראל. בחוק זה נקבע כי ירושלים השלמה והמאוחדת היא בירת ישראל.

באשר לשאר חלקי יש"ע, העמדה הרשמית היא שהם "שטחי מריבה" (disputed territories),⁶ אך לישראל תביעת זכות עדיפה לגביהם. מאחר שהם לא ניטלו משום ריבון אחר, תקנות האג 1907/1899 ואמנת ז'נבה הרביעית אינן חלות עליהם.⁷ עם זאת, בחרה ישראל מיוזמתה לקיים את ההוראות ההומניטאריות הכלולות באמנת ז'נבה.⁸ ביום 13 ביולי 1987, הודיעה ישראל את עמדתה במכתב לוועדה הבינלאומית של הצלב האדום (International Committee of the Red Cross, ICRC):

Israel maintains that in view of the *sui generis* status of Judea, Samaria and the Gaza Strip, the de jure applicability of the Fourth Convention to these areas is doubtful. Israel prefers to leave aside the legal questions of the

⁴ חוק לתיקון פקודת סדרי השלטון והמשפט (תיקון מס' 11), ס"ח 499 מיום 28 ביוני 1967. התיקון הוסיף לפקודה את סעיף 11ב ("החלת המשפט"), אשר בו נקבע כי "המשפט, השיפוט והמינהל של המדינה יחולו בכל שטח של ארץ-ישראל שהממשלה קבעה בצו". לעניין זה ר' יהודה צבי בלום, "ציון במשפט הבינלאומי נפדתה", הפרקליט כז (תשל"א-1971) 315, בעמ' 316 ואילך.

⁵ ס"ח 499 (28 ביוני 1967).
⁶ ר' הערה 1 דלעיל, בעמ' 33.

⁷ ר' הוראות החלק הראשון של אמנת ז'נבה הרביעית, 1949, בדבר ההגנה על אזרחים בעת מלחמה וסעיף 2 לאמנת האג הרביעית, 1907, בדבר הדינים והמנהגים החלים על מלחמה ביבשה, אשר התקנות נספחות לה –

<http://www.icrc.org/ihl/385ec082b509e76c41256739003e636d/6756482d86146898c125641e004aa3c5>

<http://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Article.xsp?action=openDocument&documentId=188EDF7D845F15C12563CD00516574>

⁸ Meir Shamgar, "The Observance of International Law in the Administered Territories", *Israel Yearbook of Human Rights* 1 (1971) 262; id., "Legal Concepts and Problems of the Israeli Military Government – The Initial Stage", in: *Military Government in the Territories Administered by Israel 1967-1980 – The Legal Aspects* (Meir Shamgar [ed.]) (Jerusalem: Hebrew University Jerusalem Sacher Institute for Legislative Research and Comparative Law 1982), vol. 1, 13, at pp. 31ff.

status of these areas and has decided, since 1967, to act *de facto* in accordance with the humanitarian provisions of the Convention.⁹

ישראל אף החליטה שפעולות הממשל הצבאי תהיינה כפופות לביקורת שיפוטית של בית המשפט העליון בשבתו כבית משפט גבוה לצדק. בהתאם לכך, המדינה מעולם לא טענה להיעדר זכות עמידה בתשובותיה לעתירות שהוגשו על ידי אויבים זרים (alien enemies) שהיו תושבי שטח שלא בריבונות ישראלית.¹⁰

בית המשפט מצידו קיבל את עמדתה של המדינה, מבלי לברר את הסוגיה. כך יש לקרוא את החלטות בית המשפט העליון בעניינים שנידונו בפניו. בית המשפט קיבל גם עתירות של ארגונים לא ממשלתיים (NGOs), שעתרו בשמם של התושבים. בית המשפט העליון החיל את הביקורת השיפוטית הקבועה בסעיף 15 לחוק יסוד: השפיטה על כל פעולות נציגי המדינה בי"ש"ע, בין שהיו אלה פעולות חקיקתיות או מנהליות. כך עלה שעל אף אי תחולתה של אמנת ז'נבה הרביעית כלשונה על שטחי י"ש"ע, היא הוחלה על ידי בית המשפט העליון הישראלי במידה חסרת תקדים בהשוואה לקיים במדינות אחרות.¹¹

סעיף 49, פסקה שישית, של אמנת ז'נבה הרביעית, אוסר על מעורבות ממשלתית בהעברה כפויה של אזרחיה. ישראל מעולם לא עקרה בכוח את אזרחיה, או העבירה מספרים גדולים מהם לשטחי י"ש"ע. ישראל רק אפשרה לאנשים להתיישב מרצונם על קרקע שאינה בבעלות פרטית. חלק מההתיישבות היא של אזרחים ישראלים שהם, או הוריהם, היו בעלי קרקע בשטחי י"ש"ע או מזרח ירושלים קודם לשנת 1948 והם נעקרו או נושלו בעבר על ידי ירדן, ולאחר 1967 שבו לאדמתם. הסעיף אינו חל כלל על התיישבות זו. ישראל לא ניסתה להחרים את הקרקע או לעקור את האוכלוסייה המקומית ממניעים פוליטיים או גזעניים, או לשנות את אופיו הדמוגרפי של האזור.¹² יצוין כי בית המשפט העליון, מפי כב' הנשיא אהרן ברק, סירב להידרש לשאלת חוקיות ההתיישבות היהודית מעבר לקו הירוק, מאחר שמעמדן של ההתנחלויות ייקבע בהסכם השלום ו"עד אז מוטלת החובה על המשיב להגן על האוכלוסייה (הערבית והיהודית) שבשטח המצוי בשליטתו הצבאית".¹³

עמדתה של ישראל בדבר אי תחולת הוראות תקנות האג מבוססת. תקנות האג שנוסחו תחילה ב-1899, כנספח לאמנת האג (II), ואחר כך עודכנו ותוקנו ב-1907, כנספח לאמנת האג (IV) בדבר דיניה ומנהגיה של לחימה ביבשה, נועדו לשמור על האינטרסים של המדינות המתקשרות באמנות האג. מאחר שהסיפוח של ירושלים ושל שטחי יהודה ושומרון על ידי ירדן ב-1950 לא זכה להכרה בינלאומית, ואחירתה של ירדן בשטחים אלה נקנתה על

⁹ Cf. Nissim Bar-Yaakov, "The Applicability of the Laws of War to Judea and Samaria (the West Bank) and to the Gaza Strip", *Israel Law Review* 24 (1990) 485, 489ff., with further details.

¹⁰ רשימה של למעלה מ-100 עתירות כאלה, המייצגות את עמדת המדינה, מובאת על ידי Yoram Dinstein, *The International Law of Belligerent Occupation* (Cambridge: Cambridge University Press 2009), xvii-xxi.

¹¹ Dinstein, *ibid.*, 25ff., 30; Eyal Benvenisti, *The International Law of Occupation*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press 2012), 217ff.; Talia Einhorn, "Israel" in: *International Law and Domestic Legal Systems* (Dinah Shelton [ed.]) (Oxford University Press 2011) 288, at pp. 303-304; available at <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1926988>

¹² ר' אלן בייקר, "זכויותיה של ישראל בשטחים ובהתנחלויות בעיני הקהילה הבינלאומית", בספר: *זכויותיה של ישראל כמדינת הלאום של העם היהודי* (אלן בייקר, עורך) (ירושלים: המרכז הירושלמי לענייני ציבור ומדינה – הקונגרס היהודי העולמי 2012), 58.

¹³ בג"ץ 4219/02 יוסף מוחמד גוסין נ' מפקד כוחות צה"ל ברצועת עזה, פד נו(4) 608, 611 (מפי כב' הנשיא א' ברק).

ידי שימוש בכוח שלא להגנה עצמית, ז"א בדרך לא חוקית על פי המשפט הבינלאומי, ירדן לא היתה ריבון לגיטימי בהם. התקנות הדנות בשטחים כבושים (תקנות 42-56) חלות, על פי לשון, על שטחים שנכבשו מריבון לגיטימי. משום כך, יש טעם בעמדת ישראל שההוראות אינן חלות על יהודה ושומרון.¹⁴

על כך באה תמיהה נוספת. הסכמי השלום שחתמה ישראל עם מצרים בשנת 1979 ועם ירדן – ב-1994, לא קבעו את הריבונות בשטחי יש"ע. עם זאת, במשפט הבינלאומי "שטחים כבושים" מכונים שטחים הנתונים ל-"belligerent occupation" (בעברית – "תפיסה לוחמתית"). כאשר הצדדים – ישראל, ירדן ומצרים – אינם עוד לוחמים, belligerents, מתעוררת השאלה, אף לשיטתם של אלה המבקשים לראות בהם שטחים כבושים, כיצד יכולים שטחים אלה להמשיך להיחשב כנתונים ל"תפיסה לוחמתית" לאחר הסכמי השלום עם ירדן ומצרים.¹⁵

2. סמכות הכנסת לחוקק ביו"ש

בהקשר זה יש להשיב על שלוש שאלות: (א) האם יש מניעה מצד המשפט הבינלאומי שהכנסת תחוקק עבור שטחי יו"ש? (ב) האם הדבר שקול לסיפוח השטחים? (ג) האם ובאיזו מידה מחייב המשפט הבינלאומי את ישראל לשמר את הדין הקיים ביו"ש בתוקפו?

א. מצד המשפט הבינלאומי, אין זה משנה אם המפקד הצבאי הוא המחוקק או הכנסת היא זו המחוקקת במישרין. כך, למשל, בתקופת המנדט רוב החיקוקים נעשו בארץ ישראל בצורת פקודות (Ordinance), אבל יש גם חוקים של הפרלמנט בלונדון שהוחלו בארץ ישראל – חוק זכויות יוצרים, 1911 שהוחל במישרין מלונדון ב-1924 על דרך של Order in Council, וכך נעשה גם לגבי האמנה שנחתמה לעניין הכרה בזכויות יוצרים בין ארה"ב לאנגליה, שתחולתה הורחבה גם לשטחי ארץ ישראל. אגב, החוק הוחלף ע"י הכנסת בחוק זכויות יוצרים רק בשנת 2008.¹⁶ כך גם החוקים בדיני ימאות – The Admiralty Court Act מהשנים 1840, 1854 ו-1861, וחוק נוסף מ-1883, שאף כי כבר מזמן הוחלפו באנגליה בחקיקה עדכנית, עדיין קיימים בדין הישראלי ושופטים מכריעים את הדין על פיהם.¹⁷

אף ירדן, לאחר שפלשה לגדה המערבית של הירדן, בניגוד למשפט הבינלאומי, ואף ניסתה לספח את השטח לממלכת ירדן, החילה חוקים שלה בשטח, שמדינת ישראל מוסיפה להחיל בשטחי יהודה ושומרון. יצוין שישראל עצמה כבר חוקקה את חוק יישום תכנית התנתקות, תשס"ה-2005, אשר בסעיף 3 שלו נאמר כי "התחום הגאוגרפי שחוק זה חל לגביו הוא חבל עזה, וכן שטח בצפון השומרון המסומן במפה שבתוספת הראשונה".

יצוין כי מי מי שחקרו את הדרך בה נוהגות מדינות בשטחים שכבשו מודים שמדינות אינן נוהגות להחיל את דיני הכיבוש במשפט הבינ"ל.¹⁸

¹⁴ Cf. Benvenisti, *supra* n. 11, at p. 207.

¹⁵ התמיהה בעניין פרדוקסאלי זה הועלתה על ידי דינשטיין –

Yoram Dinstein, "The International Legal Status of the West Bank and Gaza Strip", *Israel Yearbook on Human Rights* 28 (1998) 37, at 41-42.

¹⁶ Cf. Michael Birnhack, *Colonial Copyright – Intellectual Property in Mandate Palestine*, 2012, pp. 100ff.

¹⁷ Cf. Talia Einhorn, *Private International Law in Israel*, 2012, pp. 382-387.

¹⁸ Cf. Eugene Kontorovich, "Unsettled: A Global Study of Settlements in Occupied Territories", *Northwestern Public Law Research Paper No. 16-20*, 2016, available at

ב. באשר לשאלה האם חיקוק על ידי הכנסת שקול לסיפוח, התשובה שלילית. בעניינים האלה, שר ההיסטוריה הוא הקובע, לא החקיקה. גם ירדן, שניסתה לספח את שטחי יו"ש וחוקקה לגביהם חוקים רבים, לא הצליחה בסופו של יום לספח את שטחי יו"ש לשטחה של הממלכה. חיקוק על ידי הכנסת לא ישפיע לרעה על עמדתה של ישראל שהשטחים אינם כבושים. אדרבא, הימנעות מחקיקה היא היוצרת את הרושם שישראל עצמה איננה מתייחסת ברצינות לעמדתה הרשמית מזה שנים רבות. למען הסר ספק, ישראל יכולה לחזור ולהצהיר שאף על פי שמעמד השטחים שנוי במחלוקת ולישראל זכות תביעה עדיפה לגביהם, הרי כל פעולה שהיא נוקטת, לרבות חוק ההסדרה, תהיה כפופה להסדרי הקבע שייקבעו בהסכם השלום, כאשר זה יושג.

ג. לשאלת החובה של מדינת ישראל, מבחינת המשפט הבינלאומי, לשמר את הדין הקיים באיו"ש בתוקפו, בכפוף לחריגים שנקבעו באמנת ז'נבה – כאמור, שטחי יו"ש אינם "שטחים כבושים". ואולם, אף אם היו שטחים כבושים, הרי כיבוש לזמן קצר אינו דומה לכיבוש מתמשך. משפטנים רבים סבורים שהשארית המשפט האזרחי על כנו, מבלי לערוך בו רפורמות והתאמות לתנאי הזמן, איננה מתקבלת על הדעת.¹⁹ בדיון ועדת חוקה, חוק ומשפט שהתקיים ביום 23/11/16 תיאר היועץ המשפטי של הוועדה את הדין החל ביו"ש כיום כ"סלט דינים". מצב זה איננו ראוי ומצריך רפורמה מקיפה. רבות נאמר באותה ישיבה על הצורך לכבד זכויות יסוד של התושבים ביו"ש. יש לזכור שהמשפט האזרחי הוא מגילת זכויות היסוד בחברה ליברלית. בהיעדר דינים ברורים המסדירים את הזכויות הקנייניות, את העברתן וכיצד מיישבים סכסוכים, אין גם כיבוד אמיתי, שלא מן השפה ולחוץ, של זכויות אזרח.

3. ההיתכנות של תביעה בפני בית הדין הבינלאומי בהאג

אף כי אי אפשר להיות בטוח בתשובה, רמת הסיכון איננה גבוהה. ראשית, בכתב העת של האגודה האמריקאית למשפט בינלאומי פורסמו מספר מאמרים המצביעים על כך שלא היה זה ראוי לקבל את Palestine כחברה באמנה.²⁰ החברות באמנה פתוחה אך ורק למדינות, ו-Palestine איננה מקיימת את תנאי אמנת מונטווידאו: אוכלוסיה קבועה, טריטוריה קבועה, ממשלה אפקטיבית, הכשירות לקיים יחסים בינלאומיים עם מדינות אחרות. לרש"פ יש שתי ממשלות. מעמדם של רבים מהתושבים הוא של פליטים נצחיים שאינם רואים עצמם תושבי קבע של שטחים אלה אלא תובעים לעצמם זכות שיבה לשטח ישראל בתוך הקו הירוק. כדי להתקבל לאו"ם היה על Palestine להיות מדינה "אוהבת שלום" (peace-loving) שמקבלת על עצמה את ההתחייבויות הכלולות במגילת האו"ם והיא מסוגלת ומעוניינת למלא התחייבויות אלה.²¹ אמת ש-Palestine התקבלה בהצבעה של עצרת האו"ם בכ"ט בנובמבר 2012 כמדינה משקיפה לא חברה, וב-2015 היא שלחה למזכיר הכללי של האו"ם, בתוקף תפקידו כמי שבידיו מפקידים את ההודעות האשרור, את ההודעה על אשרורה את אמנת בית הדין הפלילי הבינלאומי, עדיין בית הדין הפלילי הבינ"ל יצטרך להכריע בשאלה מקדמית

<https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2835908>; Eyal Benvenisti, *The International Law of Occupation*, supra n. 11, pp. 318ff.

¹⁹ Dinstein, *The International Law of Belligerent Occupation*, supra n. 10, p. 120. para. 279, with further references.

²⁰ Cf., e.g., John Cerone, "The ICC and Palestinian Consent", *ASIL [American Society of International Law] Insights*, vol. 19, issue 6 (March 2015).

²¹ על כך ועוד, ר' איינהורן, "מעמדם של שטחי יהודה ושומרון וההתיישבות בהם במשפט הבינלאומי", ה"ש 1 דלעיל, בעמ' 27 ואילך.

זאת הטענה הכרעה משפטית. בנוסף, יש שורה ארוכה של חסמים שיעמדו בפני הגשת אישום כזה, שמחמת קוצר היריעה אעמוד כאן על אחד מהם. האמנה, על פי לשונה, עוסקת בפשעים החמורים ביותר, אשר יש בהם עניין לאנושות בכללותה (the most serious crimes of concern to the international community as a whole) מעשה שאיננו בדרגת חומרה מספיקה לא יידון בפני בית המשפט (סעיף 17(1)(ד)).

הסעיף הדין בהתנחלויות (סעיף 8(2)(ב)(viii)), האוסר על טרנספר של אוכלוסיית המדינה הכובשת לשטחים הכבושים, במישרין או בעקיפין, הוסף ביוזמת מדינות ערב. ואולם, על פי ה-ICC Elements of Crime,²² המגדירים את תחומי הפעולה של חוק בית הדין הפלילי הבינלאומי (אמנת רומא), קובע כי יסודות הפשעים שבסעיף 8(2) (אשר ביניהם נמצא כאמור הסעיף הדין בהתנחלויות) יתפרשו על פי המסגרת הקיימת של דיני המלחמה במשפט הבינלאומי (interpreted within the established framework of the international law of armed conflict), זאת אומרת על פי המסגרת שהותוותה כבר בתקנות האג ואמנת ז'נבה. מכאן החשיבות של הבנת דיני המלחמה גם לצורך הפירוש הנכון של אמנת רומא, ולעניין הטרנספר ההוראה הרלוונטית היא סעיף 49(6) לאמנת ז'נבה הרביעית.

כפי שמראה מחקרו המקיף של פרופ' קונטורוביץ,²³ על פי המסגרת הקיימת במשפט הבינלאומי, ז"א הוראת סעיף 49(6) לאמנת ז'נבה הרביעית, המעורבות של המדינה הכובשת ב-transfer של אוכלוסייתה לתוך השטחים הכבושים צריכה להיות ישירה ומשמעותית מבחינת מספר האנשים שהועברו על ידי המדינה כדי שפעולתה תגונה במשפט הבינלאומי. אין מניעה שאזרחי המדינה הכובשת ירכשו אדמות בשטחים הכבושים, וגם אם המדינה סייעה להם, או אף עודדה אותם, אין בכך כדי להפר את הוראת סעיף 49(6).

יתר על כן, בחינת המלחמות מאז מלחמת העולם השנייה, שהניבו התיישבות בשטחים שנכבשו בעת המלחמה, מעלה שבאף לא אחד מהמקרים האלה נדרשו אזרחי המדינה הכובשת לפנות את בתיהם לאחר שהשטח חזר לידי המדינה שנכבשה, אף אם המדינה הכובשת עודדה את הגירתם של תושביה באופן שישיע על הדמוגרפיה בשטח הכבוש. אדרבא, דרישות שהועלו מצד תושבי המדינה הכבושה לסילוקם של מי שהתנחלו כן בשטחם נדחו על ידי הקהילה הבינלאומית. כך, למשל, ב-1944, לקראת סוף מלחמת העולם השנייה, כבשה ברית המועצות את המדינות הבלטיות ליטא, לטביה ואסטוניה. סטאלין וממשיכיו היגלו בכפייה כחצי מיליון מתושביהן האתניים של מדינות אלה לסיביר, וכנגד זה יישבו מאות אלפי אזרחים רוסיים בארצות אלה באופן שהשפיע מאוד על הדמוגרפיה, בעיקר באסטוניה שבה ירד מספר האסטונים האתניים לכדי שני שלישים עם השחרור מברית המועצות ב-1989 ובלטביה אשר בה הלטבים האתניים היו רק מעט למעלה ממחצית האוכלוסייה בעת השחרור מברית המועצות. כשברית המועצות התפרקה, סירבו אסטוניה ולטביה לתת אזרחות וזכויות אזרח לרוסים האתניים שלא היה להם קשר למדינות אלה לפני מלחמת העולם השנייה. ואולם, עם קבלתן של לטביה ואסטוניה לאיחוד האירופי, לא זו בלבד שהאיחוד האירופי לא דרש את סילוקם של הרוסים האתניים והשבתם לרוסיה, אלא שהוא דרש מהמדינות הבלטיות לשנות את חוקי ההתאזרחות שלהן, להקל על הרוסים האתניים את קבלת האזרחות במדינות אלה ולהקפיד על זכויות האזרח המגיעות להם.

²² <https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/336923D8-A6AD-40EC-AD7B-45BF9DE73D56/0/ElementsOfCrimesEng.pdf>

²³ Kontorovich, "Unsettled: A Global Study of Settlements in Occupied Territories", *supra* n. 18.

אגב, מי שמסתכנים בכך שיוגשו נגדם כתבי אישום בבית הדין הפלילי הבינלאומי הם תושביה של Palestine, שירו רקטות על אוכלוסיה אזרחית בישראל וביצעו מעשים נוספים שהם, על פי הגדרתם, פשעי מלחמה.

עוד יצוין שארה"ב לא אשררה את אמנת רומא ורוסיה הודיעה על ביטול חברותה באמנה בשבוע החולף, לאחר שה- ICC פרסם דו"ח על פיו היא נחשבת ככובשת בחצי האי קרים.

4. הסעד במשפט הבינלאומי בגין הפגיעה בזכויות הקניין של התושבים המקוריים שתיגרם עקב חוק ההסדרה

יצוין כי המשפט הבינלאומי מכיר בכך, שגם כאשר מדובר בשטחים כבושים ממש, זכותו של הכובש לתפוס חזקה (כנגד תשלום תמורה) באדמה הנחוצה להתיישבות מטעמי ביטחון. ואכן, משום כך הכשיר בית המשפט העליון תפיסת מקרקעין למרות טענת העותר כי "הן באזור טובאס והן באזור רמאללה הכל שלו ושקט ואין ממה לחשוש". תשובת בית המשפט (מפי כב' השופט ויתקון), היתה כי –

אין תרופה טובה למחלה כמניעתה בעודה באבה, ושמוטב לגלות ולסכל את מעשה החבלה בטרם יבוצע. . . אין צורך להיות מומחה לענייני צבא וביטחון כדי להבין שאלמנטים חבלניים פועלים ביתר קלות בשטח המאוכלס אך ורק אוכלוסייה אדישה או אוהדת כלפי האויב, מאשר בשטח שבו נמצאים גם בני אדם העשויים לעקוב אחריהם. . . ואשר אצלם לא ימצאו מחבלים מחבוא, סיוע וציוד.²⁴

תשובה זו רלוונטית גם כיום, כאשר צרכי הביטחון המשתנים עשויים לחייב בחינה והיערכות מחודשות לאור מספרן, טיבן והיקפן של פעולות הטרור.

ואולם, בעניין ההתנחלות בשטחים כבושים, גישת המשפט הבינלאומי מרחיבה עוד יותר את סוגי המקרים אשר בהם סעד על דרך של פיצוי הוא התרופה ההולמת כאשר מתנחל התיישב באדמה פרטית של אחד התושבים המקוריים של השטח. בעניין זה אביא דברים שנאמרו על ידי בית המשפט האירופי לזכויות האדם בעניין צפון קפריסין.²⁵ שם טורקיה פלשה לתוך צפון קפריסין (בעקבות הכרזת האנוזיס, של התושבים היוונים באי, שביקשו להתאחד עם יוון), כלומר שבאותו מקרה היה מדובר בשטח כבוש. בעקבות הפלישה התושבים היוונים נאלצו לברוח, טורקיה הקימה את הרפובליקה של צפון קפריסין, העבירה אוכלוסיה שלה לצפון קפריסין, באופן ששינה באופן משמעותי את הדמוגרפיה שם, ואף נתנה למתנחלים שורת הטבות זכויות יתר שיעודדו אותם להתיישב בצפון קפריסין, הנחשבת עד היום שטח כבוש, בשליטה מלאה של טורקיה שכוחות צבאיים שלה פרושים בה, והמדינה היחידה המכירה ברפובליקה שהוקמה בה היא טורקיה.

בכל זאת, כאשר היוונים המנושלים מאדמתם פנו לבית המשפט האירופי לזכויות האדם בטענה שהם זכאים לקבל את בתיהם ורכושם חזרה (אלא אם כן ההשבה בעין איננה אפשרית עוד, למשל כי הבית לא קיים), פסק בית המשפט כנקודת מוצא ש"בשלושים וחמש השנים שחלפו מאז 1974, דורות חלפו והרכב האוכלוסיה השתנה מאוד. היו קפריסאים טורקים שגרו בצפון [קפריסין] והיגרו משם, והיו מתיישבים (settlers) טורקים מטורקיה שהגיעו בהמוניהם ובנו את בתיהם שם. רכוש רב של הקפריסאים היוונים החליף בעלים

²⁴ בג"ץ איוב ואח' נ' שר הביטחון, פד לג(2) 113, עמ' 118-119.

²⁵ לניתוח מקיף של הטיפול בהתנחלויות בשטחים כבושים במשפט הבינלאומי, ר' Kontorovich, ה"ש 18 דלעיל.

לפחות פעם אחת, בין אם על ידי מכר, או מתנה או ירושה".²⁶ בית המשפט קבע כי אם יפסוק שיש להשיב את הרכוש בכל מקרה, חוץ מאותם מקרים שבהם הדבר בלתי אפשרי (למשל, משום שהרכוש איננו קיים עוד), החלטתו תהיה שרירותית ולא ראויה. לאחר שלושים וחמש שנים, על טורקיה להביא בחשבון גם את כל הגורמים המשפטיים והפרקטיים המונעים השבה, בראש ובראשונה זכויות שרכשו בינתיים צדדים שלישיים. אין זה ראוי שבית המשפט האירופי יפסוק באופן שיאלץ לגרש מבתיים בכפייה מספר רב של אנשים, נשים וטף, כדי לאשר את זכויותיהם של קרבנות ההפרה של האמנה.

בית המשפט גם חזר על קביעתו בפסיקה קודמת (בעניין *Loizidou*²⁷) כי חובתן של מדינות לכבד את זכותו של אדם לביתו, משמעה רק בית אמיתי, שלאדם יש קשר עכשווי אליו, לא קשר רגשי או קשר של שורשים. כך למשל באשר לתביעה של אחת התובעות להשבת הבית, קבע בית המשפט כי "התובעת היתה צעירה מאוד בעת שחדלה לגור במה שהיה בית המשפחה ב-1974. . . . התובעת חיה כמעט כל חייה עם משפחתה במקום אחר. העובדה שהיא עשויה לרשת חלק מזכות הקניין ברכוש זה בעתיד היא אלמנט היפותטי וספקולטיבי, לא קשר קונקרטי הקיים כעת". לסיכום, בית המשפט קובע כי על כל התובעים למצות את זכויותיהם בפני ועדת הנדל"ן של צפון קפריסין, לאחר שנחה דעתו כי היא בלתי תלויה ופועלת על פי עקרונות מנחים שהם עקרונית ראויים. בית המשפט ציין שכמובן שמורה לתובעים הזכות שלא להופיע בפני הוועדה ולהמשיך לחכות להסדרת הסוגיה לכשייושב הסכסוך הבינלאומי בעניין קפריסין בדרכי שלום.

מספר נקודות ראויות לציון בהקשר זה: נסיונם של היוונים הקפריסאים להביא לפתיחת הליך בבית הדין הפלילי הבינלאומי בשנת 2014 נכשל,²⁸ שום ארגון בינלאומי או מדינה (פרט לרפובליקה של קפריסין) לא הכריז על ההתנחלויות המסיביות, למעשה טרנספר, של אזרחים טורקים בצפון קפריסין כסותרות את אמנת ז'נבה או כלא חוקיות,²⁹ דרישות של היוונים הקפריסאים שהמתנחלים הטורקים יגורשו חזרה לטורקיה נדחו עד כה וגם ההצעות שהוכנו בידי המתווכים בשיחות השלום מטעם האומות המאוחדות אף הגדילו את מספר הטורקים שיהיו זכאים להיות אזרחי קפריסין (ולא רק להיחשב כתושבים זרים).³⁰

יצוין כי בשבוע החולף, ביום 22/11, כשלו השיחות שהתקיימו בשוויץ ליישוב הסכסוך, בין היתר משום שהרפובליקה הטורקית של צפון קפריסין דחתה את דרישת הרפובליקה של קפריסין להכיר בזכות שיבה של כ-100,000 יוונים קפריסאים לתוך שטחה.

²⁶ *Demopoulos and others v. Turkey*, Cases 46113/99, 13751/02, 21819/04, 19993/04, 10200/04, 13466/03 (European Court of Human Rights 2010).

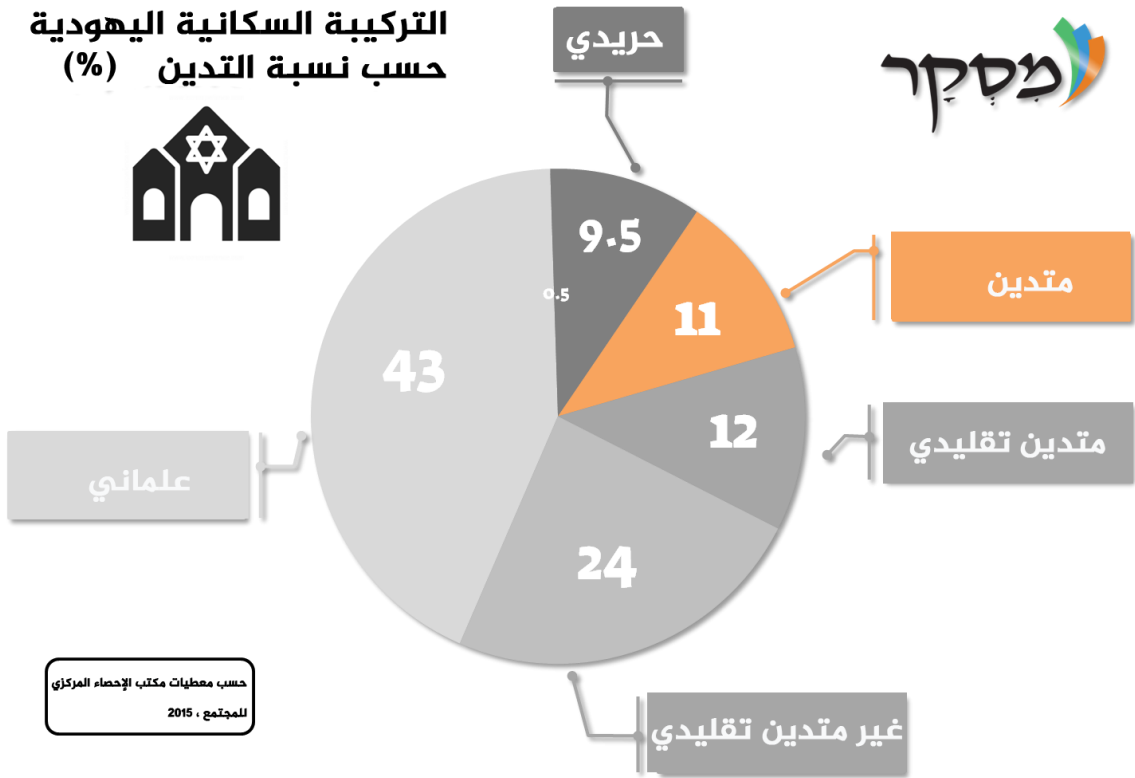
²⁷ *Loizidou v. Turkey* (merits), Case 40/1993/435/514 (European Court of Human Rights 1996).

²⁸ Eugene Kontorovich, "International Criminal Court action filed vs. settlements, Volokh Conspiracy" (Aug. 7, 2014), <https://www.washingtonpost.com/news/volokh-conspiracy/wp/2014/08/07/international-criminal-court-action-filed-vs-settlements/?utm_term=.546ef00ca666>

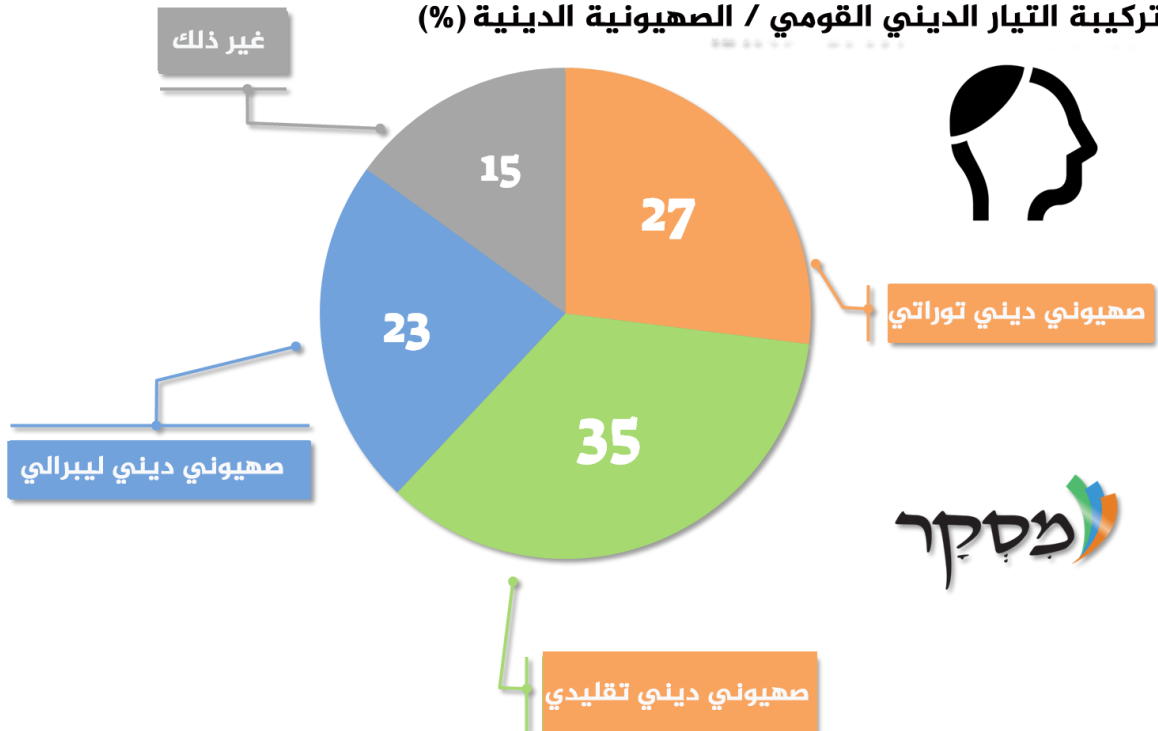
²⁹ Kontorovich, "Unsettled", supra n. 18, pp. 39f.

³⁰ Kontorovich, *ibid.*

التركيبة السكانية اليهودية
حسب نسبة التدين (%)

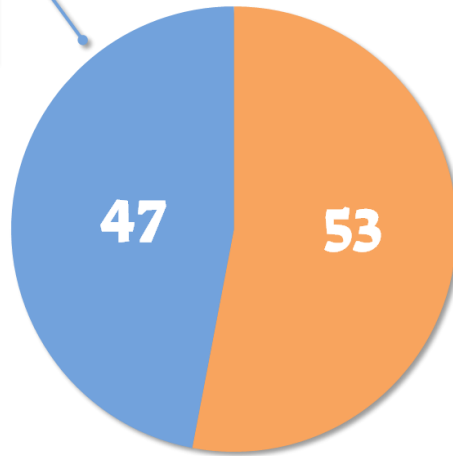


تركيبة التيار الديني القومي / الصهيونية الدينية (%)



الخدمة الوطنية

علمانيين ، عرب
حسب الحاجة



أبناء الصهيونية
الدينية



מקור ראשון

من أجاب
احتمال مرتفع

20.5

علمانيين

25

غير متديين
تقليديين

31.5

متديين
تقليديين

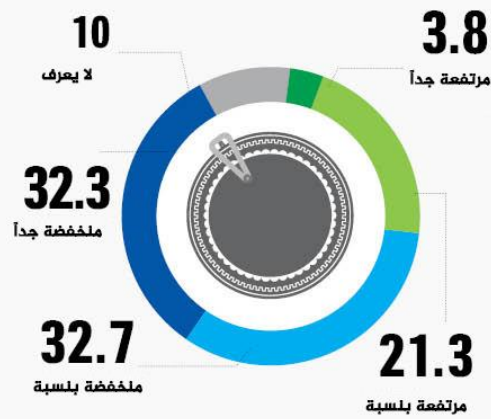
39

متديين

44

حريديم

ما هو احتمال أن يتولى في السنوات
القريبة القادمة رئيس وزراء متدين؟ (%)



25.1%

مرتفعة / مرتفعة جداً

65%

منخفضة / منخفضة جداً



(والاستطلاع، 2017)

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

المسيري عبد الوهاب، (2005) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. دار الشروق. القاهرة.

المراجع العبرية

1. فاكر، أ، شبات، ر، يانون، د'. (2010). المكان المناسب للحاخامات. القدس: معهد شالوم هيرمان.
2. ادليشتاين، ي'. (2018). التصويت الالكتروني. التصويت على قانون القومية. القدس: الكنيسة.
3. أران، ج'. (2002). بين دراسة رائدة للتوراة: خلفية المد الديني القومي. رمات جان: جامعة بار ايلان.
4. أرئيل، ي'. (2001). التأسيس، الصهيونية الدينية - 100 عام بعد. داعت، 1.
5. إسرائيل، ق' م'. (2019). الخطة السرية لليمين المتطرف لضم مباشرة للضفة بعد الانتخابات. فيديو.
6. إسرائيل، ق' م'. (2019). خطة اليمين المتطرف السرية لضم الضفة الغربية الى إسرائيل. تل ابيب: منظمة قادة من أجل أمن إسرائيل.
7. أفينيري، ش'. (1980). الفكرة الصهيونية بكل تنوعها. القدس: عام عوفيد.
8. أفينيري، ش'. (1980). الفكرة الصهيونية، الأسباب. تل ابيب: عام عوفيد.
9. الكنيسة. (2017). بيانات حول التجنيد. القدس: مركز البحث والمعلومات - الكنيسة.
10. اليعازر بن رفئيل. (2007). هوية يهودية. تل ابيب: الجامعة المفتوحة.
11. إسحق شنيل وشاؤول مشعل. (2005). الإقتلاع من الارض ونقاشات المستوطنين: الاستعداد لإخلاء غوش قطيف. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسات السياسة.
12. ألان بايكر. (1991، 2016). الضفة اراضي محتلة؟ لا يوجد أي تفسير قانوني أو تاريخي لذلك. (هيئة تحرير مجلة السيادة، المحاور)
13. السلام الآن. (2018). الوجه السياسي لجمعية ركافيم. تل ابيب: منظمة السلام الان.

14. الشرطة. (2010). التقرير السنوي للشرطة للعام 2010. نشاطات التسعيرة (صفحة 220). القدس: الشرطة.
15. اونا، م'. (1985). في طرق متنافرة: الأحزاب الدينية في اسرائيل. جوش عتصيون: ياد شابيرا.
16. عوفر أدرات. (2019). حملة إرث كهانا في الكنيسة 21. القدس: هآرتس.
17. فيكرا. (بلا تاريخ).
18. مناحيم بيغن، و يوسف بوج. (1980). قانون الجمعيات. القدس: الكنيسة.
19. موران أزولاي توفاتزيموكي. (2019، 02 23). المستشار القانوني والوزيرة شاكيد في مواجهة حول القانون القومي. تم الاسترداد من واي نت.
20. نفتالي بينيت، وايلت شاكيد. (2019). حزب اليمين الجديد- مبادي حزب اليمين الجديد. القدس: حزب اليمين الجديد.
21. يهودا شوحط. (2019). كهانا حي ويركل. تل ابيب : يديعوت أحرونوت.
22. هيئة تحرير مجلة السيادة. (1 9، 2016). الأراضي المحتلة؟ لا يوجد مبرر قانوني أو تاريخي لهذا. السيادة ،.
23. نيلي ناهودي. (2019، 2 25). في كل منطقة لا يوجد فيها سيادة، يدخل الفلسطينيون. (القناة 7، المحاور)
24. زئيف هرتسوج. (1999). علم الآثار لدى البدو. القدس.
25. حكومة إسرائيل. (2015). قانون الخدمة في قوى الأمن. القدس: الكنيسة .
26. Pew Research Center. (2015). الانقسام الديني في المجتمع الاسرائيلي. تل ابيب : Center, Pew Research
27. تسفي زامير، شافيت شبتاي ، ياتوم داني ، مئير داغان، و عامي أيلون. (2018). الأمن أولاً: القدس. تل ابيب : قادة من أجل اسرائيل .
- 28.
29. ايرز، ب'. (2010). تجنيد سباب الشيفوت، من الحل الوسط الى الانقسام. كريات سديه بوكر: ليسك للنشر.
30. بار، ا'. (1888). سيفر هاشكول.
31. باروخ، ش'. (2018). تطبيق السيادة الاسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة. inss. تل ابيب: معهد دراسات واباحث الأمن القومي.
32. بن يسرائيل، ر'. (2003). إضراب وضربة في مرآة الديمقراطية. رعنانة: الجامعة المفتوحة.
33. بيناي، ا'. (17 ابريل 2017). قريب منك. ابواب السماء مفتوحة،.

34. بيني، م'. (8 7 1996). الصحافة الإسرائيلية في قضية قبية أكتوبر ونوفمبر 1953. نظريات نقدية.
35. بينيت، ن'. (29 12 2018). درس في الإقتصاد. القدس، القدس، إسرائيل.
36. تال، ع' ب'. (24 7 2016). فرض السيادة - ميزة اقتصادية. السيادة.
37. تحالف حركة الكيبوتز يرفض مظاهرات الاستيطان. (28 أكتوبر 1974). دافار.
38. تسموكي، ت'. (2017). المبادرة: سيتم تطبيق جميع القوانين في المناطق أيضًا. تل أبيب: يديعوت احرونوت.
39. تسور، ن'. (2006). الرجل الذي ترك القطاع: ارييل شارون و قصة الانفصال. تل أبيب: تصابعونيم.
40. تسور، ن'. (2006). قصة حياة ارييل شارون. تل أبيب: يديعوت احرونوت.
41. تومر هيرمان، ف' ي'. (1998). عملية السلام والانقسام الديني العلماني. تل أبيب: جامعة تل أبيب مركز شتاينميتز لبحوث السلام.
42. تيدر، د'. (1971). موسوعة لرواد الإستيطان والبناء. تل أبيب: المكتبة الوطنية.
43. جاي ديودوف، م' ب'. (2008). الوضع المعياري للمبادرات التشريعية. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
44. جورني، ي'. (2007). البحث عن الهوية الوطنية: مكان دولة إسرائيل في الفكر اليهودي العام. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
45. حداد، ع'. (2018). خلال شهر : تضاعف اعمال التسعيرة. تل أبيب: القناة 12.
46. حوفال، ر'، لايس، ي'. (2018). يعمل شاكيد على حرمان محكمة العدل العليا من سلطة الاستماع إلى الالتماسات المقدمة من الفلسطينيين في الضفة الغربية. تل أبيب: هآرتس.
47. حيفر، ز'. (2017). تطوير المستوطنات في الضفة الغربية وصولاً الى مليون مستوطن. حركة أماناه للأمناء العاميين وقيادة المستوطنات المحلية في القدس. القدس: منظمة أماناه.
48. حيمو، أ'. (2018). عائلة دوابشة: كأنهم حرقوها من جديد. تل أبيب: القناة 12.
49. دان، أ' غ'. (2007). اسرار أرييل شارون. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.
50. ديبورا، م'. (5 8 1953). حياة الحاخام يعقوب موشيه. براداس.
51. روبينشتاين، أ'، مديناه، ب'. (2005). القانون الدستوري لدولة إسرائيل. القدس: مطبعة شوكين.
52. روت، ع'. (2005). سر القوة: مجلس بيشع و نضالها ضد جدار الفصل و خطة فك الارتباط 63. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية.
53. روزيناك، أ'. (1965). الحاخام كوك. القدس.

54. ريجف، س'. (1974). اتحاد حركة الكيبوتس سحب مظاهرات المستوطنات. يديعوت، 1.
55. سادان، آ'. (2017). ما هي الصهيونية الدينية؟ أسئلة وأجوبة من اليمين واليسار. بيت ايل: شيلاه.
56. ساغي، آ'. (4 10 2016). الصهيونية الدينية والحريديم يقودان البلد إلى كارثة. (ن' ت' روتم ستاركمان، مجري المقابلة).
57. سيجل، ع'. (2018). تامير زندبيرج تستعين بمستشار يميني. تل ابيب: القناة 12.
58. شابير، أ'. (2011). الصهيونية الدينية بين التدين والحداثة. اكاديميات، 117-139.
59. شجاي، أ'. (2000). الصهيونية الدينية، بين الانغلاق والانفتاح. القدس: ماجينز.
60. شفارتس. (2004). من بداية النم الى تحقق الحلم: تاريخ الحركة الصهيونية الدينية وأفكارها. القدس: مجمع الابحاث لذكرى السيد زبولون.
61. شفارتس، د'. (1999). الصهيونية الدينية بين المنطق والمسيحية. تل ابيب: عام عوفيد.
62. شفارتس، د'. (2009). الصهيونية الدينية وفكرة الرجل الجديد. إسرائيل.
63. شيلج، ش'. (2005). في نهاية الصيف سأكون في السجن. تل ابيب: المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.
64. شيلج، ي'. (2015). نهاية البراءة: أثر الانفصال على الصهيونية الدينية. القدس: المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.
65. شيلج، ر' د'. (2005). فشل القيادة في الانتفاضة الثانية. تل ابيب: القناة 10.
66. فايس، ه'. (5 مارس 2008). الجندي المتدين الجديد في الأدب المعاصر، وفي سياق أدب الحرب العبرية. في المعسكر.
67. فريدمان، ش'. (2011). افعل كما يحلو لك؟. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
68. فريدمان، ش'. (2018). من المهتم بالحاخامات. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
69. فيلبار، ي'. (16 سبتمبر 2011). أولئك الذين يزرعون بالدموع سيحصدون. ماجيد يارحيم.
70. فينمان، ت'. (1995). من كاتوفيتش إلى إيار: فصول في تاريخ يهودت هتوراه وأغودات إسرائيل: وجهات نظر جديدة. القدس: فاتيكان.
71. كارني، ي'. (2019). مناورات انتخابية. تل ابيب: يديعوت احرونوت.
72. كتسوفر، ي'. (30 5 2017). رؤية السيادة. تمت الإستعادة من مجلة السيادة.
73. كليووت، ن'. (2005). اتخاذ قرار اخلاء المستوطنات و التعويض والتوطين من جديد: سيناء 1982، وغزة وشمال الضفة 2005. القدس: معهد بلوسرهايمر للأبحاث السياسية.
74. كوهين، أ'. (1997). الاتفاقيات الاتفاقيات التي كسرت الاتفاقيات: التغيرات في العلاقات بين الدين والدولة - بين التوافقية والحسم. تل ابيب: أ شجاي.

75. كوهين، أ'. (2014). قرار قضائي. القدس: المحكمة المحلية في القدس.
76. كوهين، أ'. (1958). بداية تحقق حلمنا، سحق الصهيونية الدينية في النضال على الهوية اليهودية في دولة إسرائيل و تأثيراتها المستقبلية. إسرائيل.
77. كوهين، أ'. (1997). شال الصلاة والعلم - الصهيونية الدينية ورؤية دولة التوراه في بدايات الدولة. القدس: ياد اسحق بن تسفي.
78. كوهين، أ'. (2001). العلاقات المتبادلة بين القيادة الدينية والسياسية والدين والدولة - في الأحزاب الدينية. القدس: يد يتسحاك بن تسبي.
79. ليب، م' ب'. (2005). خريجو مدرسة اليشوف في أرض إسرائيل: بين التقليد والابتكار. تل أبيب: محشفت ماجين.
80. ليليل، د'. (2018). الوزراء اقروا قانون التغلب. تل أبيب: القناة 12.
81. ميمون، ي' ل'. (1989). إسرائيل، توراه، صهيون. القدس: مؤسسة الحاخام كوك.
82. نعمة فريدمان، و' ب'. (2006). نحن جميعا مسؤولون عن بعضنا البعض: صفوف أعضاء الكنيسة الـ 16 حسب نشاطهم البرلماني في القضايا الاجتماعية. القدس: الجامعة العبرية.
83. نكديمون، ش'. (1978). التالينا. تل أبيب: عايدنيم.
84. هكوهين، أ'. (2002). دولة إسرائيل، هنا مكان مقدس! القدس: ياد يتسحاك بن تسفي.
85. هيرمان، م'، باري، ج'، هيلار، أ'، كوهين، ح'. (2014). متدينين؟ قوميين! المعسكر الديني القومي في إسرائيل 2014. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
86. هيرمان، ت'. (2014). متدينين؟ قوميين؟ المعسكر القومي الديني في إسرائيل 2014. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
87. وهيرشكوفيتش، ه' م'. (2012). ظاهرة عدم الامتثال للسلطات المختصة في إسرائيل في دوائر الصهيونية الدينية منذ إنشاء غوش ايمونيم (1974) وحتى تدفيع الثمن 2012. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
88. ياتوم، د'، هرتسل، ش'، يعقوب، ت'، وأساف، ح'. (2018). الأمن أولاً: الضفة الغربية. تل أبيب: قادة من أجل أمن إسرائيل.
89. يهودا، ج' ب'. (1979). الحاخام ميمون وأجياله. القدس: مؤسسة الحاخام كوك.

1. Aaron D. Rubin, L. K. (2015). *Handbook of Jewish Languages*. Brill.
2. Aran, G. .. (1986). *Roots of Gush Emunim'*, in : *Studies in Contemporary*. Indiana: Indiana University Press.
3. Claire B. Rubin, C. B. (2009, June 2-4). Long Term Recovery from Disasters -- The Neglected Component of Emergency Management. *Journal of Homeland Security and Emergency Management*.
4. Cohen, A. (1990). *Political Partners: Relations between Religious and NonReligious in One Political Party*. Jerusalem: Keter Publishing House.
5. Cohen, A. (2004). *Changes in the Orthodox Camp and their Influence on the Deepening Religious-Secular Schism at the Outset of the Twenty-First Century*. London: Westport and London.
6. Cohen, A. a. (2000). *Israel and the Politics of Jewish Identity: The Secular--Religious Impasse*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
7. Hellinger, M. a. (2012). *The Relationship between Socio-Economic Ideology and Religious and Political Ideology Variant Movements of ReligiousZionism in Israel 1995-2007 as a Test Case*. Journal of Political Ideologies.
8. Jacoby, T. A. (2005). , *Women in zones of conflict: power and resistance in Israël*. israel: McGill-Queen's Press.
9. Jacoby, T. A. (2005). *Women in zones of conflict: power and resistance in Israël*. israel: McGill-Queen's University Press.
10. JOANNA PARASZCZUK .(2011) . *ICC: No Cast Lead probe as PA not a 2011*. jerusalem: jerusalem post.
11. Claire B. Rubin & Associates Claire B. Rubin. (2-4 June, 2009). Long Term Recovery from Disasters -- The Neglected Component of Emergency Management. *Journal of Homeland Security and Emergency Management*٤.
12. Liebman, C. S. (1997). *eligion, Democracy and Israeli Society* (Vol. 1 edition). Routledge.
13. O'Connor, C. (2015). *Secrets of Great Leaders: 50 Ways to Make a Difference*. London: Hodder & Stoughton, .
14. Schneerson, S. D. (1982). *Igrot Kodesh Admor Moharash*. Brooklyn: Otsar Haridim.
15. Schwartz, D. (2009). *Religious Zionism: History and Ideology*. Boston : Academic Studies Press.
16. Seymour, D. (2015). *The Responsibility Paradigm and Virtuous Cycles of Change in Colleges and Universities*. Rowman & Littlefield Publishers, Incorporated, 2015.

17. Shapira, R. (2013). *THE TRUTH ABOUT THE KIBBUTZ The Kibbutz is Not What You Supposed or Were Told Abou*. Haifa :Prasad.
18. Shragai, N. (1995). *Mount Meribah: The struggle for the Temple Mount: Jews and Muslims, religion and politics since 1967*. Jerusalem: Keter Press.
19. Soloveitchik, J. B. (1956). *Kol Dodi Dofek*. jerusalem: Yefe Nof.
20. Tidhar, D. (1971). *Entsiklopedyah le-halutse ha-yishuv u-vonav*. Tel Aviv: David Tidhar.
21. Zamir, Z., Shabtay, S., & Danny , Y. (2018). *RAMIFICATIONS OF WEST BANK ANNEXATION: SECURITY AND BEYOND. SUMMARY*. Tel Aviv: Commanders for Israel's security.
22. Zamir, Z., Shavit, S., Yatom, D., & Ayalon, A. (2018). *SECURITY FIRST: Changing the Rules of the Game*. Tel Aviv: Commanders for Israel's security.

مواقع الإنترنت

1. 7، أ'. (29 5 2017). مليون مستوطن في الضفة الغربية. تمت الإستعادة من القناة 7:
<https://www.inn.co.il/News/News.aspx/347435>
2. أبينا. (16 نوفمبر 2015). ما هي وظيفة الصهيونية الدينية. تمت الإستعادة من كيباه:
<https://www.kipa.co.il/יהדות/אמונה/מה-תפקידה-של-הציונות-הדתית/>
3. أبينا. (16 نوفمبر 2015). ما هي وظيفة الصهيونية الدينية . تمت الإستعادة من كيباه:
<https://www.kipa.co.il/יהדות/אמונה/מה-תפקידה-של-הציונות-הדתית/>
4. انمور، ن'. (17 مارس 2013). ارتفاع نسبة الحسم في الانتخابات. تمت الإستعادة من مركز الديمقراطية الاسرائيلي:
<https://www.idi.org.il/articles/9378>
5. اتيليا شومبليفي، د' ب'. (3 5 2004). هزيمة شارون. تمت الإستعادة من واي نت:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2910838,00.html>
6. ازولاي، م'. (30 12 2018). "لقد عمل كذلك مع نساء الرايخ". تمت الإستعادة من واي نت:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5436884,00.html>
7. أزولاي، م'. (29 12 2018). أعلن بينيت وشاكاد حزب اليمين الجديد: "لقد فقدنا قدرتنا على التأثير". تمت الإستعادة من واي نت:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5436135,00.html>
8. ازولاي، م'، & بلومنتال ، أ'. (15 01 2015). البيت اليهودي، شاكيد اولاً. تمت الإستعادة من معاريف:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4615296,00.html>
9. إسرائيل، ق' م'. (30 10 2014). قادة من أجل أمن إسرائيل. تمت الإستعادة من قادة من أجل أمن إسرائيل:
<http://www.cis.org.il/members>
10. اشكنازي ، أ'. (17 اكتوبر 2017). جباي لم يتراجع ، يجب عدم اخلاء اي مستوطنة في الضفة الغربية. تمت الإستعادة من والا نيوز:
<https://news.walla.co.il/item/3104281>
11. اشكنازي، آ'. (14 12 2011). وزراء في الليكود : يجب اعلان فنيان التلال كمنظمة ارهابية. تمت الإستعادة من معاريف:
<https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/316/196.html?hp=1&cat=875&c=49>
12. افنار، ش'. (8 11 2018). المحكمة العليا وقانون القومية. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6635266>
13. التحرير، ه'. (4 12 2018). المحكمة العليا ليست فرعاً لميرتس. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/news/law/1.6459254>

14. التحرير، ه'. (15 12 2018). حرب زيادة المستوطنات. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.6746060>
15. الداد، أ'. (24 2 2019). لو أراد نتياهو الضم ، لنفذه الآن. تمت الإستعادة من معاريف:
<https://www.maariv.co.il/journalists/Article-686345>
16. الياهو، م'. (12 3 2019). سيرة حياة واعمال الحاخام موردخاي الياهو. تمت الإستعادة من موردخاي الياهو:
<http://www.harav.org/Dmuto/ArticleDetail.asp?IDPI=45>
17. أمناه. (1978). من هي أمناه. تمت الإستعادة من الحركة الاستيطانية امناه:
<http://www.amana.co.il/?CategoryID=28&ArticleID=51>
18. باروخ، ح'. (29 12 2018). أعلن بينيت وشاكد "اليمين الجديد". تمت الإستعادة من القناة 7:
<https://www.inn.co.il/News/News.aspx/390281>
19. باروخ، ع'. (28 10 2018). كسرت الحيطان كي أعين القضاة: شاكيد. تمت الإستعادة من القناة 7:
<https://www.inn.co.il/News/News.aspx/385277>
20. بحور نير، د'. (3 5 2004). هزيمة شارون. تمت الإستعادة من واي نت:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2910838,00.html>
21. بينيت، ن'. (23 02 2012). خطة نفتالي بينيت للتهدة. تمت الإستعادة من اسرائيلي شيلي:
<http://www.myisrael.org.il/action/1352>
22. بينيت، ن'. (13 5 2015). نواة خطة نفتالي بينيت. تمت الإستعادة من يسرئيل شيلي:
<http://www.myisrael.org.il/action/1352>
23. تال شيلو، ف' ا'. (14 نوفمبر 2016). الموافقة على قانون التنظيم بالإجماع من قبل اللجنة الوزارية للتشريع. تمت الإستعادة من والا نيوز:
<http://news.walla.co.il/?w=//3013038>
24. تسلار، ي'. (13 10 2009). اتصالات لتوحيد البيت اليهودي مع الاتحاد الوطني. تمت الإستعادة من معاريف:
<https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/953/417.html>
25. توباه تسيموكي، ع' ت'. (9 10 2018). شاكيد ضد المحكمة العليا. تمت الإستعادة من واي نت:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5366712,00.html>
26. جولد، د'. (26 11 2005). الألعاب البهلوانية القانونية: يدعي الفلسطينيون أن قطاع غزة لا يزال "أرضًا محتلة" ، حتى بعد انسحاب إسرائيل. تمت الإستعادة من مركز القدس للشؤون العامة:
<http://jcpa.org.il/article/>

27. حنان كوهين، ت' ه'. (19 6 2013). حركة الإصلاح والمحافظة في إسرائيل: الملف الشخصي والواقع. تمت الإستعادة من ميكور ريشون: <http://tinyurl.com/lv85kab>.
28. حويل، ر'. (8 1 2019). شاكيد في حفل قسم اليمين "كسرت المفهوم القضائي لأهارون باراك". تمت الإستعادة من هآرتس: <https://www.haaretz.co.il/news/law/1.6823006>
29. حوفال ، ر'. (25 3 2018). زنديبيرج لم ترد على تقارير حول علاقتها بمستشار يميني. تمت الإستعادة من هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.5938413?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter
30. دروكمان، ي'. (9 5 2007). فك الارتباط ضعف التوقعات. واي نت: [/https://translate.google.com](https://translate.google.com)
31. زامير، ت'، شبتاي ، ش'، ياتوم ، د'، & ومثير داغان. (30 10 2014). ضباط من أجل أمن إسرائيل. تمت الإستعادة من ضباط من أجل أمن إسرائيل: <http://www.cis.org.il/2014/10/39>
32. زراحياه، ت'. (8 ديسمبر 2014). مخاوف البنوك ، والاقتراض من الدولة. تمت الإستعادة من TheMarker: <http://www.themarker.com/1.2506331>
33. زكين، د'. (27 يناير 2019). البيت اليهودي يعلن الغاء البرلماني. تمت الإستعادة من جلوبوس: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001270579>
34. شابيرا، ر'. (30 12 2018). وافقت لجنة مجلس النواب على تقسيم حزب البيت اليهودي. تمت الإستعادة من 0404: <https://www.0404.co.il/?p=344108>
35. شارون، ر'. (22 1 2009). ثمانون في المئة من الصهاينة المتدينين هم من اليمينيين. تمت الإستعادة من اورج: <https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/843/537.html>
36. شتيرن، ي'. (11 12 2018). القبيلة المتعائلة: الصهيونية الدينية في تصاعد. تمت الإستعادة من ميكور ريشون: [/https://www.makorrishon.co.il/opinion/98315](https://www.makorrishon.co.il/opinion/98315)
37. شرجاي، ن'. (17 3 2002). السلام الان 34 موقع استيطاني منذ الانتخابات. تمت الإستعادة من هآرتس: <https://www.haaretz.co.il/misc/1.780057>
38. شوبيل، ل'. (4 12 2017). الرغبة بالخدمة في الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي هي الأدنى منذ عقد. تمت الإستعادة من إسرائيل اليوم: <https://www.israelhayom.co.il/article/519385>
39. شومبايفي، ا'. (26 12 07). الى الطريق لاتحاد بين اليمين. تمت الإستعادة من معاريف: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3487229,00.html>

40. غرينوود، ح، & جابور، و'. (15 1 2017). اليسار واليمين يهاجمان حملة الجنرالات: "عصري وقبيح". تمت الإستعادة من اورج:
<https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/857/368.html>
41. فارکش. (19 11 2017). الصهيونية الدينية، كانت ولم تكن. تمت الإستعادة من ynet:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5045115,00.html>
42. فارکش. (19 11 2017). الصهيونية الدينية، كانت ولم تكن. تمت الإستعادة من ynet:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5045115,00.html>
43. فولف، ا'. (25 12 2008). أرييل يعتذر: سأقيم من جديد الإتحاد الوطني. تمت الأستعادة من NEWS1: <http://www.news1.co.il/Archive/001-D-184403-00.html?tag=21-39-56>
44. فولك، آ'. (6 ديسمبر 2012). أرض إسرائيل لنا. تمت الإستعادة من كيباه: <https://www.kipa.co.il>
45. فيستون، م'. (29 12 2018). بينيت شاكيد يتركان: وشولي معلم تتضم إلى "اليمن الجديد". تمت الإستعادة من كيباه: <https://www.kipa.co.il>
46. فيلبار، ش'. (23 2 2017). انقلاب في المحكمة العليا. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.3881774>
47. فيلبار، ش'. (22 2 2017). نقاش حاد في لجنة تعيين القضاة. هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.3881193>
48. فيليك، ت'. (7 2 2019). بركات تؤكد إنضمامها إلى اليمين الجديد: "سأستمر في الوقوف خلف هبوعيل بئير شيفا، ونجلب التغيير إلى إسرائيل ككل". جلوبوس:
<https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001272267>
49. كلاين، ي'. (12 4 2017). النخبة المتدينة. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.4021723>
50. لاندوا، ن'. (29 1 2019). بسبب تقديم قانون لمقاطعة منتجات المستوطنات: ألغى رئيس الكنيست وفد الكنيست إلى أيرلندا. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6891555>
51. ليفنسون، ح'. (4 12 2018). تامير زنديبيرج استعانت بمستشار يحرض على اليسار. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.5938026>
52. للديمقراطية، ا' ا'. (6 4 2018). الإتحاد الوطني. تمت الإستعادة من المركز الإسرائيلي للديمقراطية:
<https://www.idi.org.il/policy/parties-and-elections/parties/haihud-haleumi>
53. للكنيست، م' ا'. (3 1 2017). متدينين قوميين. تمت الإستعادة من مسكار - لخدمات البحث واستطلاعات الرأي:
<https://www.miskar.co.il/he/articles->

54. كوهين، آ' ك'. (29 08 2011). *ماذا تريدون من الصهيونية الدينية*. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/1.1061824>
55. لياهو، د'. (12 2 2019). *وزراء واعضاء كنيسيت لأجل حركة ضم اضافة الغربية وفرض القانون عليها*. تمت الإستعادة من واي نت:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5460007,00.html>
56. ليوبيتش، س'. (1 7 2002). *بؤر زلميش*. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/misc/1.808605>
57. موزس، ح'. (26 8 2009). *الصهيونية الدينية من التدين إلى ما بعد الحداثة: الاتجاهات والعمليات في الصهيونية الدينية*. تل ابيب: جامعة بار إيلان. تمت الإستعادة من الجيل الجديد:
<http://nwr.co.il/>
58. ميراب كوهين، ي' ك'. (27 يناير 2019). *لجنة مرتبة للبيت اليهودي*. تمت الإستعادة من كيباه:
<http://www.kipa.co.il/>
59. نحشوني، ك'. (01 02 09). *"هناك زعر بسبب زيادة الضباط الدينيين في جيش الدفاع"*. تمت الإستعادة من
[ynet: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3664976,00.html](https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3664976,00.html)
60. نور، ي' ج'. (7 5 2017). *ماذا قدمت الصهيونية الدينية*. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.4072141>
61. هآرثيل، ع'. (27 04 2013). *13% من قادة جيش الدفاع الإسرائيلي - مستوطنون ؛ خمس مرات من حصتهم من السكان*. تمت الإستعادة من هآرتس:
<https://www.haaretz.co.il/1.1223129>
62. هرثيل، ي'. (7 2 2019). *من الدينية الوطنية إلى الأرثوذكسية الوطنية*. تمت الإستعادة من هآرتس:
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-utm_medium=iOS_Native&1.6916199?utm_source=App_Share
63. هوبيرمان، ح'. (11 5 2011). *بحث: القوة الحريدية ترتفع في الصهيونية الدينية*. تمت الإستعادة من القناة
<https://www.inn.co.il/News/News.aspx/220006> : 7
64. غير-شاي، ر'. (25 12 2002). *الحركة الصهيونية الدينية و ممثلها السياسيون*. تمت الإستعادة من كيباه:
<https://www.kipa.co.il>
65. ارييه فيلمان. (2019). *ضم الضفة الغربية كارثة تشبه الولايت الروسية*.
<http://www.cis.org.il/2019/01/5447>: قادة من أجل أمن إسرائيل .
66. الكنيسيت. (19 نوفمبر ، 2012). *فصيل جديد في الكنيسيت: السلطة لإسرائيل*. تم الاسترداد من الكنيسيت:
https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press191112-2.aspx?Category_Id

67. الكنيست. (19 نوفمبر، 2012). محضر 313 من إجتماع لجنة مجلس النواب. تم الاسترداد من الكنيست:
/https://translate.google.com
68. تامي جيل. (23 9، 2008). *الخاصية الرئيسية*. تم الاسترداد من بحري حريديم:
http://web.archive.org/web/20080924121227/www.bhol.co.il/news_read.asp?id=
cat_id=1&6779
69. تمير هيرمان وآخرون. (10 12، 2018). *مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي لعام 2018*. تم الاسترداد من مكور
ريشون: /https://www.makorrishon.co.il/opinion/98315
70. جادي شموني. (7 1، 2019). *التبعات الأمنية المدمرة لضم الضفة*. تم الاسترداد من قادة من أجل أمن
اسرائيل : http://www.cis.org.il/2019/01/5435
71. حان معنيت تال شنايدر. (15 4، 2018). *حيوت ضد قانون تجاوز المحكمة العليا*. تم الاسترداد من
جلوبوس: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001231742
72. روعي شارون، و فيليكس فريش. (31 8، 2007). *بلا كيباه على أرض العرض*. تم الاسترداد من معاريف
أورج: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/630/543.html
73. شاي فوجولمان. (20 يونيو، 2010). *المشاريع المتعلقة من الدروز واليهود في مرتفعات الجولان*. تم الاسترداد
من هارتس : http://www.aleom.org/pic/File/atira%20magdal%20shams.pdf
74. نوعام دابري. (13 11، 2012). *حزب جديد لالداد وبين آري*. تم الاسترداد من واي نت:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4304710,00.html
75. نوعم دبير. (13 11، 2012). *حزب جديد لـ إلداد وبين آري: "القوة لإسرائيل"*. تم الاسترداد من واي نت :
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4304710,00.html
76. هيئة التحرير. (1 9، 2016). *مؤتمر السيادة في التيخنيون*. تم الاسترداد من موقع السيادة :
lang=1&http://www.ribonut.co.il/BlogPostID.aspx?BlogPostId=23
77. هيئة التحرير. (6 8، 2018). *سأسحقك، وسأدمرك*. تم الاسترداد من هارتس:
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-
utm_medium=iOS_Native&1.6358698?utm_source=App_Share
78. هيئة تحرير السيادة. (11 1، 2019). *مؤتمر الليثيوم*. تم الاسترداد من
السيادة: lang=1&http://www.ribonut.co.il/BlogPostID.aspx?BlogPostId=265
79. يشيفاه. (3 3، 2019). *الخاصة نوف ليثور*. تم الاسترداد من يشيفاه :
orderby=18&http://old.yeshiva.org.il/midrash/hmidrash.aspx?search=1

80. يهوشوا (جوش) بريينر. (22، 2، 2019). وجه القوة اليهودية: السيادة على جبل الهيكل وطرد "أعداء إسرائيل". تم الاسترداد من هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-utm_campaign=haaretz&utm_medium=twitter&1.6959187?utm_source=dlvr.it

81. يوتام بيرجر. (31، 7، 2018). 2000 شجرة للفلسطينيين قطعت على يد جماعات "الشمس". تم الاسترداد من هآرتس: <https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6335726>